

أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية
الشؤون الأكاديمية / قسم المناهج



أساليب التحقيق والبحث الجنائي

إعداد

مقدم. محمد حمدان عاشور

1431هـ - 2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

تتطلق أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية وهي تقدم خدماتها لطلبتها الأعزاء من قناعة راسخة بأن تحقيق الجودة في الأداء يتطلب رعاية خاصة وجهداً متميزاً وأنه لا بد للطالب الجامعي من كتاب معد بعناية ومنضد بشكل لائق يُسهّل على الطالب التعامل معه وأن يكون محتوى هذا الكتاب مستهدفاً وبشكل مباشر الأهداف المنشودة من وراء طرح المساق الدراسي الذي يعالجه هذا الكتاب دون تطويل ممل ولا اختصار مخل.

ومن هنا فقد وضعت في خطتها السنوية للعام الثاني على إنشائها تصوراً لإعداد (20) كتاباً جامعياً كمرحلة أولى تنتهي بنهاية أغسطس 2010م لتبدأ بعدها المرحلة الثانية في هذا المشروع الذي ستتبعه خطوات جادة في تعزيز هذه الكتب وتطويرها وإرفاقها ببنوك أسئلة وأوراق عمل تساعد الطالب في فهمه للمادة الدراسية واجتيازها بتفوق إذا راعى ما تم تجهيزه وتقديمه له من خدمات.

هذا وقد قامت فلسفة هذا المشروع على استنهاض أهل الهمة والتميز ليعد الواحد منهم كتاباً في مجال تخصصه يضمه أفكاره وإبداعاته ومن ثم تمكين الأكاديمية من الانتفاع به بحسب عقد يضمن لمعد الكتاب حقوقه وللأكاديمية حق الانتفاع المشروع بالكتاب.

وبحسب هذه الرؤية وضمن هذا السياق يأتي إعداد الأخ (أ. محمد عاشور) لهذا الكتاب والذي ظهر من خلاله كفاءته ومهنيته وهمته العالية التي نشكره عليها ونسأل الله أن يبارك فيه وفي جهده وأن يحفظه ذخراً لدينه ووطنه.

أ. كمال محمد تريان
عميد الأكاديمية

التاريخ: 2010/08/22م

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين نحمده حمداً طيباً مباركاً ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، ونسأله عز وجل الهداية والرشاد والسداد، أما بعد...

ولأننا على أبواب فتح كلية شرطة وفي بداية عقد دورات تخرج الضابط وتأهيل ضباط الشرطة، كم كنت سعيداً عندما طُلب مني أن أقوم بتدريس مادة الأدلة الجنائية للشرطة الفلسطينية، تحت قيادة معالي وزير الداخلية/أ.فتحي حماد، وقائد الشرطة العميد/ أبو عبدة الجراح، الذي قام ببذل قصارى جهده للارتقاء بمستوى أداء أفراد الشرطة، لتكون ولأول مرة شرطة تتمتع بالأخلاق والقيم الإسلامية، تحت رعاية السيد رئيس الوزراء الدكتور/إسماعيل هنية، لذا قبلت هذه المهمة وبدأت بإلقاء المحاضرات مستعيناً بكل ما أمكن من مراجع علمية وكتب بالإضافة إلى الدورات التي حصلت عليها خارج فلسطين.

— وحيث أن ضابط البحث الجنائي يواجه كمّاً من القضايا الإجرامية بعضها معلوم والآخر مجهول فكان حتماً أن تلقى عليه هذه المهمة الشاقة، والتي سرعان ما ينسى هذا التعب والعبء الشاق فور الكشف عن هذه الجريمة.

والله اعلم بالصواب أن يكون قسطاً لكل من وفقه في إعطاء هذه المهمة...

إعداد

أ. محمد حمدان عاشور

الباب الأول

التحقيق الجنائي الفني

*** تمهيد:**

المقصود بالتحقيق الجنائي

يقال حقق الأمر أي أثبته وصدقه ويقال حقق الظن وحقق القول والقضية وحقق الثوب أي أحكم نسجه وصبغ الثوب صبغاً تحقيقاً أي مشبعاً، هذا في اللغة أما المقصود بالتحقيق الجنائي الفني (فقهاً).

وعرفه البعض بالتحقيق من التحقق فيقال أن فلاناً حقق أمراً يعني أنه تحقيق من كنه هذا الأمر أي من جوهره وصفاته وأبعاده أو أنه أدرك حقيقة الأمر عارية من شوائب الوهم.

فهناك تعريفات كثيرة ومتعددة نذكر منها:

- عبارة عن مجموعة من الإجراءات والوسائل المشروعة قانوناً والتي يقوم بها المحقق لكشف واستجلاء غموض الحادث والتوصل إلى فاعله وإسناد الاتهام قبله.

- وعرفه آخرون بأنه: طريقة جمع الأدلة في التحقيق بطريقة كشف الآثار التي يتركها المجرم ومعرفة شكلها ووصفها والتحفظ عليها ثم رفعها وفحصها لمعرفة مادتها وطبيعتها ومدلولها كل ذلك بالوسائل العلمية الحديثة التي تشمل العلوم الطبيعية والكيمائية والطب الشرعي وعلم طبائع الإجرام وأسلوب المجرم وتحقيق الشخصية وأثار الأقدام.

- وعرفه البعض الآخر بأنه: علم متمم لقانون الإجراء والمحاكمات الجزائية يرشد المحقق إلى كيفية السير في التحقيق من

البداية إلى النهاية، ويعلمه كيف يكتشف الجرائم الغامضة ويجمع الأدلة المثبتة لوقوعها وكيفية ارتكابها ويرشده بالتالي نحو اقتفاء أثر الجاني والقبض عليه ومحاكمته.

وإذا أردنا تعريف التحقيق الجنائي يمكن أن نتجه إلى الرأي القائل بأن التحقيق

" مجموعة الإجراءات والوسائل العلمية والفنية المشروعة قانوناً و التي تباشرها السلطة المختصة للكشف عن جريمة وقعت وإزالة الغموض واللبس للوصول إلى الجاني وتقديمه إلى المحكمة المختصة.

* أنواع التحقيق:

1. التحقيق الجنائي العملي:

هو جميع إجراءات التحقيق الجنائي التي يباشرها المحقق الجنائي عند وقوع جريمة ما توصلاً إلى معرفة الحقيقة التي تقوم على التجارب العملية التي وصل إليها المحققون في تحقيق كثير من القضايا الهامة، وقد يقوم بهذا التحقيق أعضاء النيابة العامة أو قضاة التحقيق أو أي شخص آخر يعهد إليه القانون بمباشرة بعض أو كل الإجراءات المتعلقة بالتحقيق مثل مأمور الضبط (الحاصل على براءة تحقيق من النيابة).

نصت المادة (55) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001 على:

1- تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق في الجرائم والتصرف فيها.

2- للنائب العام أو وكيل النيابة العامة المختص تفويض أحد أعضاء الضبط القضائي المختص بالقيام بأي عمل من أعمال التحقيق في دعوى محددة وذلك عدا استجواب المتهم في مواد الجنايات.

3- لا يجوز أن يكون التفويض عاماً.

4- يتمتع المفوض له في حدود تفويضه بجميع السلطات المخولة لوكيل النيابة .

كما نصت المادة 96 من ذات القانون على " يتولى وكيل النيابة استجواب المتهم في الجنايات جميعها والجنح التي يرى استجوابه فيها"

2. التحقيق فيما يخص مخالفة أفراد قوى الأمن :

وهي تلك المخالفات الانضباطية التي ترتكب من قبل أفراد قوة الأمن والتي يتم التحقيق بها من قبل القادة مباشرة ، بحيث تكون العقوبات التأديبية التي تتخذ بحق ضباط وأفراد قوى الأمن من قبل قيادة الأجهزة ، والتي نصت عليها المادة(95) من قانون الخدمة في قوى الأمن فيما يتعلق بالضباط أو فيما يتعلق بالعقوبات التي تفرض على صف الضباط حسب نص المادة (174) من قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني رقم 8 لعام 2005م وهناك عقوبات تفرض من قبل المحاكم العسكرية على الضباط وصف الضباط وفق نص المادتين (95 ، 174) من نفس القانون.

3. التحقيق الجنائي الفني:

في العصر الحالي حتى يحكم القاضي في قضية معينة لا بد أن يقتنع في حكم ومسببات الحكم أي أن القاضي حر في تكوين اعتقاده في تقدير الأدلة وقيمة البرهان الجنائي، وبالتالي فالمسألة بمثابة سلطة تقديرية للقاضي للاقتناع بارتكاب المشتبه به الفعل من عدمه، وكذلك الحال فالشهادة هي عبارة عن قول يحتمل الصدق أو الكذب وذلك لاعتبارات كثيرة مثل خوف الشاهد من المجرم أو خوفاً من أهل المجرم والمشاكل التي قد تدار بعد ذلك وقد تكون لمجرد بيع الذمة، لذلك كان حتماً من تدعيم الشهادات بالأدلة والقرائن التي لا تقبل الكذب وهي الشاهد الصادق التي لا يضل ولا يرتشي وهي التي تفضح أفعال الأشقياء وهي بالتالي تحتاج إلى إجراءات علمية للتعرف عليها كرفع الآثار التي يتركها المجرم ووصفها والتحفظ عليها ومن ثم فحصها.

موضوع علم التحقيق الجنائي الفني:

وهذا البحث الذي يجب العلم به، عل كل محقق سواء كان من رجال البوليس أو رجال الدفاع والاتهام قوامه تحري القرائن المحسوسة لكشف حقيقتها في التدليل عن الجرائم ومرتكبيها بدراسة الآثار المادية بالوسائل العلمية والفنية وما يتفرع منها هي موضوع علم التحقيق الجنائي ويتفرع من التحقيق الجنائي علم المباحث الجنائية **criminal investigation** ويقصد به تلك الاستعلامات التي يكون الغرض منها الوقوف على السبب المجهول لوقوع حادث

جنائي وجمع الأدلة التي تثبت وقوع هذا الحادث وبيان كيفية إرتكابه ومعرفة فاعله أي اتخاذ جميع الإجراءات والوسائل المشروعة التي توصل إلى كشف الحقيقة وظهورها.

وبالتالي يمكن القول أن مهمة المباحث الجنائية هي جمع المعلومات للكشف عن الجاني والتعرف عليه وتقديم الأدلة التي تؤيد اتهام الجاني.

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: التحقيق الجنائي.

الفصل الثاني: الأصول العلمية للتحقيق.

الفصل الثالث: قواعد التحقيق الجنائي الفني.

الفصل الأول
التحقيق الجنائي الفني

المبحث الأول

التطور التاريخي والقانوني للتحقيق الجنائي الفني

في بداية الأمر كان جميع الأفراد يخضعون للعادات والتقاليد التي تأمرهم بالانتقام الذي يعتبر الأسلوب الوحيد لإنزال العقوبة بالجاني، ثم جاء بعد ذلك تولي الملك في المجتمعات الذي أخذ على عاتقه إنزال العقاب على المجرم ولقد مر التحقيق الجنائي بمراحل كثيرة ومختلفة ولكل زمان ومكان كان له عادة يسبغونها عليها في التحقيق.

* ففي عصر قدماء المصريين:

كان المتخاصمون يحتكمون للآلهة إذ يدخل المدعي والمدعي عليه هيكلًا ويقص كل منهما روايته، ثم تسمع من الهيكل أصوات، أو تصدير من داخله رموزاً أو إشارات تبين الصادق من الكاذب وهي أصوات الكهنة المختفين.

* في الصين القديمة:

كانوا يقدمون للمتهم كمية من دقيق الأرز ليمضغها ثم يبصقها بعد ذلك فإن كان الدقيق جافاً قرروا بأنه مذنب وإن كان رطباً أعلنوا أنه بريء وكان هذا الاعتقاد قائماً على أن الإنسان البريء تعمل لديه وظائف الغدد بطريقة اعتيادية وبالتالي تؤدي إفرازاتها المختلفة التي منها اللعاب، أما إذا كان مذنباً فيكون منفِعلاً وبالتالي تتوقف الغدد عن الإفرازات فيجف الفم.

* في الهند القديمة:

كانوا يضعون المتهم داخل غرفة مظلمة وبدخلها حمار مطلي ذيله باللون الأسود ويطلب من المتهم أن يمسك الذيل بكتفي يديه فإذا خرج من الغرفة وبيده السواد دل ذلك على أنه بري لأنه مسك ذيل الحمار ولم يخف أما إذا خاف ولم يمسك ذيل الحمار فيكون هو الجاني أي أنهم كانوا يميزون بين المذنب والبريء عن طريق الطلاء.

* في أفريقيا:

كانت إحدى القبائل الأفريقية تربط كلا المتنازعين في شجرة على شاطئ النهر معرضين لالتهام التماسيح فإذا التهم التماسيح إحداهما قبل الآخر اعتبر الآخر على حق. وكانت قبائل كاي الأفريقية تلجأ إلى وضع حشرة في فم القتيل إذ كانوا يعتقدون بأن القتيل سوف يبصقها في وجه قاتله والشبهة كانت تتجه إلى الشخص الذي يرفض زيارة جثة القتيل حيث كان يخشى أن يبصق القتيل الحشرة في وجهه فيفضح أمره.

* في اليونان:

كان التحقيق يتم عن طريق جس نبض المتهم ليعرفا إذا كان صادقاً أم كاذباً.

* في بابل:

كان ذلك من خلال الملك سليمان الذي فصل في قضية نزاع بين امرأتين يتنازعان حول أمومتها لطفل، فكان حكم الملك أن يقسم الطفل مناصفة فوافقت إحداهما والأخرى صرخت باكية عدم قسم الطفل وإعطائه للأخرى، فعرف من هذا الموقف أن الابن لها فأعطاهما الطفل.

* في أوروبا:

كان الإيطاليون يعلقون المتهم من رأسه بحبل ثم يدلونه إلى الأرض بين آن وآخر، أو يجبرونه على مصارعة الوحوش، وكانوا أيضاً يضعون الماء في جوفه حتى يكاد يتفجر ثم يضربونه على بطنه لإخراج الماء من فمه.

أما في إنجلترا كان ينقل المتهم إلى كهف مظلم تحت الأرض وإلقاؤه شبه عار على ظهره ثم يوضع ثقل من الحديد فوق جسمه ويقدم له الأكل والماء الفاسد.

* عند العرب:

كان العرب يستعملون طريقة تسخين قضيب من الحديد ويلحسه المتهم فإذا خاف يكون هو المجرم أما إذا لحس القضيب فيكون لسانه رطباً فيكون بريء وهذا ما يسمى بالبشعة، وكذلك الحال إذ احترق لسانه يكون هو المجرم وهذا ما يحصل منه إلى

يومنا هذا لدى بعض من القبائل العربية وهذا راجع إلى العامل
النفساني الذي يكون فيه البريء غير متوتراً وغير قلق وبعضهم
كان يلقي بالشخص في بركة ماء فإذا طفا عد بريئاً وإذا غرق عد
مجرماً، وكان بعضهم يجبر المتهم على تجرع سائل ضار فإن مات
عد مجرماً وإن نجا أو تقياً عد بريئاً.

* في العصر الإسلامي:

إن الشريعة الإسلامية نزلت من عند رب العزة شريعة
سماوية شاملة كاملة جامعة مانعة ليس فيها نقصان نزلت على
أشرف خلق الله سيدنا محمد ﷺ ولكمالها وشموليتها أرسلها الله
سبحانه وتعالى لجميع خلقه لم يميز فيها بين إنسان وآخر إلا
بالتقوى وهي لا تخص دولة عن أخرى فهي للجميع ولدين وحده الله
فأمرت أن تكون الشهادة من ذي عدل وخاصة في جرائم الزنا
ولحساسيتها طلبت أربعة شهود.

المبحث الثاني

مراحل ارتكاب الجرائم المختلفة

بعد فهم مدى اتساع و شمولية مسرح الجريمة و أهميته البالغة التي ذكرنا بعضا من عناصرها و التي ترتقي إلى إمكانية منع وقوع الجريمة في مسرح الجريمة و ذلك من خلال تحديد مراحل تنفيذ الجريمة على النحو التالي:

1-مرحلة السبب :

و السبب في ارتكاب الجريمة هو واقعة مادية سابقة على وقوع الجريمة ، و تكون تلك الواقعة سببا في تولد الباعث أو الدافع على ارتكاب الجريمة ، كالقتل أو الخطف و تسمى مرحلة الدافع أو الباعث على ارتكاب الجريمة .
و هي حالة نفسية تنتاب الجاني لفترة زمنية متولدة عن وقوع السبب و تؤدي به إلى التفكير في ارتكاب الجريمة مثال ذلك الحقد أو الانتقام .

2-مرحلة التفكير :

و هي مرحلة ذهنية مبكرة في الإعداد لارتكاب الجريمة و يمثلها الصراع الداخلي للجاني بين الحالة النفسية المتولدة لديه و التي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة ، و بين العوامل الأخرى المختلفة التي قد تجعله يحجم عن ذلك .

3-مرحلة التخطيط :

وفيها يحسم الصراع النفسي و يبدأ في وضع الخطة المناسبة للتنفيذ .

4-مرحلة الإعداد و التجهيز :

و هي المراحل التحضيرية لارتكاب الجريمة تتمثل في إعداد أدوات و توزيع الأدوار على الشركاء إن و جدوا و الانتقال إلى مسرح الجريمة .

5-مرحلة تنفيذ الجريمة :

و هي نهاية المطاف و الترجمة العملية للمراحل السابقة فيها ينفذ الجاني مآربه ، و قد يفلح في جني ثمار شروره من عدمه و تتم عادة على المسرح الرئيسي للجريمة و التي ينتهي عادة دور الجاني عندها و يبدأ منها دور الباحث الجنائي .

6-مرحلة التمويه و التظليل :

و هي مرحلة لاحقة على ارتكاب الجريمة عادة ، قد يلجا إليها الجاني أو لا يلجا بغرض تضليل الباحث الجنائي و إخفاء الآثار التي قد تقوده لكشف غموض الحادث.

الفصل الثاني

البحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المجهولة

أهمية الموضوع:

تعتبر إجراءات البحث والتحري المنظمة التي يقوم بها رجال البحث الجنائي باعتمادها على الأسس العلمية من حيث منع الجريمة قبل وقوعها، وضبط الجريمة واكتشاف مرتكبها بعد وقوعها عاملاً مهماً وفعالاً في كشف غموض الجرائم المقيدة ضد مجهول.

وتتجلى تلك الأهمية على النحو التالي:

1. توظيف المعلومات بشكل إيجابي يهدف إلى إيجاد الحلقة المفقودة فيما بين إثبات ارتكاب الجرم ووجود المجني عليه، والأدلة المتخلفة في موقع الحادثة.
2. إن المعلومات الدقيقة تفتح أبواباً جديدة ينفذ من خلالها التحقيق إلى روافد مستجدة تسهم في إلقاء الضوء على الفاعلين أو الإشارة إليهم.
3. التأخر في جمع المعلومات وعدم المتابعة الدقيقة يهيئ الفرصة للجاني للإفلات من وجه العدالة في مجتمع سريع التحرك.
4. إن حسن التعامل مع مسرح الجريمة ووقوف رجل البحث الجنائي مع المحقق في بداية المعاينة وإطلاعه على مستجدات التحقيق أولاً بأول، يعتبر بمثابة دليل إرشادي لسير الإجراءات البحثية.
5. الاستفادة من مسرح الجريمة والمجني عليه، ووضعهما تحت المراقبة بكافة أنواعها، يعتبر نقطة انطلاق لعمليات البحث الجنائي.

6. تناول الآثار المتخلفة في موقع الحادث بالبحث والتقصي وإسنادها إلى معلوماتها الصحيحة يعتبر إيجابياً لإيجاد تفسيرات وجودها وإرجاعها إلى أصولها.

7. تعتبر عملية تشغيل المصادر فناً قائماً بذاته إذ أنه كلما تنوعت تلك المصادر لصالح القضية كلما قصر الطريق لإمطة اللثام عن غوامض الجريمة وخفاياها.

8. الإعداد الجيد للمرشد وحسن انتقائه يضيف إلى المعلومة الصدق والثبات.

9. وضع الخطط والكمائن المناسبة والمدروسة بعناية يعتبر شركاً كبيراً يقع فيه الجناة.

10. كفاءة رجل البحث الجنائي في الحصول على المعلومات من المجني عليهم، الشهود والمخبرين والمشتبه فيهم.. وملاحظته في مسرح الحادث غالباً ما تدفع سير التحقيق إلى الأمام عن طريق الحصول على معلومات مفيدة تستقي من هذه المصادر.

المبحث الأول

مفاهيم ومصطلحات

أولاً/ البحث الجنائي:

وهو أحد أجهزة الشرطة المتخصصة ويعمل على عدة محاور وركائز أساسية في مجال منع وضبط الجريمة، وتتجلى مهامه في:

1. منع الجريمة قبل وقوعها:

وذلك باتخاذ كافة التدابير الاحترازية الواقية من الوقوع في الجرم وذلك بتتبع المشبوهين وأرباب السوابق ومعرفة

تحركاتهم والحد من نشاطهم ورصد أوكار الجريمة، ومعرفة المتتردين عليها وملاحظة الظواهر الإجرامية ومكان نشأتها ووقف حدوثها، والمتغيرات المستجدة في المجتمع الذي نشأت به استناداً إلى المعلومات الدقيقة المثبتة في سجلاته.

2. ضبط الجريمة بعد وقوعها :

وهنا يقع على جهاز البحث الجنائي العبء الأكبر في استقصاء المعلومات والوصول إلى الحقائق، والتثبت من الوقائع وذلك بكشف الجرائم المجهولة، ومعرفة مرتكبيها عن طريق توسيع دائرة البحث بحكم الاختصاص وتناول مستجدات هذه القضية بشمولية مع الاستفادة من السجلات الجنائية، ومتابع الجناة للإيقاع بهم بعد دراسة دقيقة لمعطيات هذه الحوادث وأسلوب ارتكابها بالشكل الذي يضمن الوصول إلى الأهداف سواء بالقبض على المجرم المشهود أو في حالة تلبس بمتعلقات ذلك المجرم أثناء الاحتفاظ به أو عرضه أو تركه بما يشير إلى الفاعل بأصبع الاتهام الحقيقي الدال على الفعل باستخدام كافة الطرق المباحة في الأمور البحثية، ومصادر المعلومات وأصولها والوسائل الفنية في جلاء غموض تلك الحوادث.

ثانياً / جريمة مقيدة ضد مجهول:

هي تلك القضية الجنائية أو الواقعة التي استقصيت من بلاغ رسمي واتخذت فيها جهة التحقيق كافة الإجراءات الجنائية من ضبط للبلاغ، وانتقال ومعاينة كإثبات لمحل الواقعة وكان الفاعل

مجهولاً ولم يستدل التحقيق من إجراءاته على مرتكب الجرم وبالتالي لم يتم التوصل إلى هوية الفاعل من خلال تلك الوسائل التحقيقية، وسجلت الحادثة مجهولة الفاعل إلى حين اكتشافها أو بروز دليل جديد يتم من خلاله الكشف عن هوية مرتكبها.

ثالثاً / المخبر:

هو ذلك الشخص الذي يزود المحقق بالمعلومات، إما بصورة علنية أو حتى بإبداء استعداد له ليكون شاهداً بصورة رسمية أو أن يقدمها بصورة سرية مع طلبه أن تكون هويته مجهولة للآخرين، ويختلف مستوى المخبر الاجتماعي باختلاف طبيعة الجريمة.

رابعاً/ مسرح الجريمة:

يقصد به المكان أو مجموعة الأماكن التي تشهد مراحل تنفيذ الجريمة واحتوى على الآثار المتخلفة من ارتكابها، ويعتبر ملحقاً لمسرح الجريمة محل مكان الشاهد في مرحلة من مراحلها المتعددة.

إنّ المكان الذي تثبت منه معظم الأدلة فهو الذي يعطي لضابط الأمن الخيط الأول في البحث عن الجاني ويكشف النقاب عن الأدلة المؤيدة للاتهام، وهو المكان الذي يصلح لإعادة تصوير بناء الجريمة مرة ثانية، أي يمكن فيه تمثيل أحداث الجريمة كما وقعت وهو الشاهد الصامت ذو الحجة القوية الذي ينطق بالحقيقة عند حسن التعامل مع الآثار المتخلفة وهو المرآة العاكسة لكل

الأحداث التي مرت به ويشمل المكان الذي أعد فيه الجاني جريمته والأماكن التي أخفيت فيها أدوات الجريمة والمكان الذي اختفى فيه بعد الجريمة.

خامساً/ الحـدس البـحثي :

يقصد بهذا المفهوم توظيف ملكة البحث في مكانها الصحيح والإدراك التام لما يدور حوله، والقابلية على المواظبة والمثابرة في مجال العمل استناداً إلى عامل الملاحظة الدقيق، وتحليل المعلومات وتنسيقها وإيجاد حلقة الربط بينها، مع اختيار أفضل الفرضيات بالاستناد إلى ما توفر من حقائق ودرجة عالية من الاحتمالية علماً أن قوة الملاحظة والمعية الذهن صفات مطلوبة لتكوين هذه الحاسة.

سادساً/ المعلومات :

الدلالة أو الإشارة إلى ما يتعرف عليه المحقق ويستقيه من الناس، وهناك نوعان من المعلومات من حيث الأساس، نوع يتم الحصول عليه من المصادر الرسمية وما تتطوي عليه السجلات الرسمية من معلومات مثبتة فيها سلفاً، كالملفات المتعلقة بالموظفين والحاسب الآلي، والسجل المدني، الملفات الصحية، والتسجيل الجنائي.. وغيرها.

أما النوع الثاني من المعلومات فهي المصادر الخاصة بضباط البحث الجنائي وتتمثل في المصادر الموثوقة والمخبرين السريين وأصحاب المهن المختلفة، وأرباب السوابق، والأصدقاء والمعارف.

المبحث الثاني

ماهية البحث الجنائي

يتفرع من علم التحقيق الجنائي العملي علم البحث الجنائي، وهو العلم الذي يوضح الإجراءات والوسائل التي يكون الغرض منها الوقوف على السبب المجهول لوقوع الحوادث وكذا جمع الأدلة التي تثبت وقوع الجريمة وكيفية وقوعها وإجراءات جمع الدليل لضبط المتهم وتقديمه للمحاكمة، ولهذا يمكن القول:

إنه البحث عن حقيقة أمر معين أو جمع المعلومات المؤدية إلى إيضاح الحقيقة بالنسبة لهذا الأمر ويتطلب ذلك بالنسبة للبحث الجنائي أن يتم التحري بصفة سرية. إن الطبيعة الذاتية للبحث الجنائي باعتباره أحد الفنون: تتمثل في أن البحث الجنائي والذي يقوم بجمع الحقائق لهدف ذي ثلاث شعب هي: التعرف على الجاني، والكشف عن مكانه، وتقديم الأدلة التي تؤيد اتهامه.

والبحث الجنائي في مجمله فن وإن كان العلم يشكل إحدى أدواته الثلاث، وهي جمع المعلومات واستجواب المتهمين وأخذ أقوال الشهود، واستخدام العلم وأجهزته في الوصول إلى الحقيقة إلا أن عنصر الفطنة أو الإلهام في اختيار الوسائل له أثره فيما يمكن التوصل إليه من نتائج.

وبالتالي يسهل تحري الحقيقة في الحوادث الجنائية وتحقيقاتها ويسهم في كشف أمورها.

التحريات:

لعل من أهم واجبات ومسؤوليات رجال الشرطة على اختلاف درجاتهم في أي مجتمع من المجتمعات القيام بالكشف عن الجرائم المرتكبة فضلاً عن عمليات المكافحة ذاتها ومنع الجرائم قبل وقوعها، ولا مرأ أن عملية الكشف عن الجريمة بصفة عامة بما تضمه من مرحلتي البحث والتحري أضحت الآن بالدرجة الأولى تركز على الجهود التي تبذل في العمل المنظم والجهد المضني. ولاسيما أن التحريات تعتبر الدعامة الرئيسية والعمود الفقري لأعمال البحث الجنائي بصفة خاصة، والأعمال المناطة عموماً بجهاز الشرطة من حيث مسؤولية المحافظة على الأمن واستتبابه، والمحافظة على النظام، وأعمال مكافحة الجرائم بصفة عامة.

*** تعريف التحريات:**

تعددت التعاريف التي تصف التحريات فقد ذهب رأي إلى تعريف أعمال التحريات بقوله أنها: " هي تلك الأساليب والطرق والخطوات التي تمارس عادة للوصول إلى الحقيقة المراد استخلاصها في موضوع ما، أو التي تعين على وضوح مشكلة أو استجلاء غوامض واقعة معينة حدثت وإعطاء البراهين على كيفية حدوثها ".

ومن ناحيةٍ أخرى فقد ذهب رأي آخر إلى أنها:

تحقيق غير منظور تترتب عليه آثار كثيرة من الناحية العملية فيما يتعلق بإثبات الجرائم ومباشرة إجراء التحقيق، ويترتب عليها آثار أخرى تتعلق بتنفيذ القوانين التي تتولى تنفيذها أجهزة الشرطة في المجالات الجنائية.

وعليه فإنه يمكن تلخيص معنى التحريات بأنها محاولة منظمة للإجابة على تساؤلات في قضية أو موضوع ما بطريقة موضوعية.

وهي تختلف في ذلك عن المعلومات، فالمعلومات هي مجرد وقائع أو بيانات إحصائية تجمع بطريقة مجردة وقد تستعمل هذه المعلومات إما في أعمال التحريات لضبط جريمة أو الحد من وقوع الجرائم أو في رصد نشاط معين، أو كخلفية لصدور قرارات إدارية أو أي قرارات أو إجراءات أخرى بصفة عامة.

*** أهمية التحريات وجديتها**

تستهدف التحريات كشف الحقيقة فيما تختص به الشرطة باعتبارها جهازاً إدارياً تفرض عليه القوانين اختصاصات معينة، وإما أن تستهدف المعاونة في التحقيق وجمع الأدلة، وعليه فإن هناك مبادئ قانونية استقرت عليها أحكام النقض ومنها:

- تبدو حدية التحريات في استنادها على الدلائل الكافية التي تعتبرها كثير من القوانين معياراً للقبض على الأشخاص فمجرد

البلاغ دون القيام بإجراء التحريات والتثبت من الحقيقة لا يسوغ القبض على الأشخاص.

- بالنسبة لإجراء التفتيش حيث يجب لصحته في بعض الأمور أن يصدر بناء على قرائن أو إمارات قوية تفيد في كشف الحقيقة لذا يجب أن تقدر جدية التحريات قبل إصدار إذن التفتيش. وليس من الضروري لاعتبار التحريات جدية وكافية أن ينتهي الأمر بإثبات ما تستهدفه التحريات من وقائع، فجدية التحريات، وكفايتها موضوع مستقل في تقديره عن نتائجها
- ويجوز اعتبار التحريات الكافية وجدية إذا كان أساسها ما أبلغ به الضابط شفاهة من شخص يثق فيه ويعتمد على إرشاداته، ما دامت سلطة التحقيق رأت في ذلك من الجدية ومبلغ الدلالة ما يبرر اقتناعها وتصرفها على هذا الأساس فالمهم هو علم رجل الأمن التي قدمها لسلطات التحقيق أيًا كانت وسيلته في العلم بها اكتفاء هذه السلطة بجديتها وما بها من دلائل وإمارات.
- وحتى تكون التحريات سليمة ومنتجة لآثارها من حيث الجدية واستخلاص الأدلة يجب أن تمارس ضمن حدود الواجب وإطار الاختصاص. إن جدية التحريات وكفايتها من الأمور الضرورية التي ينبغي العمل على تثبيتها، والتأكد منها خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة ويلزم لذلك أن تكون هذه التحريات على درجة كبيرة من الدقة في تحديد الأمور المطلوب التحري بشأنها وتعيينها بالتفصيل، وبيان كافة

الملاحظات الخاصة بها بشكل جدي وبمنأى عن كل شائبة قد تعرض إجراءات التحريات وآثارها للبطلان.

* كيفية إجراء التحريات واستخدامها:

هناك مبادئ كثيرة يمكن أن تتخذ أساساً لتنظيم التحريات حتى يصبح لها كيان موثوق به يعتمد عليه في جميع الظروف، كون أن للتحريات أهمية كبرى فيما يترتب عليها من آثار تتعلق بالحقوق والحريات والإثبات، ومن تلك المبادئ أو النقاط الأساسية التي يجب أن تكون موضع الاهتمام ما يأتي:

أولاً: دعامتها التحريات وهما:

أ- التقاط الأخبار وجمع المعلومات عن طريق ما يردده الناس وتكون مهمة رجل البحث نقل تلك الأخبار واستخلاص ما يوافق تقديره ومدى اقتناعه به.

ب- الملاحظة أو المراقبة أو المشاهدة، التي قد يكون رجل البحث بني عليها رأيه طبقاً لما يسمعه أو يراه أو يحس به مباشرة دون الرجوع إلى أقوال الغير ولكل من هاتين الدعامتين أصول وقواعد فنية عند العمل بموجبها أو بإحداها حتى تسلم التحريات من الخطأ.

ولمقابلة الناس للحصول على الحقائق منهم أساليب خاصة، فقد تكون المقابلة بقصد الحصول على المعلومات ذاتها. وقد تكون بقصد معرفة ميول واتجاهات واعتقادات الشخص ذاته.

ولهذا ينبغي عند ابتداء المقابلة من توطيد علاقات طيبة بالشخص المطلوب منه إبداء المعلومات، ومساعدته في الإحساس بالراحة والاطمئنان، ومحاولة معاونته في اجتياز مشكلة من المشكلات، أو بتقديم خدمة له، والإنصات إليه دون مقاطعة، وتجنب السخرية منه أو تسفيه معلوماته، ودراسة ميوله وانفعالاته في أداء الحديث.

أما ملاحظة أو مراقبة الأشخاص أو الأماكن فلها وسائلها في التتبع والتعقب والاستعداد لتغير المواقف أو مواجهة المفاجئات أو التخفي والتكر.

ثانياً/ تقارير التحريات:

إن التقارير والمذكرات التي تكتب فيها التحريات لا يجوز أن تقتصر على خلاصة التحريات أو ما هو مستنتج بل تشمل التسلسل الزمني وجميع البيانات والملاحظات التي يمكن الحصول عليها مع ردها إلى مصادرها الأصلية ثم مصادرها الوسطية حسب الأحوال، وبصرف النظر عما يشوب البيانات من تناقض أو عدم تناسق فإن التحريات (تحقيق غير منظور) يجب أن يتضمن كل ما يقال بلا حذف ثم تأتي المرحلة الثانية للتحريات وهي مرحلة استعراض البيانات كلها معاً واستخلاص نتیجتها نفسياً وإيجابياً ولا يجوز أن يترك هذا الاستخلاص لرجل الشرطة دون مراجعة ومراقبة رؤسائه لأن استخلاص النتائج من الأمور التقديرية التي لا يجوز لرجل الشرطة التفرد به دون مراجعة أو تعقيب.

وينبغي في الموضوعات الهامة أن يوكل التحري في الموضوع الواحد إلى أكثر من رجل بحث على ألا يعلم أحدهم بما يقوم به الآخرون من تحريات، حيث تصبح تحرياتهم في النهاية بمثابة شهادات من زوايا مختلفة يستخلص منها الرئيس الحقيقة مستنداً إلى الأدلة والوقائع المتوفرة.

إن أصدق أنواع التحريات هي التي تجمع في أوقات متباعدة بعضها عن بعض وفي مناسبات مختلفة وعلى أيدي رجال بحث مختلفين، فإذا ما سجلت في أوقاتها بطريقة يتعذر العبث بمحتوياتها انتفى معها القول باصطناعها أو سوء القصد من إجراءها إذ لا يجوز لرجل الشرطة أن يفشي أسرار التحريات أو حرية تقدير المناسبات لهذا الإفشاء، إن ذلك من شأنه أن يعرض المصلحة العامة للخطر أو مصلحة رجال البحث أنفسهم أو مرشديهم للأضرار البالغة.

*** التخطيط في التحريات:**

لما كانت أي عملية لا يمكن السير فيها، أو الوصول لهدفها إلا عن طريق تخطيط مسبق يتواءم مع نوعية تلك العملية، فإن عملية التحريات تحتاج إلى تخطيط مسبق لأدائها، وسلسلة من الإجراءات يمكن السير بمقتضاها أو على هداها للوصول إلى النتائج والمعلومات التي تساعد على استخلاص الحقائق والأدلة المطلوبة أو وضوح الرؤية بالنسبة للقضية أو موضوع أو شخص ما، فمن أهم ما يميز التحريات السليمة ثلاثة أمور:

- أن تخضع التحريات في تناول موضوع بحثاً أو المشكلة المطروحة أمامها بخطوات وإجراءات محددة.
- أن تكون متأصلة وحقيقية، لا وهمية أو صورية، ومستخلصة استخلاصاً سائغاً من الأصول الثابتة.
- أن تقوم التحريات على الفكرة الموضوعية أي البحث حول كل نقطة لبيان الوقائع المتسلسلة بطريقة مجردة بعيدة عن التأثير بالمزاج، أو الثقافة الشخصية أو الانطباع الذاتي الذي يؤثر في القارئ بالتحريات فيجعله يتعلق بأفكار و آراء معينة عن المشكلة ككل قبل البدء في بحثها، لأن ذلك قد يكون مبنياً للخطأ في الوصول إلى النتائج الصحيحة.

* مراحل التحريات:

- تمر التحريات بعدة مراحل تبعاً للمشكلة المطروحة وتتمثل في التالي:
- تحديد أبعاد المشكلة التي تتصرف لها التحريات (القضية - الموضوع - الشخص) محل التحريات.
 - استعراض الخطوات أو النقاط في المشكلة التي تتناولها التحريات وتحديد هذه الخطوات والنقاط.
 - تحديد ومعرفة كم ونوع البيانات اللازمة لتحقيق الغرض من التحريات.
 - تصور وتحديد المصادر المختلفة لجمع المعلومات في المشكلة موضوع البحث.
 - اختيار وتحديد الوسائل المقبولة والملائمة لجمع هذه المعلومات.

- ترتيب وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الوصول إليها تمهيداً لاستخلاص الحقائق أو الأدلة المطلوبة.

ولاستعراض كل مرحلة من المراحل يمكن القول:

أولاً: بالنسبة إلى تحديد أبعاد المشكلة التي تتعرض لها التحريات: يقتضي الأمر تحديد طبيعة ما تناولته التحريات. هل هي قضية جنائية وقعت أو ظاهرة إجرامية ينتظر منها وقوع جرائم معينة أو موضوع معين أو شخص ما، ويتم ذلك عادة بإجراء معاينة دقيقة لمسرح الحادث في حالة حدوث الوقائع الجنائية أو بدراسة الموضوع محل التحريات من زواياه المختلفة والرجوع للمعلومات السابقة عنه أو التعرف على الشخص المراد جمع المعلومات عنه ومعرفة أية خلفيات عن حياته وتصرفاته، إذ أن من شأن ذلك أن يحدد الأبعاد التي ستشملها التحريات، وتقدير مدى الجهود اللازمة للوصول إلى النتائج المطلوبة.

ثانياً: تحليل المشكلة :

ويقضي ذلك تشريح المشكلة أو تجزئتها إلى نقاط لكي يشمل البحث كل نقطة على حدة بحيث يكون لكل نقطة أو خطوة ارتباط معين بنقطة أخرى تسبقها مما يحقق في النهاية تكاملاً في هيكل التحريات بالنسبة للمشكلة ككل.

ثالثاً: تحديد البيانات اللازمة:

والمقصود هنا، وضع تصور وتحديد البيانات الكافية أو اللازمة لكل نقطة من نقاط البحث بالنسبة للغرض التي تجري من أجله التحريات.

كأن تجمع بيانات عن المترددين على أحد المنازل ارتكبت فيه واقعة جنائية فيجب أن تكون هذه البيانات كافية وتتناول جميع نشاط هؤلاء المترددين وعلاقاتهم بحيث يغطي الغرض الذي من أجله تجري التحريات حتى ولو كانت لا تتعلق مباشرة بالهدف النهائي للبحث في الواقعة والتي يجب استيفاء البيانات في كل نقطة على حده ومن مجموع هذه البيانات ومن استبعاد ما لا قد يهم في خطوات البحث وبهذا يمكن الوصول بسهولة إلى النتيجة المرجوة.

رابعاً: تحديد المصادر:

إن تصور وتحديد المصادر المختلفة لجمع المعلومات سواء كانت هذه المصادر في سجلات أو ملفات أو بيانات في أجهزة الشرطة أو جهات حكومية أو مكاتب أهليه أو كانت معلومات من أفراد الجمهور أو من فئات أخرى.

خامساً: اختيار وسائل جمع البيانات:

أي الوسائل التي يمكن أن تعطي أكبر قدر من الفاعلية بالنسبة للمصدر الذي ستتعامل معه سواء كانت هذه الوسائل ستعتمد على المهارات الشخصية في جمع المعلومات.. أو على الأجهزة

العلمية كما هو الحال في التعامل مع الآثار أو الأشياء المادية في القضايا الجنائية.

سادساً: تحليل البيانات والمعلومات:

وهو تقدير المعلومات واستخلاص حقائق ونتائج منها بحيث تكون صورة أكبر وضوحاً إلى الحد الذي يمكن بمقتضاه سلامة تقدير الأشياء التي حدثت أو المتوقعة.

ويعتبر تحليل المعلومات من أهم المراحل التي تسير فيها عملية التحريات فهي بمثابة تنويع لهذه المراحل والوصول إلى المعاني أو النتائج التي سارت من أجلها التحريات لتحقيق الهدف منها.

المبحث الثالث

أسباب تسجيل الجرائم ضد مجهول

غالباً ما يتم رصد بعض القضايا الجنائية في سجلات الشرطة كقضايا مجهولة الفاعل وذلك عندما تصل التحقيقات إلى طرق مسدود يصعب فيه التعرف على هوية الفاعل حيث تقع بعض الحوادث الجنائية ولا تتوفر لدى رجل الشرطة إلا مجرد حقائق بسيطة تتعلق بوقوع الحادث لا يمكن الاستناد إليها في سير التحقيق أو قد تكون الجريمة قد ارتكبت فعلاً ، وهنا يستوجب الأمر إثبات ارتكابها مثل وجود المجني عليه وبعض الأدلة المادية للجريمة أو حتى مشتبه فيهم إلا أن هذه الحلقات مفككة لا تنفع التحقيق في شيء ما لم يربط بعضه ببعض، وتكون بمجموعها سلسلة متواصلة تشير إلى الفاعل.

إن رصد القضية ضد مجهول يفتح علامة استفهام يجب وضع إجابة لها لاسيما إذا كانت تلك القضية من جرائم الاعتداء على النفس أو من جرائم الأموال، عليه فيجب أن لا يوصد الباب أمام المحقق والبحث الجنائي حتى ولو اكتملت إجراءات التحقيق ظاهرياً، وأن تكون الحادثة خاضعة لإجراء البحث أو قيد المتابعة حيث قد يأتي لاحقاً من يتناول جزئية من ملفات التحقيق برؤية معينة أو يتابع معلومة توصل إلى الجاني وتكشف الحقيقة إذ أنه ما دام أنه هناك جريمة فلا بد وأن يكون هناك فاعل حقيقي تعامل مع الموقف وكان له دور بارز فيه وقد لا يترك أثراً دالاً عليه في

مسرح الجريمة لحرصه وتمكنه من ذلك أو لظروف الزمان
والمكان الذي تمت فيه الجريمة.

أهمية البحث الجنائي في محاربة الجريمة

يقصد بالبحث الجنائي العام إجراءات التحريات التي يقوم بها
ضابط البحث لكشف الجريمة وفق ما هو محدد نظاماً، وتتضمن
إجراءات البحث الجنائي ما يلي:

- البحث في الجرائم ومرتكبيها.
- تعقب الجناة المجهولين.
- جمع الاستدلالات واستنتاج الحقائق فيها.
- تأمين الأدلة الجنائية بإجراءات قانونية.
- الاستعانة بالبحث الجنائي العلمي، والبحث الجنائي المعلمي
لمحاربة الجريمة، وإقامة العدالة الجنائية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن البحث الجنائي العلمي هو وسيلة
الفحص والاستقصاء لمختلف أبواب المعرفة، وبالذات الاجتماعية
والاقتصادية ذات الصلة بالجريمة، بينما البحث الجنائي الفني
والبحث الجنائي العام يندرجان تحت باب كشف الجريمة ولهذا
تعتمد خطط وبرامج مكافحة الجريمة واستراتيجيات السيطرة على
الجريمة على العناصر التالية:

1. التعرف على حجم مشكلة الجريمة وتحديد أسبابها ودوافعها.
2. العمل على إزالة الأسباب والعوامل المساعدة على النشاط
والظواهر الإجرامية.

3. اكتشاف الظواهر التي ترتكب وضبط الجناة.

4. إقامة العدالة الجنائية وذلك عن طريق:

§ تقديم مرتكبي الجرائم لمحاكمات عادلة.

§ معاملة المجرمين المقبوض عليهم معاملة جيدة وبغية إصلاحهم بعد نيلهم العقوبة المقررة.

§ تعويض المتضررين من الجريمة، وبث الطمأنينة والشعور بالأمان في نفوس المواطنين عند ضبط مرتكبي الحوادث، وتقديمهم للعدالة.

وعليه فإن البحث الجنائي العلمي يضع القاعدة الأولى من قواعد محاربة الجريمة الذي يقوم بتحديد مشكلة الجريمة وأبعادها وسبل معالجتها وهذا لا يأتي دون التعرف على مرتكبي الجرائم، وهذا من مهمة البحث الجنائي العام المدعوم بالبحث الجنائي الفني المسلح بأحدث الوسائل العلمية المتطورة. مثال للتحقيق في جريمة مجهولة

* قضية قتل (رقم 1) :

1. البلاغ:

أخبر المواطن (م. ج. ك) بأنه خرج برفقة عائلته بقصد النزهة في سفح جبل مواجه للخط الإسفلتي بالطريق السريع العام بين مدينتين، وبعد نزولهم شاهدت زوجته شخص متوفى ومغطى ببطانية وبجواره منديل وقارورة ماء صحية، فذهب وأبلغ أقرب دورية صادفته.

2. الإجراءات المتخذة في الحادث:

- اتضح أن الجثة لرجل في العقد الرابع من عمره، وقد شوهد بالجثة عدة جروح وإصابات وقد مضى على وفاته من 12 - 24 ساعة حتى وقت الانتقال.
- آثار دماء على مقدمة الرأس وأثر تمزق الثوب الذي يرتديه من ناحية الصدر.
- وجود سجائر من نوع مالبرو مفتتة، وبجوارها علبة مناديل عليها نقط يعتقد أنها دماء، كما شوهدت زجاجتين إحداهما كبيرة والأخرى صغيرة وقد كانتا فارغتين، وعلى بعد عدة أمتار من الجثة وجد علبة مبيد حشري من نوع ريد، كما شوهد كيس بلاستيكي به بقايا طعام وكذا زجاجتان كولونيا مكسورتان وقد كان حذاء القتل موضوعاً بطريقة عادية، كلا الفردتين بجوار بعضهما.
- لم يعثر في ملابس المتهم على أي هوية تدل على شخصيته ولم يتبين أي آثار عراك أو مطاردة لوعورة الموقع وكونه سفح لجبل.

3. مدلولات المعاينة:

- احتمال أن يكون المتوفى المذكور كان ضمن جلسة سكر أو مفسدة مع بعض الأشخاص يبين ذلك الأشياء الموجودة بالموقع وبعده عن الأنظار وخاصة في الليل.
- توقع أن تكون وفاة المذكور جنائية.

- الإصابات الموصوفة بالجثة تبين رضوض حديثة نتيجة الاصطدام بجسم صلب ذي سطح خشن وخاصة الإصابة البليغة خلف صيوان الأذن والتي ترجح أنها نجمت عن الضرب بحجر والتي أدت إلى الوفاة.

4. التحريات ومراحل التثبت:

- جرى أخذ بصمات المتوفى ومقارنتها ببصمات أرباب السوابق في جرائم السكر لا سيما وأنه اتضح وجود علامة مميزة في عينه اليمنى (أثر بياض قدم) اشتهر به أحد أرباب السوابق في المسكرات، وقد تبين من خلال المضاهاة أن الجثة تعود للمدعو (ك. م. ل).
- أثبتت التحريات أنه حديث الخروج من السجن في قضية شرب المسكر، وأنه من خارج منطقة الجريمة وليس له أصدقاء أو معارف ويقود سيارة حدد نوعها ورقمها.
- تم التحري عن الأشخاص الذين كانوا مسجونين أثناء فترة سجنه والذين تزامن خروجهم معه.
- تم العثور على سيارة المجني عليه في منطقة تبعد عن منطقة الحادث بحوالي عشرة كيلو متر، وقد جرى نقل البصمات منها، وكانت إحدى البصمات صالحة للمضاهاة.
- أثبتت التحاليل المخبرية أن نقط الدماء الموجودة على علبة المناديل والحجارة القريبة من الجثة هي من فصيلة AB وهي من نفس الفصيلة للمتوفى.

- أخضعت سيارة القتل للمراقبة في موقعها التي وجدت فيه، وكذلك موقع العثور على الجثة ومقهى يقع على بعد كيلو، أشارت التحريات إلى تواجد أرباب السوابق في شرب المسكرات به، والتردد عليه والالتقاء غالباً فيه.
- تم زرع أحد المتعاونين في المقهى المجاور لموقع الحادثة حيث أورد معلومة مفادها تردد أحد الأشخاص على المقهى أثناء تواجد الشرطة بموقع الحادث للمعاينة والنظر إليهم بقلق بالغ وقد أمكن التوصل إليه وتبين وجوده في المقهى ليلة وجود الحادثة، ويدعى (م. هـ. م).
- أثبتت التحريات أن ذلك الشخص من أرباب السوابق في المسكرات وأنه كان مسجوناً في زمن يتوافق مع الفترة التي قضاها (ك. م. ل) في السجن، وكذلك في وقت خروجهما من السجن.
- تم استعراض القضايا الجنائية سواء البسيطة أو الكبيرة التي وقعت في منطقة الحادث واتضح في أحدها تورط المتهم (م. هـ. م) والمعني بالتحريات السابقة.

5. القبض على الجاني وثبوت الإدانة:

- تم القبض على المتهم (م. هـ. م) وبتفتيش جسمه لوحظ آثار التئام لجروح قديمة وبعرضه على الطبيب الشرعي حدد التالي:
 - آثار التئام ببيضاء اللون خطية الشكل بطول 7سم يسار مؤخرة العنق.

- آثار التئام غير منتظم الشكل أبعاده 3×51 سم في الساق اليمنى.

- دائرتان قوسيتان بطول 10×5 سم واقعتان بخلفية الكتف الأيمن والأيسر على الترتيب.

ويستشف من هذه الآثار وخاصة الأخير أنه جائز الحدوث من عض بشري وأن تاريخ حدوث هذه الإصابة يزامن وقوع الحادث تقريباً ويشير إلى وجود مشاجرة.

- بمسائلة المتهم عن تلك الإصابة علل ذلك بأعذار واهية كمشاجرة مع أخيه أو قطة قامت بخربشته في المنزل.
- بمواجهة المتهم بالأدلة القاطعة نحوه ونصحه وإرشاده اعترف مفصلاً بأنه اجتمع صدفة بالمجني عليه بعد خروجهما من السجن حيث دعاه المجني عليه لجلسة سكر كونه يحمل معه زجاجة من العرق وبالفعل ذهب إلى موقع الحادثة وبعد أن تناولوا المسكر أورد المجني عليه أن يفعل به فاحشة قوم لوط فتعاركا وتشاجرا وفي أثناء ذلك أخذ بحجر وضرب به رأس القتيل حيث هوى ميتاً ثم هرب من موقع الحادثة وفي صباح اليوم التالي حضر وقام بأخذ سيارة القتيل حيث أخفاها عن الموقع التي وجدت فيه حتى لا يراها أحد وتدل على وفاته وقد سجل إقراره شرعاً.
- قام المتهم بالإدلاء على موقع الحادث وتمثيل ارتكابه بالكيفية التي وقع بها وقد وثق ذلك بالصوت والصورة.
- تم إرشاد المتهم على موقع السيارة التي نقلها إليه والتي ثبت وجود بصمته بداخلها.

6. القرار:

الإدانة للمتهم بقتل المجني عليه والهرب بسيارته وقد تم إيداعه للسجن تمهيداً لمحاكمته.

7. الدروس المستفادة:

- مراقبة موقع الحادثة والأماكن المشبوهة أوصلت إلى أحد أطراف القضية.
- كان الأسلوب الإجرامي والمتمثل في شرب المسكرات والذي نتجه المجني عليه مؤشراً للدلالة على الجاني، إذ حصرت التحريات حول هذه الفئة ومن لهم علاقة بالمجني عليه.
- فطنة المحقق والتي تجلت في تفتيش جسم المتهم رغم القبض عليه مع مجموعة أشخاص آخرين في وقت متأخر تبين له أثر جروح قديمة ربطها بالواقعة، وإطلاع الطبيب الشرعي عليها لتفسير إمكانية حدوثها.
- أن سرعة التحرك من قبل جهات التحقيق إلى مسرح الجريمة قبل العبث بالآثار أدى إلى سرعة الكشف عن الجريمة والقبض على المتهم.
- فائدة التعاون القائم والملموس بين جهة التحقيق والبحث الجنائي وخبراء الأدلة الجنائية مع الطب الشرعي حيث أدى تضافر الجهود إلى الكشف عن غموض الواقعة.
- إخضاع مسارح الحوادث إلى المراقبة الخفية يعود بفوائد جمة للتحقيق والباحث الجنائي.

- إجراءات التحقيق ودقتها ساهمت في تضيق الخناق على المتهم عند مواجهته بالأدلة القوية المجتمعة ضده.
- إعادة تمثيل الحادث بالطريقة التي توافق حدوث الفعل يخلق القناعة التامة لدى المحقق والقاضي أثناء المحاكمة.

* قضية قتل (رقم 2) :

1. البلاغ:

أخبر الشرطة المواطن (ي. ج. ر) عن عثوره على جثة شخص مطروحة بجوار قطعة الأرض العائدة له.

2. الإجراءات المتخذة في الحادثة (الانتقال والمعاينة) :

- اتضح أن الجثة لرجل في العقد الثالث من عمره، وقد كانت الجثة في وضع الانكفاء على الوجه ممددة على فرشاة خاصة بالسيارات سوداء اللون.
- جرى التحقق من شخصية المتوفى حيث اتضح أنها عائدة للمدعو (م. ج. أ) وذلك بمضاهاة بصماته على البصمات المحفوظة في السجل الجنائي.
- بإجراء الصفة التشريحية اتضح وجود سحجات متقدمة على الجبهة وحول العنق والصدر والكتف الأيمن والفخذ الأيمن ومقدمة الركبتين.
- كان القتل يرتدي قميص أبيض وبلوزة داخلية بيضاء نص كم مرتفعة أعلى الصدر مع عدم وجود بنطال.

- وجد بداخل الكم الأيسر لقميص المتوفى شعرة طولها 26سم، وثلاث شعرات أخرى بطول 3.5سم، 3.7سم، 3.5سم، تم تحريزها للمقارنة.
- وجدت بقعة دماء على ثوب المتوفى تعذر تحديد فصيلة الدم نظراً للتعفن الذي طرأ عليها.
- لم يشاهد بموقع العثور على الجثة على أية آثار تدل على عراقك أو تشاجر أو أية آثار يستفاد منها.
- ثبوت تناول المجني عليه لمادة الكحول حيث وجدت بنسبة 2.5% في الألف.

3. مدلولات المعاينة:

- الجثة نقلت من موقع مغاير إلى الموقع الذي وجدت فيه يؤيد هذا الاحتمال عدم وجود آثار حول الموقع وفرشة السيارة التي لفت بها الجثة.
- الوفاة جنائية حدثت نتيجة اسفكسيا الخنق والضغط على العنق وهذا ما أشار إليه تقرير الطب الشرعي.
- احتمال أن يكون المجني عليه قد تعرض لفعل فاحشة قوم لوط أو محاولة ذلك، ويشير إلى هذا الاحتمال عدم وجود لباس داخلي عليه.

4. التحريات والقبض على الجناة:

- أوضحت التحريات أن المجني عليه ساء السلوك وكثير التغيب عن ذويه وذو شخصية مستهترة وكثير الاختلاط بمنحرفي السلوك.
- جرى تعقب الأشخاص الذي يجتمع بهم المجني عليه عادةً، ومعرفة تحركاتهم ومن شوهد آخر مرة مع المجني عليه.
- توصلت التحريات إلى تحديد أحد الأشخاص كان يحول في الحي الذي يقطن به المجني عليه ويسأل عنه وذلك قبل وفاته بثلاثة أيام.
- تم القبض على ذلك الشخص حيث اتضح أنه يدعى (م. ح. ع) وهو من الشاذين جنسياً وغالباً ما يوجد مع ذوي السلوك المنحرف.
- بالتحقيق مع المتهم ومواجهته بالمعلومات المتوفرة ضده أقر بمعرفته بالمجني عليه، وأنه بالفعل قد قدم إلى داره وأخذه معه في سيارة أحد أصدقائه، والتقى بأصدقاء آخرين كان على موعد معهم كلفوه بإحضار المجني عليه، واستدراجه كونه يشيع عنهم أنهم يروجون للمخدرات وأرادوا إهانته بفعل فاحشة قوم لوط به قسراً، وقد تم ضبط رفاقه وعددهم ثلاثة أشخاص.
- بالتحقيق مع المتهمين بعد عزلهم أقرّوا جميعاً بأنهم اتفقوا على استدراج المجني عليه بواسطة (م. ح. ع) وأغروه بجلسة سكر حيث ذهبوا به إلى منطقة نائية تبعد 24 كيلو، وبعد أن تناول المسكر، قام أحدهم بمسك المجني عليه باليدين ووضعهما

على ظهره، بينما قام آخر بتكميم فمه بقطعة قماش ومحاولة خنقه، حيث أخذ الثالث بتفسيخ لباسه وفعل الفاحشة به دون إيلاج لإهانتته، وتناوبوا الأدوار جميعاً، وبعد أن أحسوا أن حركته خفت، حملوه في سيارته وأقعدوه بينهم في المقعد الخلفي محاولة منهم لرميه بجوار مستشفى على حد قولهم ولكنهم تأكدوا من وفاته فاقترح أحدهم رميه بمنطقة نائية خالية من السكان، وبالفعل ألقوه هناك وبعد تحركهم لاحظوا أن بنطاله معهم في السيارة فذهبوا به إلى مكان يبعد 10 كيلو متر من المدينة حيث حفر أحدهم حفرة ووضع فيه ثم عادوا إلى منازلهم.

5. مراحل التثبت:

- سجلت إقرارات اعترافات المتهمين شرعاً بعد توافقها رغم عزلهم عن بعضهم البعض.
- توافق ما جاء في أقوال المتهمين مع تقارير الطب الشرعي من حيث الإصابات المشاهدة وسبب الوفاة.
- إدلائهم على موقع اجتماعهم الأول والفعل الفاحش بالمجني عليه وكذلك موقع إلقاء الجثة منفردين.

6. القرار:

الإدانة للمتهمين وسجنهم تمهيداً لمحاكمتهم.

7. الدروس المستفادة:

- خلصت القضية من أي دليل مادي يدين أي من المتهمين.
- معلومات البحث الجنائي حول المنحرفين وذوي السلوك المنحرف أوصلت إلى أحد المتهمين.
- رغم أن المعاينة كانت دقيقة ولكن لم يتم فحص الشعرات التي وجدت في كم قميص المجني عليه الأيسر مخبرياً وما إذا كان لها دلالة في الواقعة من عدمه أو تعود لأحد المتهمين.
- تقرير الطبيب الشرعي لم يستوفَ ويبدو أنه تعاقب على الكشف على أكثر من طبيب إضافة إلى تأخر توقيع الصفة التشريحية على الجثة.
- لم يستفد معملياً من نقط الدماء التي وجدت على قميص القاتل.
- لم يستفد من مسرح الحادث الأول حيث لم يتم الاقتداء إليه إلا بعد القبض على الجناة بعد مضي بعض الوقت أعقبه هطول الأمطار التي أزالَت المعالم في الموقع.
- لم يتم الاستدلال على موقع دفن البنطال للمجني عليه واختلاف الجناة في هذه الجزئية، حيث ذكر أحدهم أنه رمى به من نافذة السيارة وهي تسير.

النتائج المستفادة من أمثلة القضايا السابقة

بعد تحليل القضايا والوقوف على مسببات تسجيل بعض القضايا الجنائية ضد مجهول، والدور الفعال الذي يقوم به البحث الجنائي في سبيل كشف غموض تلك القضايا بحل رموزها ومعرفة مرتكبيها فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن نوع الجريمة وأهميتها والزمان والمكان الذي وقعت فيه يلقي بالعبء الثقيل على الباحث الجنائي نظراً للحتمية الموجبة لسرعة كشف الحقيقة لا سيما في ظل ظروف مجتمع متغير سريع التحرك قد يفسد بسرعة تحركه مسرح الحادثة، ويستفيد من الزمن المحدد لبقائه في التستر على الجاني وبالتالي الهرب بمتحصلات السرقة أو مغادرة المجني عليه ومن ثم حرمان الباحث الجنائي من فائدة بقاءه لإمكانية عرض المشبوهين أو الجناة في حالة القبض عليهم بالتعرف والاستلال. كما أن الأدلة المادية المعثور عليها بمسارح الحوادث في مثل هذا النوع من القضايا تصبح عديمة الفائدة في حالة مغادرة الجاني والمجني عليه لاستحالة مضاهاتها ومقارنتها بمخلفات الجاني أو استبعادها كدليل مادي إذا كانت تخص المجني عليه.

2. إن مسرح الجريمة هو منطلق عمليات البحث الجنائي ومصدر إلهام للباحث الجنائي في تلمس الأدلة والقرائن التي تقود إلى مرتكب الجرم، وأن التأخر في الانتقال إلى مسرح الحوادث يؤدي إلى تلف وزوال كثير من الأدلة المادية، ويرجع ذلك إلى تأخر إجراءات البلاغ وجهل المجني عليهم بأهمية الآثار المادية

والعبث بها وإفسادها دون قصد وأيضاً لبعدها عن مواقع الحوادث مما يستلزم معه زمن غير يسير في الانتقال خاصةً فيما يتعلق بالأجهزة الفنية تتعرض خلاله الأدلة إلى التلف.

3. إن للآثار المادية بمسرح الحادث مدلولاتها القيمة في مجال البحث إذ تشكل نقطة الانطلاق من عمليات البحث والتحري وتشير إلى الجاني وتفسر مدى علاقته بمسرح الحادثة والكيفية التي ارتكبت بها الواقعة.

4. التنسيق في مجال كشف الجريمة ضرورة ملحة، وخاصة بين جهة التحقيق والباحث الجنائي الميداني إذ أن من شأن ذلك أن يسهر إسهاماً مباشراً في سرعة كشف غموض الجرائم والحد من معدلاتها وتوفير المعلومات الدقيقة وسرعة القبض على الجناة مما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

5. هناك عدة أساليب متطورة يمكن أن تستخدم للإسهام في كشف الجرائم وتتمثل فيما يقدمه البحث الجنائي الفني والوسائل العلمية المتطورة من خدمات جليلة للبحث الجنائي وخاصةً فيما يتعلق بمعالجة الآثار المادية، والارتقاء بها من مستوى القرينة إلى الدليل الثابت الحجة.

6. هناك بعض القصور في إجراءات المعاينة في جرائم القتل بالذات وعدم القيام بها بالصورة الصحيحة يعود ذلك إلى الوقوع في بعض أخطاء المهنة، المتمثل في انتقال أكثر من جهة إلى موقع الحادثة دونما تنسيق مما يفسد بعض الآثار بمسرح الحادثة أو عدم تناول كل الآثار بالوصف والمعاينة

إضافة إلى عدم إخضاع الآثار المادية الموجودة في مكان الحادث للفحص المخبري وتعليل سبب وجودها بمسرح الحادث أو بمتعلقات المجني عليه والاعتماد على الاعترافات الخاصة بالمتهمين حيث خلت بعض الوقائع من الأدلة المادية.

7. هناك دور فعال يقدمه المرشدون في قضايا معينة وبصورة مثلى في صورة كشف الجريمة وذلك عندما يحسن اختيارهم وخاصة في ظروف مجتمع مباين من حيث اللغة والعادات والتقاليد، إذ يعتبر المرشد في مثل هذه الظروف الورقة الراحبة لدى البحث الجنائي بما يقدمه من معلومات توفر الكثير من الوقت والجهد متى ما أحسن استغلالها وسرعة التأكد من مصداقيتها.

8. هناك دور هام وفعال لعمليات المراقبة بكافة أنواعها في أعمال البحث الجنائي إذ تعتبر العصب الرئيسي للتحريات بما توفره عند الدقة في إجراءاتها من معلومات ولاسيما وأن القائمين بها يكونون من رجال البحث الجنائي مما يزيد من مصداقيتها.

9. تشكل شخصية الباحث الجنائي عاملاً مهماً في الارتقاء بمستوى التحريات يزيد بها نجاحاً ما اقترنت بالخبرة العملية وصقل الموهبة عن طريق التدريب على أحدث أساليب التحري والاستفادة من الأساليب العلمية الحديثة في التحري ولاسيما أن العنصر البشري هو أحد مقومات التحريات الهادفة.

الإجراءات الواجب اتخاذها بالكشف عن الجرائم المجهولة
من خلال تحليل القضايا الجنائية يمكن التوصل للإجراءات اللازمة
اتخاذها لكشف مستور الجرائم مجهولة الفاعل من خلال الآتي:

1. الدقة في اختيار العاملين في مجال البحث الجنائي، والتركيز على من تتوفر فيهم مخافة الله أولاً، ثم العمل الدؤوب في الوصول إلى الهدف المنشود خاصة، وأن أعمال البحث الجنائي تتطلب الصبر، والعمل المتواصل وعدم السأم والملل، والابتعاد عن عنصر الإجبار أو المجاملة في اختيار العاملين في أجهزة البحث الجنائي.

2. الاهتمام بمسرح الجريمة، وضرورة سرعة الانتقال بما يحقق المحافظة على المكان بالصورة التي تركه الجاني فيها لامكانية الاستفادة من الآثار المادية كمنطلق لعمليات البحث الجنائي.

3. التنسيق الهادف بين جهة التحقيق والبحث الجنائي وخبراء الأدلة الجنائية، وتنظيم عملية دخول الخبراء إلى مسرح الحادث حسب رؤية المحقق، وبالشكل الذي يكفل عدم ضياع معالم الحادث، وتكوين فريق عمل متكامل في مجال مسرح الجريمة تحدد فيه المسؤوليات والواجبات، ليسهل من خلاله تبادل المعلومات وانسيابها.

4. توفير الأجهزة الحديثة والفنية، وإيجاد خبراء متخصصين لفحص جميع الآثار المادية المتخلفة بمسارح الحوادث في جميع المراكز الجنائية، ليتم فحص هذه الآثار بالسرعة المطلوبة، لأن

التأخر في معالجة الآثار قد يتسبب في ضياع دليل مهم أحوج ما يكون إليه الباحث الجنائي.

5. نظراً لاعتماد رجال البحث الجنائي في كثير من اجراءات التحري على المرشدين في جلب المعلومات للضرورة الملحة من حيث تباين المجتمع في أوقات المناسبات والفعاليات الوطنية والدينية، فإنه ينبغي التحقق من شخصية المرشد قبل التعامل معه، والتأكد من مدى صدق المعلومات التي يدلي بها، ومدى حسن نواياه في الإرشاد وهدفه من ذلك لما له من أهمية عند تحليل المعلومات التي قام بتقديمها. مع الحفاظ على سرية التعامل مع ذلك المرشد تأميناً لسلامته وإمكانية الاستفادة منه مجدداً.

6. إلحاق القائمين بالتحري بدورات مكثفة، وبرامج تدريبية خاصة في مجال البحث الجنائي لصقل المواهب، والارتقاء بمستوى الأداء لرجل البحث مع الاهتمام المعنوي من حيث وضع الحوافز، والمكافآت المادية، والمعنوية للمتميزين منهم حفزاً لهم ومدعاة لاحتذاء زملائهم بهم.

7. إقامة جسور التعاون بين رجال البحث الجنائي والجمهور لأن في الجمهور بغية الباحث الجنائي، فمنهم المجني عليه، والجاني والشاهد الذي رأى الواقعة فمتى ما أحسن الباحث الجنائي التعامل مع الجمهور، سهل له ذلك الكثير في مجال عمله بحصوله على المعلومات ببسر وسهولة.

المبحث الرابع **مأمور الضبط القضائي** **(سلطة الاستدلال)**

تعتبر أعمال الاستدلال من صميم عمل وسلطة الضبطية القضائية وقد نصت المادة 19/ 2 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 على أن :-

" يتولى مأمور الضبط القضائي البحث و الاستقصاء عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق في الدعوى. وكذلك نصت المادة 21 من ذات القانون على ما يلي :

يكون من مأموري الضبط القضائي:

1. مدير الشرطة ونوابه ومساعدوه ومديرو شرطة المحافظات والإدارات العامة.
2. ضباط وضباط صف الشرطة كل في دائرة اختصاصه.
3. رؤساء المراكب البحرية والجوية.
4. الموظفون الذين خولوا صلاحيات الضبط القضائي بموجب القانون.

كما نصت المادة 22 من ذات القانون على واجبات مأموري الضبط القضائي الأصلية وهي:

- 1 . قبول التبليغات وهي الإخبار عن الجرائم وهي غير الشكوى التي لا تقبل إلا من المجني عليه وحده وغير الطلب الذي لا يقبل إلا من جهة رسمية وفي جرائم معينة بالذات .

والتبليغ هو إيصال خبر الجريمة إلى علم السلطات وقد يكون من مصدر مجهول أو معلوم أو شفاهة أو كتابة ويلى التبليغ جمع الاستدلالات فوراً.

2 . الحصول على إيضاحات وذلك من خلال سماع أقوال الموجودين من الشهود دون تحليفهم اليمين.

3 . إجراءات الكشف والمعاينة وذلك بإثبات حالة الضحية ومكانها والأشخاص الموجودين في المكان وكيفية ارتكابها وكل ما يكشف عن الحقيقة وتدوينه بمحضر الاستدلال بدون استجواب الجاني لأنه إجراء من إجراءات التحقيق.

4 . التحفظ على أدلة الجريمة ولا يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتحفظ عليه أو منزله باعتبار ذلك من إجراءات التحقيق.

5. تحرير محاضر رسمية بما يتخذ من إجراءات ويثبت فيه التاريخ والساعة ومكان تحرير المحضر واسم محرر المحضر وتوقيع الشهود أو بصماتهم وكذلك الخبراء.

أما المقصود بمأمور الضبط القضائي طبقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979م:

نص المادة (10):

أعضاء الضابطة القضائية الثورية مكلفون باستقصاء الجرائم وجمع أدلتها والقبض على فاعلها وإحالتهم إلى المحاكم الموكل إليها أمر معاقبتهم.

مادة (11):

يقوم بوظائف الضابطة القضائية النائب العام وأعضاء النيابة من الوكلاء والمعاونين ويساعده في إجراء الضابطة القضائية المذكورون في المادة (12) كل في دائرة اختصاصه وضمن القواعد المحددة في نطاق الصلاحيات المعطاة لهم في هذا القانون.

مادة (12):

يكون من أعضاء الضابطة القضائية:

1. ضباط وصف ضباط الأمن والوحدات والأجهزة.
2. ضباط وصف ضباط الشرطة العسكرية.
3. ضباط قوات الثورة الفلسطينية المسلحة.
4. الأفراد الذين يمنحون هذه السلطة من القائد الأعلى أو من يفوضه فيما يكلفون به من أعمال.
5. من يخول هذه الصفة بمقتضى قوانين أو أنظمة أخرى منبثق عنها.
6. قادة الوحدات والتشكيلات والمواقع.
7. قادة مراكز الكفاح المسلح الفلسطيني.

وظائف أعضاء الضابطة القضائية:

مادة (13):

1. في المراكز التي لا يوجد بها مدعي عام يقوم أعضاء الضابطة القضائية المذكورون في المادة (12) بتلقي الأخبار المتعلقة

بالجرائم المرتكبة في الأماكن التي يمارسون فيها وظائفهم وأخبار المدعي العام المختص حالاً بالجرائم المشهودة في حينها.

2. وهم ملزمون في حال وقوع جرم مشهود أو حالما يطالبهم صاحب البيت أن ينظموا ورقة الضبط ويستمعوا إفادات الشهود والأشخاص المقبوض عليهم وأن يجروا التحريات وتفتيش المنازل وسائر المعاملات التي هي في مثل هذه الأحوال من وظائف المدعي العام وأن يثبتوها

في محاضر موقع عليها منهم يبين فيها ساعة وتاريخ ومكان حدوثها وأن يرفعوها مع المواد المضبوطة إلى المدعي العام المختص عن طريق قادة وحداتهم فور الانتهاء من التحقيق.

3. في الجرائم التي لا يوكل إليهم القانون أمر تحقيقات مباشرة عليهم أن يخبروا المدعي العام وأن يرسلوا عليه الأخبار المقدمة إليهم.

سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق:

تختص النيابة العامة بالتحقيق بالجرائم ورفع الدعوة الجنائية ومباشرتها وللنائب العام تفويض من يشاء من الموظفين ورجال البوليس للقيام بأي عمل من أعمال النيابة العامة.

يجوز لأي ضابط بوليس من رتبة مفتش فما فوق أو لأي موظف آخر أو صنف من الموظفين مفوضين كتابه من السكرتير العام للحكومة تفويضاً عاماً أو خاصاً بإجراء التحقيق في ارتكاب الجرائم، أن يستجوب شفويّاً أي شخص يظن أن لديه معلومات عن

وقائع أو ظروف الجرم الذي يحقق فيه ضابط البوليس المذكور أو الموظف الآخر على الوجه الأنف الذكر وأن يدون إفادة الشخص الذي يستجوبه:

الحالات التي يجوز للفرد العادي أن يقبض بدون مذكرة:

نصت المادة 29 من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني على "أنه لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا بأمر من الجهة المختصة بذلك قانوناً كما يجب معاملته بما يحفظ كرامته ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً " ثم نصت المادة على حالات القبض بدون مذكرة وذلك على النحو الآتي.

" لمأمور الضبط القضائي أن يقبض بدون مذكرة على أي شخص حاضر توجد دلائل على اتهامه في الأحوال الآتية:

1. حالة التلبس في الجنايات أو الجنح التي تستوجب عقوبة الحبس مدة تزيد على ستة أشهر.
 2. إذا عارض مأمور الضبط القضائي أثناء قيامه بواجبات وظيفته أو كان موقوفاً بوجه مشروع وفر أو حاول الفرار من مكان التوقيف.
 3. إذا ارتكب جرماً أو أتهم بارتكاب جريمة ورفض إعطاء اسمه أو عنوانه أو لم يكن له مكان سكن معروف أو ثابت في فلسطين.
- وإذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يستصدر أمراً بالقبض عليه وإحضاره ويدون ذلك في المحضر .

كما نص ذات القانون على أنه " لكل من شاهد الجاني متلبساً بجناية أو جنحة يجوز فيها توقيفه بموجب القانون أن يتحفظ عليه ويسلمه لأقرب مركز شرطة دون انتظار صدور أمر من النيابة العامة بالقبض عليه " .

وينبغي الانتباه هنا إلى انه لا يجوز القبض على المتهم في الجرائم المتلبس بها التي يتوقف تحريك الدعوى الناشئة عنها على شكوى إلا إذا صرح بالشكوى ممن يملك تقديمها وعلى مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المقبوض عليه فإن لم يأت بمبرر لإطلاق سراحه يرسله خلال 24 ساعة إلى وكيل النيابة المختص .

كما يجب على مأمور الضبط القضائي أن يجرّد المقبوض عليه من الأسلحة والأدوات التي يجدها بحوزته ويسلمها للجهة المختصة (النيابة العامة) وله أن يفتشه ويحرر قائمة بالمضبوطات ويوقع عليها المقبوض عليه ويسلمه نسخة منها إذا طلب ذلك ، وإذا كان الشخص المراد تفتيشه أنثى فلا يجوز تفتيشها إلا بواسطة أنثى ينتدبها لذلك القائم بالتفتيش .

يلاحظ هنا أنه متى تم القبض على المتهم بناءً على الأمر الصادر من مأمور الضبط القضائي بالقبض عليه أو بضبطه وإحضاره وجب على مأمور الضبط القضائي أن يستمع إلى أقواله في الحال فإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدة 24 ساعة إلى وكيل النيابة العامة المختص أما إذا بقي المتهم مقبوضاً عليه لأكثر من

24 ساعة دون إرساله للنيابة العامة فإن ذلك يعد قبضاً بغير حق مما يستوجب المسائلة الجزائية والمدنية والتأديبية لمأمور الضبط القضائي، وسماع أقوال المتهم خلال الأربع والعشرون ساعة لا يسمى استجواباً وإنما إجراء من إجراءات الاستدلال وبناءً على ذلك لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يوجه للمتهم أسئلة تفصيلية ترمي إلى الحصول على اعترافه ويجب على النيابة العامة عند إرسال المتهم إليها أن تستجوبه في خلال 24 ساعة من تاريخ إرساله إليها وهنا لها أن تأمر بتوقيفه أو إطلاق سراحه .

تبعية مأموري الضبط القضائي:

جاء في نص المادة (20) من قانون الإجراءات الجزائية رقم

3 لسنة 2001 ما يلي :-

- 1- "يشرف النائب العام على مأموري الضبط القضائي ويخضعون لمراقبته فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم "
- 2- " للنائب العام أن يطلب من الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق كل من يقع من مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ولا يمنع ذلك من مسائلته جزائياً " .

وجاء في نص المادة (16) من قانون أصول المحاكمات لسنة 1979م:

1. النائب العام هو رئيس الضابطة القضائية، ويخضع لمراقبته جميع أعضاء الضابطة القضائية.

2. أما الضابطة القضائية المذكورون في المادة (12) فلا يخضعون لمراقبته إلا فيما يقومون به من الأعمال المتعلقة بالوظائف المذكورة .

* دور مأمور الضبط القضائي قبل التحقيق في الدعوى:

فور علم المباحث الجنائية بالواقعة الإجرامية سواء كان ذلك من واقع بلاغ مقدم من أحد الأشخاص مثل المجني عليه أو الشاهد أو عن طريق أحد مصادر المباحث لابد على المباحث الجنائي أن يباشر إجراءات التحريات وجمع كافة المعلومات والقرائن والدلائل لتفيد في التحقيق في القضية والتي تساعد في كشف غموضها ولمعرفة البلاغ المقدم لمركز الشرطة أي أن للمباحث الجنائي دوراً هاماً بحيث يكون سابق لدور النيابة العامة وهذا الدور يكون ميسر لمهمة النيابة العامة أي أن رجال البحث الجنائي يقومون بالحصول على كافة الإيضاحات التي تفيد في التحقيق سواء كان ذلك عن طريق المبلغ أو المشتبه به أو الشاهد، كما أنه يمكن لهم الاستعانة بالخبراء لمعرفة آرائهم، كما يقوموا بإجراء المعينات مع رجال الشرطة (قسم التحقيق في الشرطة) وذلك لتسهيل عملية التحقيق، الذين يعملون على إثبات حالة الأشياء المتواجدة في مسرح الجريمة ورفع الآثار الخاصة بالجريمة ويحافظ على كل شيء له علاقة بالجريمة كرفع البصمات والتصوير لمكان الجريمة ووضع الحراسة المطلوبة، ويمكن للمباحث الجنائي أن يعمل ليحصل على استصدار أوامر قبض من النيابة العامة على كل الأشخاص التي

تتوافر الأدلة ضدهم بارتكاب الجرائم كما يقوم الباحث الجنائي بكتابة تقرير يوقع عليه مفاده الإجراءات التحقيقية التي قام بها والاعترافات التي حصل عليها من قبل المشتبه بهم ويرسل لتحقيق الشرطة أو النيابة العامة كما يقوم رجال البحث الجنائي بمنع وقوع أي جريمة مستخدمين كافة الإمكانيات والوسائل المشروعة في سبيل منع الجرائم.

المبحث الخامس

البلاغ

يقصد بالبلاغ الإدلاء بالمعلومات لدى أجهزة الأمن عن جريمة وقعت أو على وشك الوقوع أو أن هناك اتفاق وعزم أو شك على ارتكاب جريمة.

* طرق تلقي البلاغ:

1. البلاغ المكتوب:

وهذا النوع من البلاغات ينشر بصورة يومية في مراكز الشرطة في الأمور التي لا تتميز بالاستعجال حيث يبدأ المبلغ بالإجابة على أسئلة المحقق فور حضوره لتقديم البلاغ فيما يخص موضوع البلاغ.

2. البلاغ الشفوي:

وهذا النوع يتمثل بتقديم الشخص ببلاغه شفاهة ثم يسأل في محضر لاحق عن تفاصيل البلاغ وقد يحدث أحد الأشخاص للتبليغ الشفوي ولكن لا يرغب في معرفة اسمه.

3. البلاغ عبر الهاتف:

وهذا النوع يتمثل في الاستعجال والاستغاثة السريعة وذلك لخطورة الموقف مثل البلاغات التي ترد عن ضبط مرتكب جريمة أو نشوب حريق.

4. البلاغ عن طريق الشائعات:

وهي تلك الشائعات المنتشرة في أوساط الجمهور وهنا لابد على الباحث الجنائي أن لا ينجر خلف هذه الشائعات فقد يكون بعضها لتضليل الباحث لذلك يجب على الباحث الجنائي التأكد من هذه الشائعات من خلال مصادره ومعاونه.

* كيفية التصرف في البلاغ:

1. لابد من التحقق من صحة البلاغ وذلك باتخاذ البيانات التالية:

- أخذ معلومات كافية عن المبلغ (اسمه - عنوانه...الخ).
- أخذ تفاصيل عن مكان الحادث.
- أن يأخذ أسماء لمشتبه بهم إن أمكن.
- أن يقوم بإخطار مسئوليه بعد التأكد من صحة البلاغ مع استدعاء الخبراء إذا لزم الأمر.

2. عملية سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة وذلك لتحديد الأمور التالية:

- منع دخول أحد إلى مسرح الجريمة.
- الحفاظ على مسرح الجريمة بالكامل وخاصة الآثار المادية.
- تحديد الأشخاص الذين تواجدوا بالمكان لاستبعاد بصماتهم وآثار أقدامهم
- إجراء المعاينة السليمة.
- القبض على الجناة وفصلهم عن بعض إذا كانوا أكثر من شخص.
- تحديد الشهود.

3. أما إذا كان البلاغ من مجهول:

- يجب التعامل معه بحذر شديد مع مراعاة عدم إهماله حيث أن بعض الأشخاص لا يرغب في إظهار اسمه أمام جهات التحقيق لاعتبارات عدة.

أما إذا كان البلاغ عبر الهاتف، فلا بد قبل غلق السماعة من معرفة اسم الشخص المبلغ ورقم الهاتف الذي يخبر منه فور الإغلاق يقوم المحقق مباشرة بالاتصال بنفس الرقم للتأكد من صحة البلاغ وإذا تأكد من صحة البلاغ فيتبع نفس الشروط السابقة.

الفصل الثاني

الأصول العلمية للتحقيق الفني

يرجع نجاح أي قضية في التحقيق إلى الجهد الجماعي الذي يبذله كافة المتهمين بأمر مكافحتها ويعرف هذا الجهد بالجهد الجماعي أي ما يطلق عليه الفريق المتكامل حيث يكون الجميع مكملًا لآخر ولا تكون لأحد مصلحة بالانفراد بالعمل أو التدخل الذي لا يتقنه.

ماهية الفريق المتكامل:

إن رجل الشرطة الذي يكتشف الجريمة ويقوم بالأخطار والإبلاغ عنها للجهات المختصة وذلك عبر وسائل الاتصال المتاحة له وكما يقوم بالمحافظة على الآثار الموجودة بمكان الجريمة وخاصة الموجودة بمسرح الجريمة ويعمل جاهداً على منع الآخرين من العبث بمسرح الجريمة محاولاً كذلك منع اختلاط المتهمين والشهود حيث ينتظر رجل البحث والمحقق الذي يتولى أمر التحقيق فيها واستدعاء الخبراء إذا لزم الأمر للبحث عن الآثار المادية الظاهرة وغير الظاهرة ورفعها وتصويرها وكما يستدعي الطبيب الشرعي الذي يتولى بدوره فحص الجثث وتحديد نوع الإصابات إذا تعددت.

فالشرطي رجل الدورية والخبراء المختصين سواء كانوا خبراء بصمات أو آثار أو طب شرعي كل هؤلاء يعتبرون خبراء كل في مجال تخصصه يقدمون تقاريرهم ونتائج أبحاثهم ليضعها

المحقق إلى جانب ما استخلصه من دلائل في استجواب المتهمين والمجني عليهم والشهود وعمل المعاينات والتفتيشات اللازمة لتقديم القضية صالحة للحكم فيها.

فكل هؤلاء الأشخاص الذين يعملون في ميدان مسرح الجريمة هم ما يطلق عليهم بالفريق المتكامل team work الذين يتعاونون جميعاً بعضهم مع بعض لإنجاح القضية ولا يتم هذا النجاح إلا إذا كان العمل الجماعي يتم بالتعاون والتنسيق المطلق بين الجميع فلا يجوز لأحدهم أن ينفرد في العمل وأن يتدخل في العمل على اختصاص غيره من أفراد الفريق أي حسب اختصاص كل منهم، فلا يجوز مثلاً لرجل الدورية أن يتدخل ويعمل مكان الخبير المختص بالبحث عن الآثار المادية الظاهرة وغير الظاهرة لأنه غير خبير وبالتالي ستكون نتيجة عمله العبث بمسرح الجريمة وهذا يؤدي إلى تأخير الوصول إلى النتائج المطلوبة وبالتالي تفشل القضية، وغالباً ما تقيد ضد مجهول، لأنه قد يترك بصماته أو آثار أقدامه في مسرح الجريمة وعندما يأتي الخبير لرفع هذه الآثار والبصمات قد لا يجد سوى بصمات و آثار رجل الدورية فيرفعها الخبير وهو لا يعلم أنها تخص رجل الشرطة غير المختص، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى البصمة الحقيقية، ولذلك لابد أن يدرك الجميع بأنه لا مجال للتنافس الغير علمي والغير مختص بينهم في العمل وأن نجاح أي قضية يتوقف على مدى التعاون والتفاهم والتنسيق بين الجميع ومدى كل شخص بإتقان علمه وعدم تدخله في عمل شخص آخر في مجال البحث الجنائي على أن يكون

التنسيق الكامل بينهم علماً بأن نشاط الفريق المتكامل يبدأ عقب وقوع الحادث مباشرة ويعتبر مسرح الجريمة من أهم عناصر الوصول إلى نتائج هامة، وذلك عن طريق الآثار المادية المتروكة فيه وخاصة في جرائم القتل، الانتحار، السرقات، الحريق وجرائم الزنا التي يتطلب من المحقق الاهتمام بأمر فحصها اهتماماً كبيراً.

فمسرح الجريمة يحمل الكثير من الآثار المادية التي تركها الجاني أثناء وبعد ارتكابه الحادث سواء كانت هذه الآثار ناتجة من جسمه كبصمات أصابعه أو قطرة من دمه أو خصلة من شعره أو حيوانات منوية منه أو قطعة من لحمه أو أجزاء من ملابسه أو ورقة خاصة به تحمل بيانات خاصة عنه أو عن أصدقاء له وتركها بدون قصد منه، أو آثار من الأدوات التي يحملها ليسهل ارتكابه للحادث مثل الشاكوش، البلطة، الزرادية، مسدس، حبل، سكين....الخ.

أو آثار من المكان الذي أتى منه مثل التراب أو المواد الغريبة الذي يتميز بها المكان الذي كان به وأتى منه ويحمله حذاؤه أو الأدوات التي معه، لذلك يتوجب على المحقق أن يولي اهتماماً كبيراً بمسرح الجريمة لأنه ومن خلال مسرح الجريمة يمكن التعرف على الجاني، وهذا يؤدي بالتالي إلى إخلاء سبيل كثير من الذين سلبت حريتهم لسبب الاشتباه بهم.

مهام أفراد الفريق المتكامل:

ذكرنا أن الفريق المتكامل يتكون من رجل الشرطة (الدورية)، المحقق والخبراء، لذلك لا بد أن تكون لكل منهم مهام يقوم به وذلك فور إخطاره بالحادث الإجرامي الواقع، حيث يحتاج الأمر لإجراء معاينة فنية للبحث في مسرح الجريمة للوصول إلى أفضل المعلومات وهذه المهام سنذكرها كل على حده وفقاً للآتي:

أولاً: مهام رجل الشرطة-الدورية:

نظراً لوجود الإدارة العامة للدوريات الخارجية ولما لها من دوريات ثابتة ومتحركة وراجلة ولوجود دوريات تتبع المراكز الشرطية بالمحافظات الفلسطينية فغالباً ما يكون رجل الشرطة هو رجل الدورية، وبالتالي تبدأ واجباته من الجهة التي وقعت فيها الحادث بمجرد إخطاره بها وذلك إما عن طريق مشاهدته للواقعة أو إخطاره من قبل المجني عليه أو من الشهود حيث تبدأ واجباته أولاً بالمحافظة على مسرح الجريمة قدر الإمكان أي المحافظة على الحالة التي تركها عليها الجاني في مسرح الجريمة ثم يتوجب عليه الاتصال بجهات الاختصاص.

أما إذا تعذر عليه الوصول لمسرح الجريمة فور الإبلاغ عليه أن يطلب من المجني عليه أو من الشهود أي المبلغ عدم العبق بمسرح الجريمة وإبقاء كل شيء على وضعه وعدم لمس أي شيء لحين حضوره أو حضور المحقق، وأن مهمة رجل الدورية بالحفاظ على مسرح الجريمة يساعد المحقق بالوصول إلى نتائج أفضل لذلك

يطلب من رجل الدورية في مسرح الجريمة بالقيام بالمهام التالية
لحين وصول المحقق وهي:

1. سرعة الانتقال لمكان الحادث.
2. عدم لمس أو تحريك أو تغيير أي شيء من وضعه مهما ظهر له تافهاً أو ليس ذا قيمة.
3. منع أي شخص من الدخول إلى مسرح الجريمة.
4. استدعاء الطبيب والإسعاف لإسعاف المصابين وهذا من أوليات العمل المحافظة على حياة الناس حيث أن حياة البشر أهم من مسرح الجريمة.
5. كتابة أسماء الحاضرين من الشهود أو أشخاص لهم علاقة بالحادث.
6. إثبات وكتابة بعض الأحاديث الهامة الذي يسمعها ويتداولها الحاضرون بالقرب من مسرح الجريمة.
7. أن يعمل فصل المشتبه بهم كل عن الآخر.
8. عليه أن لا يبدي أي نوع من الرأي بل يقوم بتسجيل النقاط التي يسمعها ويسجلها في مذكرة يقدمها للمحقق عند وصوله.
9. يجلب عليه أن يقدم تقريراً إما شفوياً أو كتابياً للمحقق بالخطوات التي قام بها منذ إبلاغه بالحادث حتى وصول المحقق.
10. أن يحسن التصرف مع الشهود والجمهور.

ثانياً: واجبات المحقق عن الانتقال إلى مكان الحادث:

قبل انتقال المحقق لمكان الحادث وفور تلقيه البلاغ سواء كان ذلك البلاغ من رجل الدورية أو المجني عليه أو أحد الشهود عليه إعطاء التعليمات الخاصة بعدم العبث أو إجراء أي تغيير بمسرح الجريمة لحين وصوله وبالتالي عليه إتباع الخطوات التالية:

1. أن يعمل المحقق جاهداً على الوصول بأقصى سرعة لمكان الحادث.

2. أن يقوم بوضع خطة تتفق وظروف الجريمة التي أمامه حتى يتسنى له الوصول للحقيقة التي يبحث عنها.

3. أن يقوم بمناقشة المبلغ أو أول من اكتشف الجريمة ومعرفة علاقته بالحادث.

4. أن لا يترك مجالاً لعاطفته بأن تتحكم في عمله كأن يتأثر بشخصية المجني عليه أو الجاني أو الشهود.

5. عدم السماح لأحد بالدخول لمسرح الجريمة وحتى ولو كانوا من رجال الشرطة غير المختصين لعدم العبث بمحتويات الجريمة حتى لو بدون قصد.

6. أن يعمل بكل الإمكانيات لفحص جميع الآثار المحتمل تواجدها بالمكان.

7. استدعاء الخبراء الذين يحتاج إليهم وذلك حسب نوعية الجريمة.

8. إسعاف المصابين إذا كان هناك مصابون ووضع الحراسة عليهم إذا اقتضت الظروف ذلك خاصة إذا كان المصاب من الجناة، مع محاولة استجوابهم حتى ولو أثناء نقلهم إلى المستشفى.

9. على المحقق ألا يتسرع في إبداء رأيه، كما لا يجوز أن تسيطر عليه فكرة معينة سواء كان ذلك ناتج عن البلاغ أو عن طريق إشاعة قد تصل إليه.

10. عليه أن يتأكد من جميع المعلومات التي تصل إليه عن طريق معاينة محل الحادث.

11. عليه أن يعمل على فصل المشتبه بهم عن بعض ويعمل على تقنينهم.

12. عليه أن يعمل على فصل الشهود عن بعض حتى لا يؤثر أحدهم على الآخر لأن الشهود أنواع.

13. على المحقق أن يطلب من الخبراء كل ما يرغب في معرفته وتوضيحه خاصة إذا أراد التأكد من شيء معين يبدو له غير واضح.

14. أن يقوم المحقق بوضع الحراسة التامة حتى الانتهاء الكامل من معاينة مسرح الجريمة.

ثالثاً: واجبات الخبراء عند الانتقال إلى محل الحادث:

يطلق لفظ خبير على كل من يستعين بهم المحقق في محل الحادث لفحص الآثار المادية المختلفة عن ارتكابها، وهؤلاء الخبراء مختلفو التخصص العلمي والفني ومعدون إعداد فنياً خاصاً... أن ما يقوم به الخبير من عمل في محل الحادث يطلق عليه لفظ معاينة فنية وهي تنحصر في وصفه أو تصويره أو رسمه أو رفع الآثار المادية منه وهذه الآثار تختلف باختلاف نوع الجريمة

أو طريقة ارتكابها فنرها في شكل بصمات أصابع أو أقدام أو آثار دماء أو شعر أو منسوجات أو زجاج أو طلاء أو كل ما يتخلف عن الجاني وشركائه وضبط كل ماله علاقة بالجريمة وحتى يمكن أن تصل إلى تحقيق ذلك فهناك قواعد لا بد من معرفتها ويترك للخبير أمر اختيار ما يناسبه منها سواء أخذ بها أو في جزء منها.

واجبات الخبير في مكان الحادث:

على الخبير أن يلتزم بالآتي:

1. الحصول من المحقق أو ضابط الشرطة على بيانات كافية عن الواقعة وكيف ومتى حدثت وطريقة الإبلاغ عنها وأسماء المجني عليهم والشهود والمتهمين إن أمكن.
2. تنسيق الجهود بين الخبراء إذا لزم الأمر وجود أكثر من خبير بحيث لا يؤدي عمل أحدهم إلتلاف عمل الآخر كأن يبدأ خبير البصمات عمله أو لا أو يسبقه المصور أو خبير البيولوجي أو خبير الأسلحة.
3. على الخبير أن لا يتأثر بظروف الواقعة ولا يترك مشاعره وعواطفه تتغلب عليه في عمله.
4. أن يستجيب لطلبات المحقق إذا أبدى الأخير رغبته في فحص أثر أو تصويره أو تفتيش شخص الخ.
5. عليه أن لا يتسرع في إبداء رأيه فيما يتعلق بأثر مادي ما لم يكن متأكداً من كلامه تماماً ويقتصر إبداء الرأي للمحقق أو لضابط الشرطة الذي استدعاه، وإذا لم يتأكد الخبير من قوله فعليه أن يؤجل ذلك حتى رجوعه إلى معمله وفحصه للأثر فحصاً دقيقاً.

6. عليه أن لا ينصرف من مكان الحادث إلى بعد أن ينتهي من كافة إجراءات المعاينة الفنية وإذا تحتاج الأمر استمرار المعاينة الفنية بعدة أيام فعليه أن يقوم بطلب وضح الحراسة على المكان من غلقه تماماً حتى لا يبعث بمحتوياته أحد على أن ينتهي من عمله قم يقوم بتسليمه إلى الجهة التي كلفته بعمله لكي يتصرف فيه.
7. عليه أن يثبت حالة الأثر ومكانه وطريقة العثور عليه في مذكرة يحتفظ بها معه حتى لا يختلط أثر مع آخر عند الفحص أو عند كتابة التقرير الفني.
8. عليه أن يحتفظ بوضع الآثار في أوعية أو أنابيب نظيفة تماماً أو قارورة أو داخل إطار من الخشب أو البلاستيك كل حسب حالته وأن يضع علامة مع كل حرز يبين بها وصفه للأثر وحالته ومكان رفعه واسم من رفعه.

الفصل الرابع
قواعد التحقيق الجنائي الفني

المبحث الأول طرق تسجيل وقائع الحادث

التسجيل بالكتابة

كيفية تسجيل وقائع الحادث بالكتابة:

يعتبر تسجيل وقائع الحادث بالكتابة في محضر التحقيق من أقدم الطرق المتبعة في نقل صورة صادقة للحادث إلى كل من يهمه الأمر في الاطلاع عليها سواء كان للمحقق أو للدفاع أو للقاضي والغرض من هذا التسجيل هو إمكان تصور حالة الجريمة وقت حدوثها والمكان الذي ارتكبت فيه وأقوال كل من له علاقة بها والإجراءات التي اتخذت سواء بواسطة المختصين أو الخبراء أو رجال الشرطة، وإذا كان الوصف بالكتابة من أهم الوسائل وأقدمها التي يمكن بها فهم الحادث إلا أنها فقدت جزءاً كبيراً من أهميتها كوسيلة لتعريف القاضي بدقائق الحادث والحالة التي تركها عليه الجناة وذلك يعد فن التصوير الفوتوغرافي والرسم الهندسي في أعمال البحث الجنائي الذين قللا من أهمية الاعتماد على وصف محل الحادث بالكتابة كما كان متبعاً من قبل غيره أن هذه الطريقة لا زالت تقوم بدور هام لا يمكن الاستغناء عنه فيما لا يمكن للآلة الفوتوغرافية والرسم الهندسي أن يقوموا.

شروط التسجيل بالكتابة:

هناك شروط يجب مراعاتها عند تسجيل الحادث بالكتابة، ولا بد للمحقق في محضره أو للخبير في تقريره أن يتبعها وإلا فقدت الكثير من أهميتها وتتخلص هذه الشروط في النقاط الآتية:

أ. مراعاة البساطة في استخدام الألفاظ وعدم استعمال الألفاظ الغامضة والمعقدة لشرح محتويات المكان، فليس المحضر مجالاً للشعر أو النثر بل يجب استعمال الألفاظ والجمل البسيطة مع الوصف الدقيق لكل ما يقع عليه البصر مما له علاقة بموضوع الجريمة.

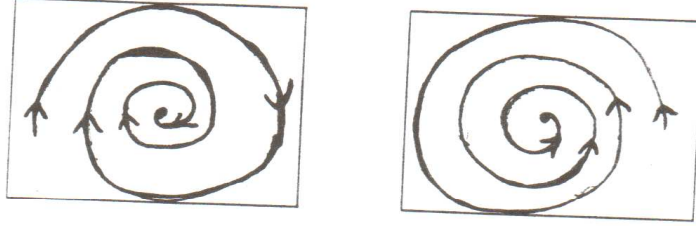
ب. الكتابة بخط واضح ومقروء ويستحسن أن تكون بالآلة الكاتبة مع التوقيع على كل صفحة بعد ترقيمها.

ت. إذا كان الحادث وقع في:

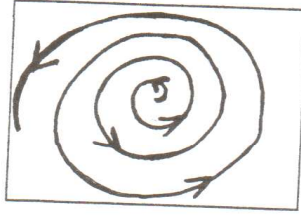
1. مكان مسور أو داخل مسكن:

على المحقق أن يبدأ وصفه للجريمة بتحديد الجهات الأربع الأصلية ثم يذكر اسم الشارع ورقم المبنى الذي وقعت فيه الجريمة ومكان موقعه إذا كان في الدور الأول أو الثاني ثم يذكر عدد حجرات الشقة ونوع كل منها، ثم ينتقل إلى الحجرة التي حدثت بها الجريمة ويصفها وصفاً دقيقاً بحيث تشمل وصفه بيان مساحة الحجرة وعدد الأبواب والشبابيك بها، ونوع أرضيتها وحوائطها، ونوع الإضاءة بها، ثم يصف الأثاث مبتدئاً بإحدى الجوانب إلى أن ينتهي إلى النقطة التي بدأ منها، وهذه الطريقة معروفة بطريقة عقرب الساعة لأن المحقق يسير في وصفه مثل عقرب الساعة من

الجهة اليمنى للمكان أو العكس أو يبدأ بالجهة اليسرى منه، كما يمكنه أن يبدأ الوصف من منتصف محل الحادث ثم يوسع دائرياً إلى أن يشمل المكان كله وتسمى هذه الطريق الحلزونية، كما هو موضح بالرسم.



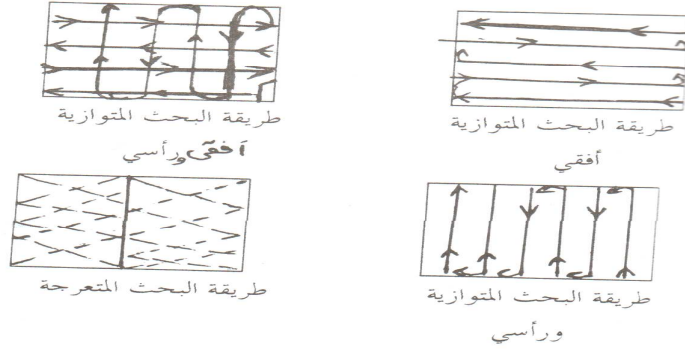
طريقة عقرب الساعة من اليمين إلى الشمال ومن الشمال إلى اليمين .



الطريقة الحلزونية من الداخل إلى الخارج

2. مكان غير مسور أو مسكون :

أن يبدأ المحقق وصفه بتحديد المكان الذي وقعت فيه الجريمة ومدى بعده عن شيء ثابت معلوم ثم يصف طبيعة المكان وحالته ومع بيان الجهات الأربع الأصلية في جميع الحالات للاستعانة بها في تحديد المكان تحديداً تاماً ثم يصف الحادثة وطريقة الوصول إليه والانصراف منه والآلات المستخدمة أن وجدت ومكان وجودها مع وصفها وصفاً دقيقاً، وهناك طريقة البحث المتعرجة والتي غالباً ما تستخدم في الأحراش والغابات والأماكن المفتوحة حيث لا بد أن تكون الحركة متعرجة بسبب طبيعة المنطقة ويقوم به عدة أشخاص وتقسّم المنطقة إلى عدة مثلثات متقاطعة في الشكل ومنطقة رباعية الزوايا يتولى فيها شخصان يتحركان في الاتجاه المعاكس، كما هو موضح بالرسم.



التسجيل بالصور

كيفية تسجيل وقائع الحادث بالصور الفوتوغرافية:

يجب القيام بالتصوير الفوتوغرافي بمجرد وصول المحقق والخبير ويقصد بالتصوير حفظ لحالة المكان والأشياء الموجودة كما هي بعد ارتكاب الجريمة، ويعتبر تسجيل الوقائع للحادث بالصور الفوتوغرافية وصور شريط الفيديو من أهم إجراءات المعاينة الفنية، فأخذ الصور لمسرح الجريمة ليست بالعملية البسيطة لأنها تظهر نطاق معين يعكس نوع العلاقة بين شيئين أو أكثر وهذه الطريقة تعتبر مكملية للكتابة حيث أنه لا يمكن للوصف بالكتابة أن يوضح بعض الجرائم كحوادث المصادمات والحرائق والمظاهرات بمثل ما توضحه الصور الفوتوغرافية.

وتبدو أهمية التصوير في أنه يسجل محل الحادث بالحالة التي تركها عليه الجاني أو إذا كان الفعل مستمراً وأمكن تصويره فإنه يعطي بذلك للمحقق وللقاضى صورة حقيقية للجريمة وقت اكتشافها أو أثناء وقوعها ومراحل ارتكابها والأفراد لمشاركين في ذلك.

الفوائد التي تحققها الصور الفوتوغرافية لمحل الحادث وتتلخص بالآتي:

1. إظهار الجريمة بالحالة التي يتركها عليه الجاني دون مبالغة أو تقليل من جسامة الفعل مهما مر عليه من زمن مما يعين القاضى وهو ينظر في القضية على الحكم فيها وهو مرتاح الضمير، أما في

حالة تصوير استمرار الفعل الجنائي فإنه يكون أمام المحقق دليلاً لارتكاب الجاني الجناة الفعل مهما حاولوا إنكاره ودور كل واحد منهم.

2. سهولة إعادة تكوين محل الحادث لعمل دلالة في الجريمة على النحو الذي سلكه الجاني إذا استلزم التحقيق ذلك.

3. الصور الفوتوغرافية تظهر جميع مشتملات الحادث وخاصة إذا استعملت الأشعة السينية أو فوق البنفسجية فأنها تظهر أشياء لا يمكن أن تراها العين المجردة كبقعة دم أو منى مغسولة حيث تظهر أهمية ذلك.

4. قد يغفل المحقق عن إظهار بعض الآثار ولكن الصور تظهرها ولا تغفلها أي كل ما يقع تحت العدسة أثناء التصوير تظهره وبذلك لا تنسى شيء.

5. الصور تظهر مسرح الجريمة على مساحة صغيرة ويكون بالتالي مسرح الجريمة دائماً أمام العين بالصور.

6. تم إدخال نظام الفيديو بالألوان المطلوبة حيث بموجبه يتم تصوير كامل لمسرح الجريمة وبالطريقة الحية خاصة وقت عمل الدلالة.

7. تظهر الصور المنطقة المحيطة بمسرح الجريمة وخاصة المنزل والشارع.

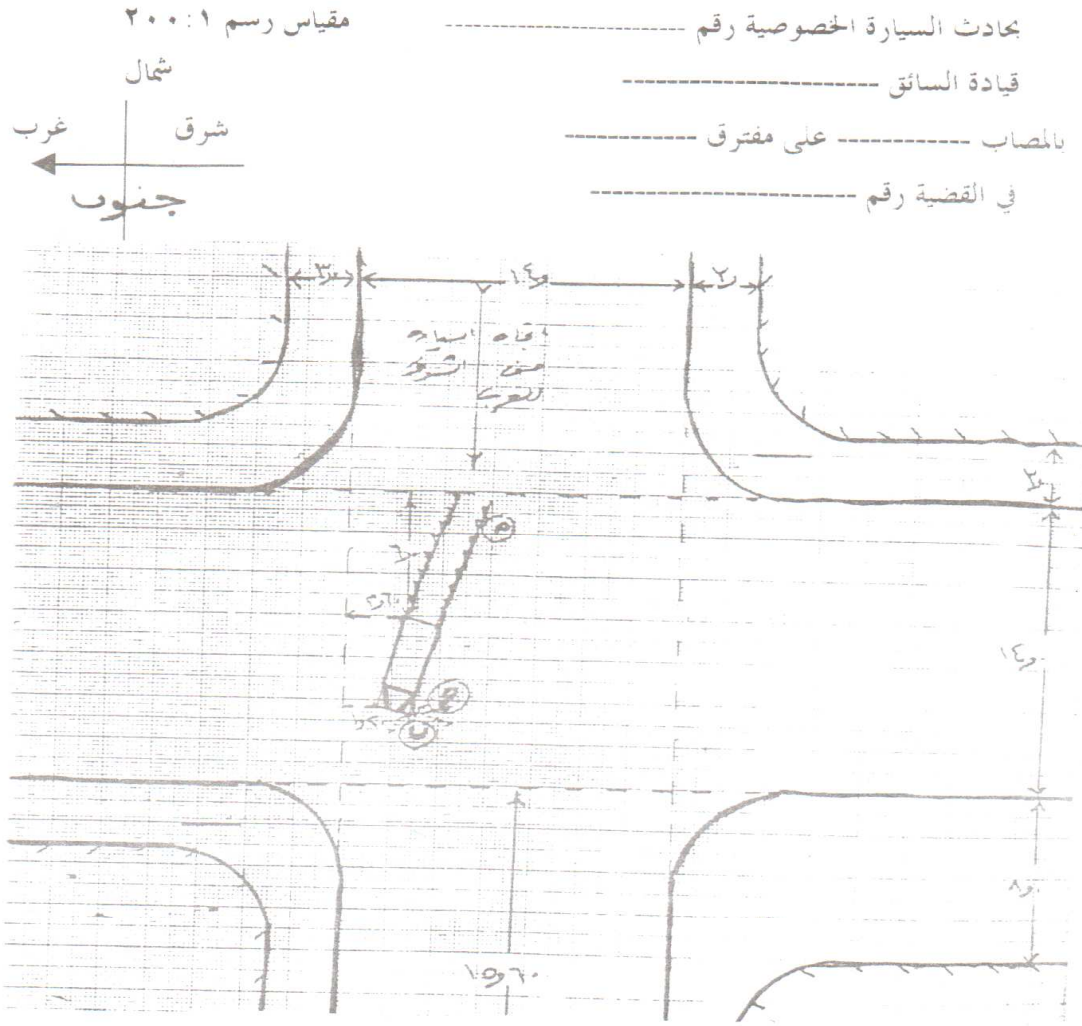
8. تبدو أهمية التصوير في عملية الجثث المجهولة حيث لابد من دفنها لأنها تتعفن لذلك لابد من تصوير الجثة بالكامل بالملابس مع أخذ صور للوجه مقربة وبزوايا مختلفة، كما لابد من أخذ صور مقربة للعلامات الفارقة.

التسجيل بالرسم الهندسي (الكروكي):

قبل البدء في تسجيل الرسم البياني لابد على المختص أن يعمل على سرعة الانتقال لمسرح الجريمة خوفاً من تغيير الأماكن والأشياء المطلوب رسمها وأن يكون ملماً ببعض البيانات والملاحظات الهامة التي تشتمل على الأسئلة والمختصرة وهي:

1. تاريخ ووقت البلاغ.
2. تاريخ ووقت الوصول لمكان الجريمة.
3. اسم الشخص الذي عثر على الجثة أو أبلغ عن الحادث مثل الحريق...إلخ.
4. الانطباع الأول الذي أخذه المحقق عن مسرح الجريمة مثل رؤيته تحطم باب المدخل أو فيما إذا كانت النافذة مغلقة أو مفتوحة ورائحة الجثة المتعفنة...إلخ.
5. اسم أو أسماء الأشخاص الذين قاموا بإعطاء معلومات عن القضية بخلاف الشخص الذي اكتشف الحادث.
6. ملخص عن إفادة كل شخص.
7. تخطيط أولي لتوضيح الأبعاد والاتجاهات الأربع والمسافات المأخوذة في مسرح الجريمة.
8. وصف لكل الآثار المادية مثل:
 - أين وجدت الآثار المادية.
 - العلامات والآثار الموجودة على الآثار المادية.

رسم كروكي



- أ- آثار فرامل لسيارة في المكان
ب- نقطة الصدمة بالسيارة من مقدمتها اليمنى
ج- زجاج النور الأمامي الأيسر مبعثر بالمكان

مميزات التسجيل بالرسم الكروكي:

تتلخص هذه المميزات في الآتي:

1. يوضح مسرح الجريمة بأكمله وكما يوضح العلاقة بين الأشياء وبعضها ببعض.
2. يوضح المقاسات الطولية والعرضية وكذلك الارتفاع.
3. يعطي صورة تقريبية عن مسرح الجريمة موضعاً المسافات بدقة بين الأشياء.
4. يعطي صورة واضحة عن كيفية تنفيذ الجريمة.

أنواع التخطيط المختلفة "باستخدام مقياس الرسم":

1. تخطيط المنطقة:

تخطيط المنطقة يستخدم في القضايا التي تشمل على مسرح جريمة داخل المبنى وخارج المبنى وتستخدم في أوقات أخرى في قضايا سرقة المنازل والسلب لتوضيح الموقع العام الذي ارتكبت فيه الجريمة.

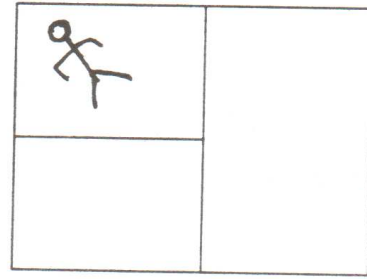
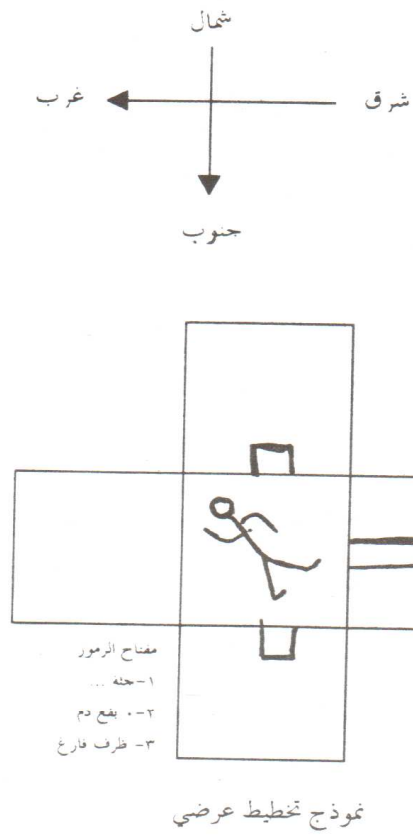
2. تخطيط مسرح الجريمة داخل المبنى:

أي عمل رسم كروكي للغرفة التي وقعت بها الجريمة وهنا قد يستلزم الأمر إلى رسم باقي المنزل والذي قد يشمل نفس الدور أو أدوار أخرى لنفس المبنى وخاصة في حوادث الحريق أو سرقة المنازل وهناك طريقتين لرسم الغرفة وهي:

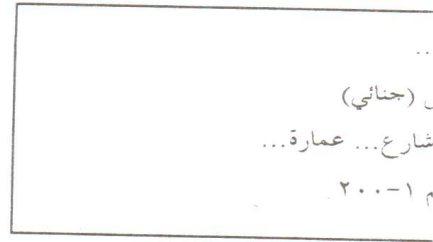
أ. مسقط تخطيطي بسيط يعمل برسم أرضية الغرفة.

ب. مسقط تخطيطي عرضي أو مقطعي وهذا يبدو إذا كان هناك حاجة لإظهار شيء على جدران الغرفة، وهنا لابد أن نذكر ونسجل البيانات التالية:

1. لابد من تحديد الاتجاهات الأربعة.
2. الموقع وعنوان المكان.
3. اسم الضحية.
4. نوع القضية.
5. قياس الرسم الثابت.
6. مفتاح الرموز يظهر الآثار في الرسم.
7. اسم من قام بالرسم.



نموذج رسم بسيط لأرضية الغرفة



المبحث الثاني

التفتيش (التحري)

يعتبر التفتيش من أخطر الإجراءات التي يجربها القانون في إثباته للجريمة، سواء كان متعلق بشخص المشتبه به أو منزلة وذلك من خلال السلطات المعنية بذلك وعليه فقد جعل الدستور الفلسطيني للمنازل حرمة وصانها.

تعريفه:

هو إجراء من إجراءات التحقيق الجنائي يهدف إلى البحث عن الأدلة المادية وكل ما يفيد في كشف الحقيقة لجريمة وقعت فعلاً.

ويجب على المحقق المبادرة لإجراء التفتيش وذلك قبل قيام الجاني بطمس معالم الجريمة وإخفاء كل ما يتعلق بها ويجب على المحقق الجنائي مراعاة الدقة والترتيب حين قيامه بإجراء التفتيش وأن يكون له بداية محدودة ونهاية واضحة حتى لا يحدث تداخل بين الأماكن التي يقوم بتفتيشها.

السلطة المخولة بإصدار أوامر التفتيش:

إن بعملية التفتيش نكون قد تعرضنا لحرمة وحرية الشخص أو المكان المراد تفتيشه لذلك فإن القانون حدد الجهة المخولة بإصدار أوامر التفتيش "مذكرة التحري" وهي النيابة العامة أي النائب العام أو ممثلوا النائب العام وذلك حسب نص المادة (39) من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لعام 2001م.

وإن رجال النيابة في إعطائهم هذه الأوامر يكونوا حريصين على مصلحة الأفراد والأماكن لذلك لا يمنحون إذن التفتيش إلا إذا كان هناك احتمال العثور على دليل من وراء إجراء هذا التفتيش لقضية قد وقعت أو على وشك الوقوع أياً كان نوع هذا الدليل سواء جسم الجريمة نفسه أو الآلة المستعملة في الجريمة وتحرر مذكرة التحري باسم مفتش التحقيق أو أي رجل شرطة.

الدخول بلا مذكرة:

كما سبق وذكرنا أن القانون حدد الجهة المخولة بإصدار مذكرات التحري التفتيش إلا أن القانون قد أعطى رجل الشرطة أن يدخل ويتحرى أي منزل أو مكان بدون إذن تفتيش في الحالة الآتية:

1. إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن جناية ترتكب في هذا المكان أو تهمة ارتكبت منذ أمد قريب.
 2. إذا استتجد الساكن في ذلك العقار بالبوليس.
 3. إذا استتجد أحد الموجودين في ذلك العقار بالبوليس وكان ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن جرماً يرتكب حينئذ فيه.
 4. إذا كان يتعقب شخصاً تجنب القبض عليه أو فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع.
- وهذا وقد اشترط قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني أنه عند الدخول إلى أي عقار لتفتيشه سواء بمذكرة تفتيش أو بدونها أن يتم اصطحاب مختار المحلة أو شخصين معتبرين من المكان ما عدا في الظروف الماسة.

أهداف التفتيش:

التفتيش إجراء رخص الشارع فيه بالتعرض لحرية ما بسبب جريمة وقعت أو جريمة يرجى وقوعها وذلك تغليبا للمصلحة العامة على مصالح الشخص الخاصة.

فلا بد وما دام التفتيش يمس حريات وحرمة الأشخاص أن

يهدف إلى:

1. البحث عن الدليل في الجريمة التي وقعت والتي يجري التفتيش بسببها وذلك مثلاً في البحث عن الأشياء المسروقة وفي جريمة السرقة.

2. ضبط أداة الجريمة والتي استعملت في ارتكابها فالتفتيش بسببها معرفة الأداة المستعملة في الجريمة كالسكين أو السلاح الناري وضبطه.

3. التفتيش قد يهدف إلى ضبط جسم الجريمة ذاته وذلك في بعض الجرائم يهدف التفتيش إلى ضبط جسم الجريمة نفسه مثل ضبط المخدرات وضبط العملات المزيفة.

4. أخيراً يهدف التفتيش في البحث عن آثار تفيد التحقيق كالأثار المتعلقة بالجريمة مثل ملابس ملوثة بالدماء أو ممزقة أو ملوثة بحيوانات منوية.

القواعد التي يجب مراعاتها قبل إجراء التفتيش:

لابد لرجل الشرطة قبل قيامه بإجراء التفتيش أن يراعي الآتي:

1. أن يكون عالماً بتفاصيل الجريمة المراد التفتيش بسببها.

2. أن يكون عالماً عن الشيء الذي يجري التفتيش عنه وكذلك متوقعاً لأي احتمال قد يقابله أثناء التفتيش.
3. أن يكون على علم بالمكان المراد تفتيشه وتفصيلاته كلما أمكن.
4. أن يحدد مقدار القوة التي يلزم اصطحابها معه للتفتيش وكذلك عليه أن يحدد نوع الخبراء اللازمين لإتمام عملية التفتيش والخبراء قد يكونوا خبراء بصمة أو مهندسين أو أي شخص متخصص في المجال المراد البحث عليه.
5. أن يقوم بعملية التفتيش في أسرع وقت ممكن لأن الجاني يحاول دائماً طمس كل الأدلة التي تدينه وإخفاء ما يستطيع منها في أي مكان توجد لذلك يجب المبادرة بإجراء التفتيش بالسرعة الممكنة.

القواعد التي يجب مراعاتها أثناء عملية التفتيش:

إن عملية التفتيش تتم في المكان المراد تفتيشه وقد يختلف هذا من مكان لآخر فقد يكون محل التفتيش بين سكن أو أرض فضاء أو زراعية فيجب معرفة محل التفتيش وتفصيلاته وعند الوصول للمكان يجب مراعاة الآتي:

1. أن يكون الشخص القائم على عملية التفتيش قوي الملاحظة بحيث يستطيع ملاحظة الأشياء ومعرفة أماكنها الطبيعية والتساؤل عن أي تغيير قد يلاحظه فمثلاً لو شاهد جداراً في المنزل بني حديثاً فيتساءل ربما يخفي خلفه المواد المراد التفتيش والبحث عنها وكذلك عليه أن ينظر إلى كل ما تقع عليه عينيه بنظرة ثاقبة متأملّة.

2. أن يتخذ له خطة للبحث والتفتيش بحيث لا يغفل أي جزء من المكان المراد تفتيشه فمثلاً يستخدم الطريقة الدائرية أو الحلزونية بحيث يغطي كل المكان وكذلك يقوم بتفتيش ملحقات المكان.
3. أن يكون دقيقاً في وصف أي شيء يتم ضبطه ويفيد في الجريمة فيذكر نوع الشيء المضبوط وأوصافه والمكان الذي وجد فيه مثلاً لو تم ضبط سكين فتوصف طولها ولون مقبضها وما بها من آثار والمكان الذي وجدت فيه.
4. إذا اشتبه ضمن الحد المعقول بأن شخصاً موجود في المكان المراد تفتيشه يخفى معه أية مادة من المواد التي يجري التفتيش عنها فيجوز تفتيشه في الحال.
5. عند القيام بعملية التفتيش يجب اصطحاب مختار المحلة أو شخصين من سكان المنطقة وكذلك يسمح للسكان في هذا المكان أو من ينوب عنه بأن يحضر عملية التفتيش.

صور التفتيش:

أولاً: التفتيش القانوني:

وهو ذلك التفتيش الذي يتم بحكم القانون وأن نتائجه تتدخل في الدعوى الجنائية من حيث الإثبات والإدانة ويهدف التفتيش القانوني إلى إظهار وإثبات الأمور التالية:

- البحث عن دليل لكشف الجريمة.
- ضبط جسم الجريمة.
- ضبط أشياء تفيد في التحقيق.

ثانياً: التفتيش الوقائي:

وهو ذلك التفتيش قد يحصل عند إلقاء القبض على أحد الأشخاص فالقانون أجاز تفتيش الأشخاص المقبوض عليهم حيث نصت المادة (38) الفترة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 على الآتي:

1- " في الأحوال التي يجوز القبض فيها قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه ويحرر قائمة بالمضبوطات يوقعها المقبوض عليه ويضعها في المكان المخصص لذلك " .

ثالثاً: التفتيش الإداري:

وهو ذلك التفتيش الذي نظمه القانون ولا يشترط بقيامه توافر أدلة أو قرائن كافية على ارتكاب جريمة وصوره كالاتي:

1. **تفتيش إداري نص عليه القانون:** حيث نصت المادة (8) من قانون رقم (6) لسنة 1998م بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) على الآتي:

1. يجب تفتيش النزير لدى دخوله المركز وتضبط منه المواد الممنوعة ويجري تفتيش النزير الأنثى بواسطة أنثى.
2. يحتفظ مأمور المركز بنقود وأمتعة النزير التي يحملها معه أو التي ترسل إليه بموجب إيصالات ترد إليه فور الإفراج عنه.
3. تسلم نقود وأمتعة النزير في حالة وفاته إلى ورثته.
4. يسقط حق النزير المفرج عنه أو ورثته في حال وفاته في المطالبة بنقوده وأمتعته بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الإفراج

أو الوفاة وتؤول ملكيتها إلى الدولة إذا لم يتقدم أحد لاستلامها خلال تلك المدة .

الدوائر الجمركية:

وفي هذه الحالة لا يشترط في التفتيش موافقة الداخل إلى المنطقة الجمركية أو الخارج منها حيث كل إنسان مار في هذه المنطقة الجمركية يكفي لتفتشه توافر حالة من الاعتقاد لدى مأمور الجمرک ولا يشترط في هذه الدائرة لإجراء التفتيش وجود دلائل مع وقوع جريمة أو تهريب.

2. تفتيش إداري بالاتفاق:

وهو ذلك التفتيش الذي يكون بقصد تأمين المكان ومحتوياته مثل المصانع والمستودعات التي تقوم بتفتيش العمال عند مغادرتهم مكان عملهم أي أن التفتيش يكون بمثابة موافقة ضمنية بين العامل والمصنع ولا يشترط كتابتها في عقد العمل، فمجرد موافقة العامل والعمل بالمصنع تكون موافقة ضمنية ولا يستطيع العامل إلغاء ذلك إلا بفسخ عقد العمل.

3. تفتيش إداري بحكم الضرورة:

وهو ذلك النوع من التفتيش الذي يتم بحكم الضرورة مثل قيام رجل الإسعاف بالبحث عن بطاقة هوية المصاب أو فاقد الوعي في ملابسه للتعرف على هويته، ومثل رجل الشرطة الذي يفتح محفظه متروكة للتعرف على صاحبها.

نموذج طلب مقدم للسيد وكيل النيابة للحصول على إذن تفتيش

السيد وكيل نيابة

المحترم،،،

نفيد سيادتكم، وبناءً على مصادرنا الخاصة بأن المدعو/

.....

السكان بمنطقة.....

يشتبه بأن لديه مواد ممنوع حيازتها

قانوناً..... في منزله الكائن في المنطقة

سابقة الذكر.

برجاء إصدار مذكرة تفتيش لبيت المذكور من أجل العمل على

ضبط المواد المذكورة أعلاه.

واقبلوا التحية

ضابط/.....

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة العدل - قطاع غزة

أمر تفتيش

أنا.....
الوظيفة.....
أمر على.....
إجراء تفتيش عند.....
في.....
المتهم.....
.....
.....
.....
وضبط ما يوجد هناك من الأوراق والأشياء التي تظهر لها علاقة بالجريمة المزعومة.
إمضاء القاضي أو حاكم الصلح.....

التاريخ/...../200م

تنبيه مهم: يجب التوقيع على أي تغيير في هذا النموذج من المأمور الصادر منه.

المبحث الثالث

القبض

إن عملية القبض هي بمثابة عملية من وسائل تقييد الحرية الشخصية للمواطنين لذلك نجد أن القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م نص على الحقوق والواجبات العامة معبراً في المادة التاسعة منه بالآتي:

الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تميز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة .
كما نصت (11) من نفس القانون :

1. "الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس " .
 2. "لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي ، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون " .
- وحيث أن الدستور منع القبض إلا وفق أحكام القانون كون القبض عملية تمس الحرية الشخصية وكرامته الإنسانية.

تعريف القبض:

هو عبارة عن تقييد حرية عن طريق حجزه لفترة من الوقت لمنعه من الفرار تمهيداً لمباشرة التحقيق معه عن أسباب القبض عليه.
سلطات مأمور الضبط القضائي في القبض بدون مذكرة:
المادة (30) من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001م :

لمأمور الضبط القضائي أن يقبض بلا مذكرة قبض على أي شخص
حاضر توجد دلائل على اتهامه في الأحوال التالية :—

1. حالة التلبس في الجنايات أو الجنح التي تستوجب عقوبة الحبس
مدة تزيد على ستة أشهر .

2. إذا عارض مأمور الضبط القضائي أثناء قيامه بواجبات وظيفته
أو كان موقوفاً بوجه مشروع وفر أو حاول الفرار من مكان
التوقيف .

3. إذا ارتكب جرماً أو أتهم بارتكاب جريمة ورفض إعطاء اسمه
أو عنوانه أو لم يكن له مكان سكن معروف أو ثابت في فلسطين .

الإجراءات الواجب إتباعها بعد القبض:

لقد نصت المادة 34 من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني على أنه " يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المقبوض عليه فإذا لم يأت بمبرر لإطلاق سراحه يرسله خلال 24 ساعة إلى وكيل النيابة المختص .

سلطة أفراد الناس بالقبض بدون مذكرة:

قد أشارت المادة (32) من قانون الإجراءات الجزائية إليه بقولها: " لكل من شاهد الجاني متلبساً بجناية أو جنحة يجوز فيها توقيفه بموجب القانون أن يتحفظ عليه ويسلمه إلى أقرب مركز شرطة وذلك دون انتظار صدور أمر من النيابة العامة " هنا أعطى النص الحق في التعرض المادي لكل فرد يشاهد الجاني متلبساً بجناية أو جنحة أي اشترط المشرع التلبس بالجريمة وإلا فلا يجوز أن يتعرض أي شخص إذا كانت هناك جريمة متلبس بها من نوع جنائية أو جنحة لآخر طالما أن الأول لم يشاهد الأخير وهو متلبس بالجريمة لأن التلبس كما قلنا سابقاً حالة عينية تنصرف إلى الجريمة وليس للمجرم .

يجوز لأي فرد من الناس أي يقبض بدون مذكرة:

أ. على أي شخص صدر أمر بالقبض عليه من حاكم صلح بمقتضى المادة (6) (سאלفة الذكر).

ب. على أي شخص فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع.

ت. على أي شخص ارتكب جنائية في حضوره.

القواعد العامة الواجب إتباعها عند القبض على الشخص:

1. يجب أن يكون القبض في نطاق القانون.
2. يجب تقدير مدى خطورة الشخص المقبوض عليه.
3. يجب تقدير مدى إمكانية مقاومة الشخص المطلوب القبض عليه ونوع الأسلحة التي يستخدمها.
4. لابد من دراسة المنطقة التي ستتم فيها عملية القبض.
5. يجب على الضابط فور القبض إجراء التفتيش على المقبوض عليه ووضع القيد بيده، وذلك حسب الخطورة.
6. يجب على الضابط أن يكون يقظاً من جميع تصرفات الشخص المراد القبض عليه خوفاً من الهروب أو التخلص من بعض الآثار التي تفيد في التحقيق.
7. يجب على الضابط عدم الاستهتار أو الاستهانة بالشخص المراد القبض عليه مهما كان.

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة العدل - قطاع غزة

مذكرة إحضار

محكمة

إلى مأمور البوليس

خذوا علما بمذكرة الإحضار هذه الصادرة بحق

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ونأمركم بإلقاء القبض على الشخص المذكور اسمه على الصفحة الخلفية
حالا وإحضاره أمام هذه المحكمة للإجابة على التهمة المذكورة.

الإمضاء

التاريخ

تنبيه مهم: يجب التوقيع على أي تغيير يحدث في هذا الأمر إلا
نموذج من المأمور الصادر منه.

السلطة الوطنية الفلسطينية
الشرطة

تبليغ بالحضور

إلى :

العنوان :

نرجو حضورك لمكتبنا في :

بتاريخ : الساعة

وذلك بشأن

وأن تتوجه إلى

مصحوب بهذا الكتاب

التوقيع

ختم الشرطة

الفصل الخامس
البحث الجنائي واستخدام الوسائل العلمية

الوسائل العلمية في مجال البحث الجنائي

إن التطور الإجرامي للجريمة والمجرم في مجتمعنا المعاصر والذي يعود إلى التطور العلمي الحديث جعل المجرم يفكر كثيراً قبل الإقدام على نشاطه الإجرامي، وذلك من حيث الأسلوب الذي يرتكب به جريمته وذلك خوفاً من أن يترك أثراً مادية خلفه تدل عليه مثال: تطور الجريمة من القتل بقصد السرقة الذي يحتاج إليها المجرم إلى أداة لإزهاق روح إنسان بقصد الحصول على مال فأصبح الإنسان يفكر في عملية جمع المال دون إزهاق أرواح آخرين مثل العصابات التي تعمل على التزييف والتزوير في العملات والأوراق، لذلك يتطلب من رجال الأمن والشرطة البحث عن الآثار المادية بأحدث الوسائل والأجهزة العلمية في عملية البحث مع الأخذ بعين الاعتبار سرعة الانتقال لمكان الجريمة والحفاظ عليه.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: المعمل الجنائي.

المبحث الثاني: التصوير والأشعة.

المبحث الأول المعمل الجنائي

تجهيز وتقسيم المعمل الجنائي:

لما كان لتطور الجريمة أهمية في المجال الشرطي ولخطورتها أصبح الاهتمام أكبر في مجال تجهيز المعمل الجنائي، حيث يمكن بالتجهيزات العلمية الحديثة وقف نشاط الأشرقياء والمجرمين وكبح الجريمة لذلك فإن أجهزة المعمل الجنائي هي إما أجهزة طبيعية مثل الميكروسكوب وأشعة أكس والإشعاعات البنفسجية وتحت الحمراء....الخ. وأما أجهزة تعتمد على التحاليل الكيماوية مثل تحليل السموم والمواد المخدرة والمشروبات الكحولية..الخ.

أقسام المعمل الجنائي:

يقسم المعمل الجنائي إلى عدة أقسام فرعية استناداً إلى تخصص كل منهما مثل:

1. قسم الكيمياء:

ويختص بالتحاليل الكيماوية ويتفرع من قسم الكيمياء الجيولوجية، ويتولى تحليل المواد والسموم والمخدرات وتقدير الكميات التي تناولها الشخص من المشروبات الكحولية وإظهار العلامات والأرقام الممحة كما يتولى تحليل إفرازات الجسم والدم والمني ومقارنة الشعر.

2. قسم الطبقيات:

ويشمل على الاختبارات التي تعتمد على الأجهزة الطبيعية مثل التحليل الطيفي والأشعة السينية، وفوق البنفسجية ودون الحمراء وقياس الامتصاص ومعامل الانكسار.

3. قسم تحقيق الشخصية:

ويختص بمقارنة آثار الأقدام وإطارات السيارات.

4. قسم التصوير والتزييف:

ويختص بمقارنة الأحبار ونوع الورق ومضاهاة الكتابات سواء كانت خطية أو على الآلة الكاتبة.

5. قسم الأسلحة النارية:

ويختص بكل ما يتعلق بالأسلحة النارية من فحص ومقارنة الطلقات والمقذوفات... الخ.

6. قسم التصوير:

ويختص بالتصوير سواء في محل الحادث أو في المعمل كتصوير المستندات أو الآثار المتروكة لتقديمها كأداة في المحكمة.

أهم الأجهزة العلمية المستخدم في التحقيق الجنائي:

1. الميكروسكوب:

ومنها الميكروسكوب المقارن والمنظار المكبر، وذلك بفحص ومقارنة الشعر والنسيج والأثرية وآثار الآلات والطلقات

ومقارنة الخطوط وطبقات قشور البويات التي تتخلف حوادث المصادمات وكسر الخزائن وما شابه ذلك.

2. جهاز قياس الامتصاص: ABSOR BOMETER

ويستعمل في مقارنة السوائل المتشابهة ظاهرياً عن طريق قياس كمية الضوء الذي يمتصه السائل أثناء مرور الضوء من خلاله، واختلاف تلك الكمية من سائل إلى آخر كما هو الشأن عند إضافة السم إلى دواء المريض لكي يتجرعه المريض على فترات، أو عند غش الخمور أو عند إضافة مواد معينة لتمييزها عن مثيلاتها، ففي مثل هذه الحالات ومثيلاتها يمكن قياس الامتصاص لإظهار الاختلاف الذي يكون ظاهرياً.

وعند الاشتباه في كون الوفاة نتيجة التسمم بغاز أول أكسيد الكربون فيمكن قياس الامتصاص لعينه من دم القنيل لمعرفة نسبة التسمم، وهكذا يمكن تحديد هل الوفاة نتيجة لهذا الغاز أو بسبب آخر.

3. جهاز التحليل الطيفي: SPECTRO GRAOK

تقوم فكرة هذا الجهاز على تحليل المادة بالكهرباء إلى عناصرها الأولية على اعتبار أن لكل عنصر طيف خاص به ولهذا الطيف معامل انكسار خاصة به كذلك عند تصوير عملية التحليل الكهربائي (ينجم عنها شرار كما يحدث عند اللحام بالكهرباء) بعد تفريغ هذه المجموعة من الأطياف بواسطة منشور الكوارتز تحصل على صورة عليها خطوط مختلفة كل خط يمثل طرفاً معيناً وبالتالي يمثل عنصره وهذا الموقع لا يختلف مهما اختلف مصدر العنصر

وإنما يختلف من حيث الوضوح ودرجة اللون تبعاً لكمية العنصر في المادة، كما يستخدم هذا الجهاز في مقارنة صور تحليل قشرة بوية وجدت في مجل تصادم مع صورة تحليل قشر من السيارة المشتبه فيها أو برادة في عملية يشتبه في تزويرها لبيان أوجه الخلاف بينها.

4. جهاز التسجيل الإشعاعي: RADIO GRAPH

هذا الجهاز يكمل الجهاز السابق ويتضمن تصوير للأشعة السينية المنكسرة بعد نفاذها في مادة ما استناداً إلى أن جزيء كل مادة يختلف في تركيبه وبالتالي في شكله وتكوينه عن جزيء مادة أخرى. ولذلك لا يصلح إلا للمواد التي يمكن أن تكون متبلورة حتى تختلف زوايا انكسار الأشعة السينية عند اقترافها للمادة.

وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تتلف المادة ولا تفنيها كما يحدث عند التحليل الطيفي فمثلاً إذا تم استخراج كمية ضئيلة من المادة السامة من جسم القاتل فإنها لا تكون صالحة لتحليلها كيميائياً بالطرق العادية نظراً لضالة الكمية وهكذا تحل إلى بلورات توضع على إبرة تدور حول محورها في مركز دائرة من فلم حساس ثم يسقط على البلورات حزمة من الأشعة السينية فتتكسر تبعاً لزوايا أسطح البلورات على الفلم الحساس وبتحميمض هذا الفيلم تظهر دوائر مركزها نحو القلب الذي نفذت منه حزمة الأشعة السينية وبعد هذه الدوائر عن المركز يختلف من مادة إلى أخرى.

5. جهاز الأشعة فوق البنفسجية: ULTRA VIOLET

وهذه الأشعة هي إحدى الإشعاعات الغير مرئية في أشعة الطيف ذات موجات قصيرة (أقصر موجات الطيف) - وهي تسبب العمى المؤقت ولهذا يجب استعمال المنظار الخاص بها عند استعمالها وهناك بعض المواد من خصائصها أنها تعكس الأشعة الغير مرئية أي تغييرها إلى موجات ذات طول تدركه العين- وتسمى هذه الظاهرة بالتوهج.

وأهم استعمالاتها في الآتي:

1. فحص الأحجار الكريمة فتوهج الماس يختلف عن توهج الياقوت.
2. للتمييز بين اللؤلؤ الطبيعي واللؤلؤ الصناعي.
3. في مقارنة مواد الزينة إذ تختلف درجة التوهج تبعاً لاختلاف مصدر الصنع واختلاف تركيبها.
4. إظهار بعض الكتابات السرية إذا كانت الكتابة بمادة تتوهج أو تدخل في تركيبها مادة تتوهج.
5. في كشف بعض أنواع التزوير إذا كان أحد المدادين المستعمل في كتابة المستند وفي التزوير يحتوي على مادة تتوهج أو إذا اختلفت درجة التوهج في كل منهما.
6. كشف التزوير في اللوحات الزيتية فقد يلجأ فنان معاصر على التوقيع على لوحاته بتوقيع فنان قديم حيث الطلاء القديم يتوهج والحديث فلا يتوهج.

7. إظهار البصمات على الأسطح المتعددة الألوان بمعالجة مسحوق الأنترانيت الذي يتوهج تحت الأشعة فوق البنفسجية.
8. إظهار بعض البقع التي تكون لها خاصية التوهج كالبقع المنوية فبدلاً من البحث عنها-وخاصة إذا كانت دقيقة- بالعين المجردة يمكن تعريض الملابس أو البياضات للأشعة فوق البنفسجية فالجزء الذي يتوهج منها يشير على وجود بقع منوية.

6. جهاز الأشعة الحمراء: INTRA RED

- وهي أشعة غير مرئية في مجموعة الطيف وموجاتها أطول موجات الطيف وهي مصدر الحرارة في الشمس وفي أي ضوء له حرارة ولهذه الأشعة خاصية اختراق المواد ولكن بدرجة أقل من الأشعة السينية، وتستعمل في إظهار التباين في الألوان والتي قد تبدو متشابهة بالعين المجردة وأهم استخدامات هذه الأشعة الآتي:
1. مقارنة خيوط النسيج.
 2. مقارنة خيوط البويات التي تعلق بملابس الجناة نتيجة احتكاكهم بالأبواب أو الخزائن.
 3. إظهار البقع التي لا تتوهج إذا تعرضت للأشعة فوق البنفسجية كالوشم البارودي على الملابس البيضاء أو باهتة اللون بينما يبدو الوشم البارودي داكناً.
 4. الكشف عن التزوير إذا كان بالكشط أو بالطمس أو بإعادة كتابة رقم أو حرف على آخر، وذلك نتيجة اختلاف درجة نفاذ الأشعة في المستند عند مكان الكشط أو إعادة الكتابة.

5. إظهار الكتابة على المستند المحترق إذا كان حافظاً لكيانه ومتماسكاً بعد رشّة بمادة زيتية لبسطة ثم تصويره بالأشعة دون الحمراء.

6. إظهار الكتابة الغير مرئية في الحالات التي لا تظهرها الأشعة فوق البنفسجية وإظهار الكتابة المطموسة.

وحدات المعمل الجنائي:

لكون عامل السرعة بالانتقال إلى مكان الحادث كان أمراً هاماً وذلك خوفاً من أن يعيث أحد الجاهلين أو المعنيين بهذا المكان، ولذلك كان لابد ومن الضروري تهيئة وسيلة نقل سريعة للخبير حتى يتمكن من الوصول بأقصى سرعة لمكان الجريمة ومعه الأدوات اللازمة لمباشرة عمله لذلك تمكنت كثير من الدول من تجهيز سيارات لنقل الخبير بصحبة أدواته ومعداته يطلق عليها وحدات المعمل الجنائي المتنقلة وهي: سيارات مجهزة ومصممة خصيصاً لهذا المجال.

التجهيز العام بوحدات المعمل الجنائي:

1. غرفة مظلمة بها حوض بصنبور متصل بخزان مياه بأعلى سقف السيارة وبأعلى الحوض رف زجاجات الإظهار والتنشيط ولمبة بمرشح أحمر وأخضر.
2. رف بحجم حقائب آلات التصوير التي تحوي عدسات وشاسيهاات وكاميرات ومرشحات وأجهزة الإضاءة.
3. رف بحجم حقيبة المكينة الكهربائية ومرشحاتها.

4. رف بحجم الأشعة فوق البنفسجية المتنقل.
5. رف بحجم حقيبة أدوات رفع آثار البصمات وحقيبة آثار الأقدام.
6. رف بحجم شنطة أدوات رفع آثار جرائم القتل والسرقة والحريق.
7. رف بحجم جهاز الأشعة السينية المتنقل.
8. مكان أسفل المقاعد لحفظ بدله وأفرول ومقطف وجردل وفأس ومرزبة وحبل سميكة وحذاء برقبة وكابل كهربائي طويل.
9. سلم متحرك للاستعانة به أو الوصول إلى ظهر السيارة لتصوير حوادث المصادمات.
10. ورشة صغيرة بها مختلف أنواع الآلات الدقيقة مثل مثقاب كهربائي - شاكوش - مفكات - زراديات - مناشير... الخ.
11. آلة كاتبة موضوعة على منضدة لتحرير المكاتبات اللازمة الخاصة ببطاقات الإحراز.
12. جهاز لاسلكي يتصل بإدارة المعمل لطلب المساعدات اللازمة لمحل الحادث ولتوجيه السيارة إلى حادث آخر.

حقيبة جرائم القتل:

- وهي أنواع مختلفة فبعضها ذو حجم كبير وبعضها الآخر ذو حجم صغير إلا أن أغلبها يحوي الآلات الآتية:
- بطارية ذات مرشحات بألوان مختلفة - عدسة مكبرة -
 - مقص - أنابيب اختبار - ملاقط - زجاجات تحتوي على مواد الكشف عن الدم - موس - شاكوش - كماشة - مغناطيس -

أدوات رفع البصمات - ورق لصق وسلفان - آلة قطع الزجاج -
مقياس متري - فوطة يد وقطعة صابون - زجاجة كحول - ورق
أبيض - أقلام رصاص ومسطرة.

حقيبة رفع آثار البصمات:

وتشمل على ما يلي:

بطارية - بوصلة - مقياس متري - أنبوبة حبر بصمة -
مساحيق مختلفة - قطعة من الزنك أو الزجاج لوضع الحبر عليها
- إبرة طبية لحقن الجثث بالمحاليل - آلة تصوير البصمات
 وعدسات تكبير - أنابيب اختبار - كحول - مشمع بصمات - ورق
أبيض - أقلام رصاص.

حقيبة رفع آثار الحريق:

تحتوي على الآتي:

بوصلة - مقياس متري - بطارية - آلة تصوير - حامل
جهاز إضاءة - منشار - كماشة - عدسات مكبرة - مفك - آلة قطع
الزجاج - زجاجات وأنابيب مقللة لحفظ العينات - علبة صفيح -
ورق سلفان ولاصق - ورق أبيض ومسطرة - وممحاة - أقلام
رصاص - بعض الزجاجات التي تحوي على مواد كيميائية كاشفة
- آلات تصوير وأفلام.

حقيبة رفع آثار الأقدام:

تجهز بعلب من الزنك بها جبس باريصي وشمع ومولاج -
قالب من المطاط مجوف وعصا من الخشب والبلاستيك لصب
الجبس - آلة تصوير مع الحامل والعدسات والمرشحات اللازمة -
قطع من الخشب الصغيرة - سلك مقياس متري - إضاءة خاطفة
وكابلات ولمبات بحواملها مع لوحة توصيل كهربائية.

حقيبة أدوات تصوير مكان الحادث:

تحتوي آلة تصوير ومرشحات ضوئية مختلفة - مقياس
إضاءة - عدسات مقربة ومنفرجة وعادية - أجهزة إضاءة وكابلات
ولمبات إضاءة مع حواملها ولوحة توصيل كهربائي.

دور المعمل الجنائي في التحقيق الجنائي لبعض الجرائم

في مجتمعنا المعاصر لقد أصبح من الضروري الاهتمام
برأي الخبير الفني الذي يستتبط رأيه من واقع علمي تم إجازة
بالمعمل الجنائي وسوف نتكلم عن بعض الجرائم والاستفادة منها
من خلال المعمل الجنائي ونذكر منها الآتي:

أولاً: جرائم السرقة:

أي السرقة من مكان مصور سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً
فاللص يدخل المنزل غماً من الباب بواسطة مفتاح مصطنع أو عن
طريق كسرة وإما من الشباك عن طريق كسر الأبجور أو الزجاج.
ولكن إذا كانت المسروقات كثيرة فهنا نجد الجاني يلجأ إلي استعمال

إحدى وسائل النقل، فإذا ما دخل المسكن استولى فيه على ما وجد بداخله من مجوهرات أو نقود أو أجهزة أو ملابس أو تحف، كما قلنا إن المجرم سيعتزل وسيلة نقل وقد يستعمل بعض الآلات والمعدات التي يستخدمها في كسر الباب أو الشباك وعلى كل حال لابد وأن تترك هذه الأدوات أو السيارة بالإضافة إلى أن للشقي آثاراً في مكان الجريمة وعليه لابد للمحقق الاستفادة من الأمور التي سنذكرها فيما بعد مع الأخذ بعين الاعتبار سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة وحصر المسروقات وأن يبحث طرف التجار المشهورين بالاتجار بمثل هذه المسروقات لذلك لابد من البحث عن الآثار التالية:

1. بصمات الجاني التي قد تبدو على زجاج النافذة أو على الأبجور حسب طبيعة الشباك إذا كان الدخول من الشباك أو على قاعدة الشباك، أو على كرة الباب أو المكان الذي تمت منه السرقة.
2. ذرات الزجاج إذا كسر الجاني الزجاج لابد وأن يوجد في ملابس الجاني مثل جيوب سترته أو ثنايا البنطلون ومن ثم يأخذ المحقق عينة من ذلك الزجاج للمضاهة.
3. الطين والرمال والأعشاب العالقة بالأحذية والتي يمكن أن نعثر عليها بأرض إحدى الغرف.
4. مواد الطلاء كالبويات والزيوت التي تكون عالقة بالملابس والأحذية.
5. نشارة الخشب وتراب المعادن وذراتها وتوجد على أدوات النشر والكسر والملابس.

6. خيوط وشعر الأشياء المسروقة كالأقمشة.
7. فكل هذه المواد وحسب طبيعة جريمة السرقة التي تختلف من حيث الأسلوب لابد على المحقق الاعتناء بهذه الآثار وإرسالها للمعمل الجنائي للفحص والمضاهاة.

ثانياً: في جرائم الحريق:

- يعتبر أمر إثبات جرائم الحريق ليس بالأمر الهين لذلك يتوجب على المحقق الاهتمام بهذا المكان محافظاً على كل شيء لذلك لابد من البحث في الخطوات التالية:
- إذا كان هناك موقد سبب الحريق لابد من فحص الموقد وهل بجانبه ملابس سببت الحريق أو أن المدفئة بها عيب.
 - فحص مواسير الغاز.
 - فحص أسلاك الكهرباء والموتورات والدفايات.
 - فحص الشبابيك هل مقفلة.
 - فحص لآثار بنزين أو أي مادة قابلة للاشتعال.
 - فحص نقطة الحريق وهل إمكانية التعرف على آثار في بداية الحريق.
 - التعرف على إمكانية وجود زجاجة أو قلن بلاستيك به مادة مشتعلة.
 - البحث عن آثار عيدان للكبريت أو ولاعة.

كل هذه المواد يمكن من خلال المعمل الجنائي التعرف على سبب الحريق وكشف علاقة الجاني بالحريق خاصة إذا كان الحريق عمداً.

ثالثاً: حوادث المركبات (التصادم):

وهنا لابد على المحقق أن يكون ملماً في حوادث المركبات عن كيفية ومكان العثور على الآثار المادية التي يمكن الاستفادة منها. مثال: في قضية حادث دهس أدى إلى الموت في شرطة المعسكرات الوسطى تم تبليغ شرطة ومباحث المعسكرات الوسطى عن وجود جثة هامدة على الطريق العام غزة- رفح بالقرب من مركز شرطة المعسكرات الوسطى على الفور توجهت شرطة المعسكرات ومباحث المعسكرات وخبير المرور وبالفحص تم العثور على الجثة وبالمعاين عثر على قشور طلاء السيارة بلون أزرق سماوي وعدة قطع زجاج بجانب الجثة وبالفحص تبين أنها تخص سيارة من نوع مرسيدس ولعم وجود معمل جنائي في فلسطين تم الاستعانة بذوي الخبرة الذين أفادوا أن الزجاج المعثور عليه يخص فانوس سيارة من نوع مرسيدس وبالفعل تم إجراء كافة التحريات في محلات السمكرة والدهان وباعة قطع الغيار ثم تم العثور على السيارة وتم إلقاء القبض على الفاعل.

قبول تقارير الفحص الكيماوي في معرض البيئة:
حسب نص (11) من قانون البيانات رقم (4) لسنة 2001م والتي
تفيد بالآتي:

السندات الرسمية حجة على الكافة بما دون فيها من أمور قام بها
محررها في حدود مهمته ، أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره
ما لم يثبت تزويرها بالطرق المقررة قانوناً .

المبحث الثاني التصوير والأشعة

أولاً: استخدام التصوير:

وللتصوير أهمية كبيرة في الحفاظ على مسرح الجريمة والحفاظ على الآثار المادية المتواجدة في هذا المكان محل الحادث، حيث أن الآثار المادية أكثر عرضة من غيرها لتغيير وضعها وتحريكها في مسرح الجريمة.... فمثلاً: (الأشخاص الذين يسكنون المنزل أو مكان العمل قد يغزوا من وضع الآثار المادية أو تتغير نتيجة لوجود بعض الحيوانات أو تغيير العوامل الطبيعية التي تساعد على أزاله وتلف الآثار إذا كانت خارج مكان مصور لذلك للتصوير أهمية كبيرة فهو يحافظ على شكل الأثر لعدة سنوات بينما لو ترك الأثر مكانه لا يمكن أن يبقى مدة طويلة، فإن الصورة لا يمكن أن تنسى وبالتالي فالصورة تنقل الشكل الحقيقي كما هو أمام القاضي ولو بعد عدة سنوات فتظهر الصورة الشكل كما هو وبالتالي فهي تؤثر في نفس القاضي بالقدر الذي أثر فيه في نفس المحقق الذي شاهد مسرح الجريمة لأول مرة).

فوائد التصوير:

- تعطي الصورة الوصف الدقيق لمسرح الجريمة مثل حوادث القتل والمصادمات والحريق والسطو والتظاهر والأفعال المخلة بالحياة.
- تحافظ على عامل مرور الزمن مثل الجروح.

- تعمل على المحافظة على الآثار المتواجدة في مسرح الجريمة قبل نقلها كتصوير البصمات.
- تصوير الجثث في مكانها الأصلي حيث تظهر الصورة آثار الإصابات وتميز بين الإصابات الحديثة والقديمة.
- تصوير الدماء بمكان الحادث يعرفنا وضع ومكان الجثة.
- تصوير السحجات والكدمات يمكن معرفة حداثة الإصابة.
- يمكن الاستفادة من التصوير في حالة كشف العبث بالمحركات والمستندات عن طريق التصوير مع استعمال مصدر ضوئي مسلط من زاوية معينة.

ثانياً: استخدام الأشعة في التحقيق الجنائي الفني:

1. الأشعة الظاهرة ومصدرها الضوء الطبيعي أو الصناعي :

وتستخدم في البحث عن الآثار المادية الظاهرة والرسم الهندسي وتصويره فوتوغرافياً وتساعد على عملية الفحص الميكروسكوبي.

2. الأشعة فوق البنفسجية ومصدرها الشمس :

- تستخدم في عملية الكشف عن الآثار المادية غير الظاهرة للعين المجردة.
- تستخدم في عمليات كشف جوازات السفر المزورة وتزييف العملة وفحص الأحجار الكريمة فتوهج الماس يختلف عن توهج الياقوت وكشف تزوير اللوحات الزيتية.

- يستخدم في تصوير بصمات الأصابع إذا كانت على أجسام ملونة أو نقوش مزخرفة بمعالجته بمسحوق يتوهج تحت الأشعة فوق البنفسجية.
- تستخدم في جرائم الحريق أو التخريب خاصة إذا استعمل المجرم مواد لها خاصية التوهج وبقيت عالقة في جسمه.
- تستخدم في جرائم الزنا والاغتصاب لما للإفرازات المنوية من خاصية التوهج.
- تستخدم في عملية البحث عن بقع الدم إذا كانت على سطح متوهج.

3. الأشعة تحت الحمراء وتستخدم في :

- مقارنة خيوط النسيج وقشور البويات التي تعلق بملابس الجناة نتيجة احتكاكهم بالأبواب أو كسرهما.
- الأسطح القاتمة مثل الأوراق المحترقة، إظهار مدى انتشار البارود حول فتحة الدخول لطلق ناري على سطح أسود أو قاتم.
- لامتنصاص اللون الأحمر لإظهار ما تحته أو فوقه من ألوان أخرى.
- لقراءة الرسائل المغلقة دون حاجة لفضها لما يتميز به من قوة نفاذ لبعض الأجسام.
- لتصوير الحوادث في حالات وجود ضباب حيث يصعب التصوير العادي.

- في حالات المحو الكيميائي أو إظهار الكتابات التي اختفت نتيجة لمرور الزمن أو لإظهار الكتابة التي كتبت بالرصاص أو محوت.
- في حالة اكتشاف بقع الدم المتواجدة على الأسطح القاتمة حيث يمكن التمييز بينها وبين المواد الأخرى ذات اللون الأحمر.
- في حالة تحقيق الشخصية كعملية إبراز علامات الوشم التي أزيلت سواء بالكي أو بمواد كيماوية.
- لإظهار بعض الرسائل المكتوبة بالحبر السري.
- في مجال المراقبة الليلية.

4. الأشعة السينية وتستخدم في:

- البحث عن الأسلحة والأجسام الغريبة خاصة في فحص الطرود البريدية وهي مغلقة.
- اختبار المعادن خاصة في الحوادث التي تنشأ عن الأسلحة عند استعمالها، بحيث يمكن فحص المواد الداخلة في تركيبها وكشف ما بها من مواد.
- في إظهار وتسجيل بصمات الجثث المتحللة التي يتعذر أخذ بصمات أصابعها.
- فحص الأقمشة والمنسوجات والورق وتمييزها لأن بعضها يكون محتويًا على مواد معدنية كالصفيح والرصاص.
- لفحص وتمييز الماس والأحجار الكريمة من الأخرى المقلدة.

الفصل السادس

معلومات البحث الجنائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ } البقرة 286

صدق الله العظيم

المبحث الأول ماهية المعلومات

تعريف المعلومات:

لتكملة معلومات تعريفات وآراء كثيرة يمكن اختصارها بالآتي:

- المعلومات هي كل ما يعرفه الإنسان عن قضية أو حادث.
- هي كلمة مشتقة من علم ودلالاتها تدور بوجه عام حول المعرفة التي يمكن نقلها أو اكتسابها.

وبالتالي يمكن تعريفها بمفهومنا الأمني بأن المعلومات هي: تلك البيانات الأولية الصادرة من أشخاص أو مكان لهم علاقة بواقعة ما بحيث يمكن الاحتفاظ بهذه البيانات بعد استخدامها وذلك بعد تمحيصها وتنقيتها من الشوائب وحسب الحاجة لها.

أهمية المعلومات:

نظراً لوجود الجريمة منذ أن خلق الله الإنسان وبتطورها أصبح حتمياً على رجل البحث الجنائي أن يقع على عاتقه منع الجريمة قبل وقوعها وتتبع الجناة بعد اقترافهم لجرائمهم والكشف عن الأشياء، لذلك كان لابد لرجال الشرطة من الاعتماد بقدر كبير على المعلومات التي يدونها لا يمكن الوصول إلى الحقائق التي تعبر عن الحقيقة الحتمية التي توصلنا إلى كشف غموض الجرائم المجهولة.

وفي ظل تزايد معدلات الجريمة وتطور وسائل وأساليب ارتكابها حيث يتقن مرتكبوها من إخفاء معالمها وطمس أثارها والهرب بعيداً والاختفاء منها نهائياً وسط جمهور ملايين الناس، لذلك كان من الأجدر على الشرطة أن تكون السبّاقة في مسايرة ركب التطور العلمي، وأن تمتلك زمام المبادرة في مكافحة الجريمة وملاحقة المجرمين للحد من وقوع الجريمة وملاحقتها بعد وقوعها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، حيث أن الشرطة تمارس واجباتها في هذا المجال في نطاق الصلاحية المخولة إليها بموجب القوانين والأنظمة التي تنظم اختصاصات هيئة الشرطة حيث نصت المادة الثالثة لسنة 1963 قانون الشرطة على الآتي:

تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأعراض والأموال، وتنفيذ ما تفرضه عليها من القوانين واللوائح من تكاليف وهنا لا بد من أن نعرج على الخبر حتى يمكن التفرقة بين المعلومة والخبر، حيث أن الخبر عبارة عن حدث حصل حالياً أو حديث وهذا الحدث يحتمل الصدق أو الكذب، وبعد مضي فترة من الوقت يتحول الخبر إلى معلومة التي تصبح واقعة صحيحة، حيث أن المعلومة عن واقعة حدثت ومضى عليها فترة من الوقت ولم تكن معروفة لدى الأشخاص المعنيين من قبل، وغالباً ما تكون هذه المعلومة تأكدت ولو بقدر كبير.

وهنا يمكن القول أن الخبر بعد فترة ممكن أن يكون معلومة بينما لا يمكن أن يكون العكس أي من غير الممكن أن تصبح المعلومة خبراً ولذلك يمكن تعريف المعلومات بالآتي:

هي عبارة عن عمليات البحث الكامل عن حقيقة أمر معين لتوضيح حقيقة ذلك الأمر سواء كان شخصاً أو موضوعاً أو شيئاً وقد أطلق القانون الفلسطيني لفظ تحري أو تفتيش .

لذلك فإن القانون حدد الجهة المخولة بإصدار أوامر التفتيش "مذكرة التحري" وهي النيابة العامة أي النائب العام أو ممثلوا النائب العام وذلك حسب نص المادة (39) من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لعام 2001م.

وإن رجال النيابة في إعطائهم هذه الأوامر يكونوا حريصين على مصلحة الأفراد والأماكن لذلك لا يمنحون إذن التفتيش إلا إذا كان هناك احتمال العثور على دليل من وراء إجراء هذا التفتيش لقضية قد وقعت أو على وشك الوقوع أياً كان نوع هذا الدليل سواء جسم الجريمة نفسه أو الآلة المستعملة في الجريمة وتحرر مذكرة التحري باسم مفتش التحقيق أو أي رجل شرطة.

واجبات الشرطة: طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون هيئة الشرطة:

1. المحافظة على النظام والأمن العام.
2. منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأعراض والأموال.

3. تنفيذ ما تفرضه عليها من القوانين واللوائح من تكاليف.
ويتضح من نص المادة أن الشرطة تملك صلاحية إجراء التحريات اللازمة لكشف الجريمة وذلك بأي طريقة تراها مناسبة مع الأخذ بالاعتبار ألا تمس الحقوق الخاصة بالسمعة الشخصية بالأفراد والعائلات لذلك عند إجراء التحريات لابد من مراعاة الآتي:

1. لا يجوز لجمع المعلومات أن يصل إلى تجاوز الأمور التي نصت عليها المادة السابقة والتي تختص بالذكر:
 - المحافظة على النظام العام والأمن العام.
 - منع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأعراض والأموال.
 - تنفيذ القوانين الأخرى المكلفين بتنفيذها.
2. لابد أن تكون التحريات أي جمع المعلومات بطريقة مشروعة، فلا يجوز التعرض لحرمة الأشخاص ومساكنهم إلا في نطاق القانون.
3. لا يجوز للقائمين بالتحريات تشجيع الغير على ارتكاب أفعال منافية للحياة والآداب العامة لكي يقوم بعملية الضبط.

الصفات الواجب توافرها بالشخص القائم بعملية التحريات (التحقيق):

1. قوة الملاحظة :

يجب أن يكون القائم بالتحريات قوي الملاحظة لكي يكون قادراً على إعطاء الوصف الدقيق لتفاصيل الأشياء أو النشاطات التي تقع تحت حواه واكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بين الأشياء بسرعة.

2. قوة الذاكرة :

أن يتميز بقوة الذاكرة وأن يكون على قدر كبير من الذكاء حتى يتمكن من أداء واجبه بكفاءة وإتقان وأن يستطيع أن يسترجع المعلومات وقت الحاجة.

3. الصبر والمثابرة :

أن يتحمل الصعاب والظرف القاسية التي تطلبها عملية التحريات.

4. الهدوء :

أن يتسم بعدم الانفعال والهدوء التام لأنه قد يلحق ضرراً بالتحقيق.

5. حفظ الأسرار :

ولكون القائم بعملية التحري تصله المعلومات غالبها بطريقة سرية فلا يجوز له إفشاؤها وأن يكون ممكن يكتُم الأسرار لأن ذلك يعتبر ضرورة مهنية بالإضافة عن كونها مطلب إنساني وأخلاقي، حيث إفشاء الأسرار قد يؤدي إلى كثير من المشاكل في المجتمع بين الأفراد.

6. القدرة على التكيف مع الظروف :

أي لابد وأن يكون ممن يتمتع بالقدرة على كسب الثقة عن طريق ما تتمتع به من أخلاق حميدة وأن يكون ممن يتمتع بالتواضع وسعة الصدر وأن يتمكن من السيطرة وقت الانفعالات وأن يسيطر على الأحداث.

مصادر المعلومات

وتتلخص مصادر المعلومات في الآتي:

أولاً: الجمهور.

ثانياً: المعاينة.

ثالثاً: الآثار المادية.

رابعاً: استخدام كلاب الأثر.

خامساً: السجلات.

سادساً: المراقبة.

سابعاً: المرشدون.

أولاً: الجمهور:

يعتبر الجمهور من أهم المصادر التي يجب على فريق البحث الجنائي والشرطة بصفة عامة أن يعطيها اهتماماً كبيراً، حيث أن الجاني يعتبر من أفراد الجمهور وبالتالي فهو يعيش وسطهم منذ البدء بالتفكير وحتى اقترافه للجرم، لذلك لابد وأن تكون العلاقة بين الشرطة والجمهور علاقة طيبة حميمة قائمة على حب الوطن والمواطن ونبذ الجريمة للحفاظ على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وحرياتهم وحتى يشعر المواطن بأنه يتقدم بالمعلومة لفريق البحث عن قناعة تامة خدمة منه لبلده.

وهنا ينقسم جمهور الشهادة إلى الآتي:

1. شهود رؤية وتنصب مباشرة على الجريمة :

وهنا نجد الشهادة تختلف من إنسان إلى آخر وخاصة ما بين المثقف والجاهل والكبير والصغير والمراقب والعاقل والبعض الآخر يعمل من نفسه بطلاً أثناء الإدلاء بشهادته، والبعض الآخر يكون له مصلحة في تضليل فريق البحث عن الحقيقة.

وهنا يتوجب على فريق البحث أن يعتقد الجميع لا يكذب مع أخذ الحذر بكل ما يتعارض وواقع الجريمة ومن خلال العوامل التي تؤثر في الشهادة وهي:

أ. **عوامل ذاتية:** وتتعلق بالشهادة مثل درجة انتباه الشاهد ودرجة التركيز، حيث أن جميع الناس منشغلون في ظروف معيشتهم وحياتهم الاجتماعية كمن يفكر في أسرته - معاشه - مرضه، وكما أن درجة الثقافة والفكر تؤثر في العمليات الذهنية.

ب. **مؤثرات خارجية:** وهي تأتي من خارج الشاهد مثل الضوضاء ودرجة الانتباه وشدته مثل صوت الأعيرة النارية أو صوت التصادم، أو الصراخ وهنا يوجد درجتان من الانتباه عند الناس وهما:

- **انتباه تلقائي:** وهنا يكون الشاهد منشغلاً بأمور خاصة به ولا يشغاله فهو لا ينتبه إلى الحدث إلا بعد سماعه الصوت أو الصراخ وهذا ما يسمى بالمنبه فهو يكون رأى الحادث بعد وقوع الصدمة أو سماعه للصوت وقبل ذلك لا يدري ماذا حدث.

- أما النوع الثاني الانتباه المركز: كمن يرى سيارة فتعجبه فيواصل النظر عليها فتحدث المصادمة مع أخرى فهنا كان الشاهد مركزاً نظره على السيارة حتى رأى الحادث من بدايته وحتى النهاية.

2. أصحاب المهن ممن يتعامل معهم الضحية :

مثل الخادم- بائع الجرائد- البقال- الحلاق- المخاتير- سائقو سيارات الأجرة.

3. بعض المحكوم عليهم ممن يتلقوا معاملة حسنة والذين لديهم معلومات عن بعض الجرائم.

4. ممكن لهم علاقة بالضحية مثل أقارب الضحية، زملاء الضحية في العمل وجيران الضحية.

على كل حال فمن الممكن أن يتقدم الشاهد بنفسه متطوعاً ومن تلقاء نفسه بالإدلاء بشهادته وقد لا يتقدم، لذلك يجب على فريق البحث الجنائي أن يتوجه إلى الناس التي يعتقد بأن يكون لديهم معلومات عن الجريمة وعن الضحية لذلك لابد أن تكون العلاقة حسنة بين الشرطة والجمهور قائمة على العدل وتطبيق النظام ولا تكون معاملة سيئة لأنه لا يمكن الاستغناء عن الجمهور حيث يعتبر أهم مصدر لمعلومات الشرطة التي تسعى جاهدة لحل ألغاز جميع القضايا المجهولة، حيث يمكن الاستفادة بكل ما لديهم من معلومات حتى يتم القضاء على جميع الأشرقياء.

كيفية التعرف على الشهود:

1. البحث بمنطقة الحادث :

أي لابد من البدء عن شهود بمنطقة الحادث وهم شهود الرؤية وذلك عن طريق نشر أعوان المباحث حيث لابد من الاستفسار من القاطنين حول موقع الجريمة حتى يشمل الانتشار إلا أن يشمل كافة المنطقة.

2. تجنيد المرشدين:

أي عن طريق حث المرشدين للتوصل ومعرفة الأفراد الذين بحوزتهم معلومات عن الحادث، وحيث أن كثير من الناس يخشى الاتصال بالشرطة خوفاً من الإشكاليات التي ستعود عليه من أهالي الجناة أو من متاعب الشرطة.

3. تحديد وقت وقوع الجريمة:

وعن طريق تحديد وقت وقوع الجريمة يمكن حصر ومعرفة الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا تواجدوا في المكان ساعة وقوع الجريمة وخاصة من أصحاب المهن المختلفة الذين يمكن أن يعتادوا على الوجود في المكان.

4: تحديد وسيلة ارتكاب الحادث:

أي عن طريق وجود أداة الجريمة مثل السكين أو السلاح المستعمل بالجريمة يمكن عن طريقة التوصل إلى شهود وذلك بفحص الماركة المستعملة والتوجه إلى الوكلاء الذين يتاجرون في

مثل هذه الأدوات لمعرفة من هم الأشخاص الذين اشتروا منه الأشياء المضبوطة وخاصة في جرائم الحريق ممكن التوجه إلى محطات البنزين لمعرفة من هم الأشخاص الذين اشتروا المادة المستعملة إذا ثبت نشوب الحريق عن طريق صب بنزين.

5: الاستعانة بأجهزة الإعلام:

وذلك عن طريق النشر بواسطة أجهزة الإعلان بحث الجمهور إلى التوجه للإدلاء بالمعلومات للشرطة حول الحادث الواقع.

ثانياً: المعاينة:

تعتبر المعاينة من أهم المصادر في مجال التحريات فتساعد رجال البحث في كشف كثير من غموض الجرائم لذلك يتطلب على فريق البحث سرعة الانتقال لمكان الحادث، حيث أن التأخير سيؤدي إلى زوال كثير من آثار الجريمة، أي بالمعاينة يمكن معرفة كيفية ارتكاب الجريمة التي تساعد في إعادة تكوينها لذلك يتطلب على فريق البحث فور تلقي البلاغ وضع خطة تستهدف كشف غموض الجريمة المبلغ عنها، وبالتالي العمل على ضبط منفذها، أي لا بد من الإلتباع بعض الأمور الهامة على سبيل المثال:

8. معاينة مكان الحادث وفحص الآثار المتخلفة به كآثار البصمات- بقع دماء- آثار آلات وأدوات استخدمت في الحادث- آثار أقدام- بقع منوية..الخ.

9. اكتشاف دليل قوي أن أمكن: أي استعمال القوة- استعمال المفاتيح- التسلق على مواسير أو مدخنة- بقايا طعام، مثال: وجود عدة أكواب شاي إمارة على وجود عدة أشخاص زاروا الضحية وبالتالي نقوم بالبحث من الذي زار الضحية وقت ارتكاب الحادث.
10. فحص المجني عليه علاقته ومعاملاته وخلافاته.
11. كل ما يدور بين الناس من أقاويل وأحاديث.
12. فحص ومناقشة كل ما هو ساكن مع المجني عليه خاصة في جرائم القتل.
13. حصر كل الأشخاص الذين تواجدوا في المكان ساعة ارتكاب الجريمة.
14. التوصل إلى شاهد رؤيا إن أمكن.

على كل حال يجب أن تكون المعاينة سليم ومنظمة ولا تكون عشوائية فمن الممكن أن تكون المعاينة لمسرح الجريمة بأحد الطرق التي ذكرناها في تسجيل وقائع الحادث سالف الذكر، فمثلاً: وجود الباب سليماً ولا وجود لآثار كسر في الشبابيك وهي مغلقة يمكن القول أن الدخول تم بواسطة مفتاح وبالتالي يمكن القول أن الجاني ممكن يتردد على المجني عليه وكذلك وجود محتويات الشقة مبعثرة يشير إلى أن الجاني لا يعرف مكان الأشياء الثمينة وبالتالي قام بالبحث عنها.

ثالثاً: الآثار المادية:

تعتبر الآثار المادية كل ما يعثر عليه بمسرح الجريمة وهي الشاهد التي تفتضح صاحبها والتي لا تصل ولا تنسى كالإنسان فمثلاً وجود قطعة قماش من قميص أو أزرار في يد القتيل تفيد بوجود مقاومة قامت بين المجني عليه والجاني نتج عنه نزع تلك القطعة، ولهذا الأثر لابد من أخذ قانوني بتفتيش منزل المشتبه به بحثاً عن القميص المنزوع منه القطعة أو الأزرار.

وكذلك الحال في حال حوادث التصادم لابد من البحث عن قشور الطلاء أو آثار الزجاج على الشيء المصاب نتيجة التصادم ولابد من التلاؤم ما بين الحادث والتطبيق الذي حصل بالسيارة، وهل الدم المتواجد في مسرح الجريمة هو من نفس فصيلة الدم المجني عليه وهل هناك أنواع أخرى لفصائل دم أخرى أم لا.

أنواع الآثار المادية:

هناك تقسيمات عديدة من حيث حجمها تقسم إلى كبيرة وصغيرة الحجم، ووفقاً لطبيعتها تقسم إلى صلبة وسائل وغازية وتقسم أيضاً إلى آثار ناتجة عن الجاني أو عن المجني عليه أو عن الآلات المستعملة في الحادث أو عن الجريمة، وآثار ظاهرة وآثار غير ظاهرة، وهذه التقسيمات تختلف وفقاً للزاوية التي ينظر من خلالها إلى الأثر المادي إلا أن هذا لا يؤثر في الآثار المادية من حيث طبيعتها واحتوائها على العناصر المادية التي لا تفنى ولها ذاتيتها مهما اختلف شكلها أو اختلط بمواد أخرى.

رابعاً: استخدام كلاب الأثر:

يعتبر الاستعانة بكلاب الأثر وسيلة من وسائل البحث والتحري عن الجرائم، فقد انتشر استعمال أنواع معينة من الكلاب للكشف عن كثير من الجرائم الغامضة فهي تتمتع بحاسة شم قوية، كثيراً ما تعطي نتائج مضمونة وقاطعة في اقتفاء أثر الشخص متى شمت رائحة آثاره ولذلك يلجأ إلى استخدام هذه الكلاب عند ضبط آثار الجاني في موقع الجريمة كالملابس أو الأشياء على هذا النوع من الكلاب ليشتمها، فإذا كان هناك مشتبه بهم يتم عرضهم على الكلب مع جملة أشخاص وإذا لم يكن قد جرى الاشتباه بأحد يترك للكلب تتبع الأثر.

خامساً: السجلات:

نجد في مجتمعنا الحالي الكثير من أفراد المجتمع يتقدم بالبيانات الخاصة به طوعاً وذلك من خلال تنظيم أمور كثير في المجتمع كالتأمين على الحياة- للحصول على رخصة قيادة- وهناك بيانات يتم الحصول عليها من الأفراد بسبب اقترافهم أفعالاً مخالفة للقانون المهم أن هذه المعلومات لا بد من تسجيلها في السجلات والمستندات وهي تعتبر مصدراً من مصادر المعلومات لرجل المباحث، وهذه المعلومات الهامة التي تكون في حيازة متعددة تصنف حسب الآتي:

1. مصادر رسمية:

وهي جميع المعلومات المسجلة لدى الجهات الرسمية الحكومية
مثل:

- سجلات تراخيص حمل وإحراز السلاح.
- سجلات البصمات.
- سجلات الخطرين وأصحاب السوابق.
- سجلات المفرج عنهم.
- سجلات التسجيل الجنائي.
- سجلات تراخيص قيادة السيارات وتراخيص السيارات.

2. مصادر شبه رسمية:

وهي جميع المعلومات المسجلة لدى المؤسسات العامة مثل
الجامعات والمستشفيات... الخ.

3. مصادر غير رسمية:

وهي جميع المعلومات المسجلة لدى الشركات والمؤسسات
الخاصة مثل سجلات الجمعيات الخيرية -سجلات الأندية-
المعلومات الواردة من الصحف والمجلات-الكثير من الشركات
الخاصة، وهنا تختلف المعلومات من هذه السجلات من حيث مدى
كفاية الاعتماد عليها فالمصادر الرسمية كافية بحد ذاتها أما
المصادر الشبه الرسمية وغير الرسمية فهذا يرجع إلى علاقة
الباحث الجنائي، أي لابد أن يتمتع رجل المباحث بعلاقات طيبة مع
جميع هذه الجهات حتى يتمكن من الحصول على أي معلومات

يطلبها منهم لمصلحة القضايا التي يعمل على حلها. على أن تكون هذه المعلومات سرية ولا يسبب لهم حرج في ذلك.

أرشيف المباحث:

يعتبر أرشيف المباحث بقسم الشرطة بمثابة وحدة التسجيل الجنائي بالإدارة العامة للمباحث فهو صورة مصغرة توضح معالم النشاط الإجرامي به، المعلومات التي تلزم الباحث الجنائي في عمله للتعرف على مواطن الجريمة والمجرمين، وأيضاً المعلومات الغير جنائية اللازمة للباحث الجنائي، حيث يقع على كاهل رجل المباحث كشف غموض الجرائم التي تقع في دائرته لذلك كان على المباحث أن تكون لديهم معلومات مسبقة ومسجلة بالأرشيف الذي يعتبر المرأة التي تعكس أحوال حالة الأمن.

أهمية أرشيف المباحث:

وتتلخص في الآتي:

1. إثبات حصر كامل وشامل لفئات المجرمين والمشبوهين والأشقياء والخطرين والأشخاص المعروف عنهم بإيواء الأشقياء واللصوص وعمالقتهم في تصريف متحصلات جرائمهم مع الوقوف على أحوال معيشتهم.
2. الإلمام بالخصومات الهامة السابقة لدائرة القسم والوقوف على أسبابها لتدارك نتائجها والعمل على إزالتها.
3. حصر المطابع ودور النشر بدائرة العمل.

أرشيف المباحث

مصلح حكومية المنشآت والسفارات المؤسسات المدارس دور العبادة	النشالون النصابون	لصوص الأسلاك والكابلات مخفوا الأشياء المسروقة والمتجرون بها.	مسجلون خطر
النقابات العمالية المجالس الشعبية والمحلية الشخصيات الهامة المعزلون سياسياً	محترفو البغاء القوادون	لصوص المواشي لصوص الآثار	مرتكبو جرائم القتل مرتكبو جرائم الخطف
المصانع محلات الصاغة المحلات العامة	مرتكبو جرائم التزييف والتزوير	لصوص المنازل لصوص المحلات التجارية	مرتكبو جرائم السطو مرتكبو جرائم السرقات بالإكراه أفراد العصابات
الغائبون والضالون الجنث المجهولة الخصومات والمصالحات	الهاربون من المحكوم عليهم الهاربون من المتهمين في قضايا الهاربون من الخدمة العسكرية	المتاجرون بالأسلحة الغير مرخصة لصوص السيارات والدرجات	مهربو وتجار المخدرات متعاطو المخدرات

سادساً: المراقبة:

فهي تعتبر وسيلة هامة بحيث تمكن الباحث الجنائي المكلف بعملية المراقبة من التزود بالمعلومات المؤكدة عن الهدف الذي يراقبه، بحيث تكون بطريقة سرية، وفي هذا المجال سننتكلم عن المراقبة بإسهاب فيما بعد في فصل مستقل.

سابعاً: المرشدون:

يعتبر المرشد من عامة الناس بحيث يمكن له الاختلاط بين مختلف الأوساط في المجتمع وقد أطلق عليه المخبّر السري - المندوب - رجل الاستعلام، ويمكن أن نعرفه بأنه هو ذلك الشخص الذي لديه معلومات عن جريمة وقعت أو على وشك الوقوع، يقوم بتوصيلها لرجل المباحث سواء كان ذلك نظير أجر أو بدون أجر وبطريقة سرية، وفي كل الأحوال يجب أن لا تكون معلومات المرشدين مصدراً رسمياً دائماً إلا بعد تدقيقها والتأكد منها خوفاً من الوقوع في مزاجية المرشد خاصة إذا شعر أن الباحث الجنائي يلهث وراءه لأنه مصدر صدق.

الدوافع التي تحرك المرشد:

تتلخص في الآتي:

- أ. الرغبة في تقديم العون إلى أحد أفراد الشرطة الذين يشعرون بهم بالاحترام والتقدير أو الشكر والعرفان بالجميل.
- ب. محاولة التوبة وسلوك سبيل شريف العيش والوقوف في صف القانون.

ت. الرغبة في النفع المادي عن طريق ما يحصل عليه من مكافآت مادية.

ث. المبالاة بتقديم المساعدة لأحد أفراد الشرطة المكلفين بالبحث الجنائي.

ج. الرغبة في التشفي والانتقام من الجناة لوجود خلافات وخصومات سابقة بينهم أو بين عائلاتهم.

فئات المرشدين: وتنقسم إلى قسمين وهما:

الفئة الأولى: وهي التي تنتمي إلى نوعيات منحرفة من المجتمع وتنتمي إلى أحد الأنواع التالية:

أ. بعض المفرج عنهم التائبين ويرغبون في إثبات حسن سلوكهم بمساعدة رجال المباحث بما يحتاجون إليه من معلومات.

ب. بعض الأشخاص الذين لهم علاقة بالمشبوهين بحكم عملهم كأصحاب المقاهي والملاهي.

ج. بعض الأشخاص الذين يمارسون نشاطات إجرامية كالعاهرات وتجار المخدرات.

أما الفئة الثانية:

وتشمل نوع من المواطنين الذين يقدمون معلوماتهم لأغراض معينة كدافع وطني وللصالح العام أو يكون بسبب الحصول على مكافأة مادية أو الرغبة في مساعدة المباحث للحصول على مصلحة عامة

أو خلافات بين أحدهم وآخرين وقد يعمل البعض الآخر ليتباهى أمام معارفه بعد حصوله على بطاقة.

كيفية التعامل مع المرشد:

- إن العلاقة بين المرشد وضابط المباحث من الأمور الحساسة والتي تحتاج إلى وعي و يقظة واهتمام كامل لذلك لابد من مراعاة الآتي:
- مراعاة السرية التامة عند الاتصال بالمرشد.
- أن تكون العلاقة بينهم علاقة عمل فقط.
- عدم رفع الكلفة بين الباحث الجنائي والمرشد.
- لابد من كسب ثقة المرشد على أن يتم التعامل معه ومستواه الثقافي والبيئي.
- لا يظهر الاهتمام بالمعلومات التي يقدمها المرشد حتى لا يعتقد بأنه صاحب الفضل فيما تم تحقيقه من نجاح.
- يجب ألا يتم الكشف للمرشد عما وصل إليه ضابط المباحث من معلومات يجهلها المرشد حتى لا يستغلها المرشد سيئ النية ويقوم بكشفها للمجرمين.
- يجب ألا يتم وضع خطة البحث بناءً على معلومات المرشد فقط بل لابد من مراعاة المصادر الأخرى.
- يجب على ضابط المباحث ألا بعد المرشد بشيء لا يقدر عليه ولا يستطيع تنفيذه.
- يجب أن يكون للمرشدين العاملين ملفات بمكتب المباحث يسجل فيها كافة المعلومات والبيانات والنشاطات.

أهم العيوب التي تقلل من قيمة المعلومات وأوجه تلافيها

1. عدم تدقيق البيانات الواردة:

وذلك عندما يتهافت رجل المباحث على أية بيانات غير دقيقة المصادر وغير متأكد مما حصل عليه وهذا يؤدي إلى القصور والوقوع في الخطأ، وهنا لابد من مراعاة الدقة والحذر الكامل عند التقاط الأخبار عن ألسنة الناس وبالتالي تمييز صحيحها عن فاسدها فقد تنتشر شائعة بسبب ترويح مغرض لها ثم يتبين فيما بعد أنه بعيد كل البعد عن الحقيقة والواقع.

2. عدم ربط المعلومات بواقع الجريمة:

وهنا لابد أن تكون المعلومات الواردة للمباحث الجنائي مبنية على أشياء لها علاقة مباشرة بموضوع البحث وبالتالي يمكن ربطها مع واقع الأدلة الموجودة في مكان الجريمة والتي تفيد بصدق المعلومات، كما لابد من عدم التأثر بأية عوامل غير منطقية.

3. الارتجال في الحصول على البيانات:

يجب التروي في الكثير من القضايا ذات الاهتمام الخاص بحيث لا تقع في الخطأ فالارتجال أو اللجوء إلى أي طريق غير مشروع يوصلنا حتماً إلى طريق مسدود لذلك لابد من التروي للحصول على المعلومات الصحيحة.

4. الاستهانة ببعض المعلومات:

كثير من رجال البحث الجنائي القائمين بالبحث في جريمة معينة لا يعطون أهمية لكثير من المعلومات التي تبدو لهم في الوهلة الأولى أنها غير ذات أهمية أي غير مفيدة لموضوع البحث، الأمر الذي يجعل الباحث لا يعير أي اهتمام لهذه المعلومة في حين قد تكون هذه المعلومة هي المفتاح الحقيقي والصحيح لحل لغز هذه القضية وبالتالي يتوجب على الباحث الجنائي أن يهتم بجميع المعلومات حتى يتسنى له أن يستبعد كل ما هو لا يطابق واقع الجريمة وأن يحصر كل ما هو مطابق لواقع الجريمة.

5. عدم متابعة المعلومات الواردة من المصادر:

أي أن كثيراً من ضباط البحث يأخذون المعلومات التي تصل من المرشدين على أنها معلومات مصدقة وبالتالي يضعون خطتهم بناءً على تلك المعلومات بل لا بد من التأكد أولاً من صحة هذه المعلومات الواردة من المصادر حتى لا يكون ضابط المباحث يتصرف تحت تأثيرات شخصية المرشد، لكي لا يخدع الضابط، كأن يقوم أحد المرشدين بالإدلاء ببعض المعلومات بقصد تحقيق هدف شخصي تحت ستار تعامله السري مع رجال المباحث.

6. عدم العمل بالوسائل العلمية:

وذلك لما لهذه الوسائل العلمية من أهمية كبيرة في كشف الجرائم لما تتميز بها من مواصفات دقيقة وهامة في العمل مثل المعمل الجنائي-قسم الأدلة الجنائية الاستعانة بالخبراء والطبيب الشرعي.....الخ.

المبحث الثاني الاستجابات

النصوص القانونية:

نصت المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات الجزائية
(البيانات) لسنة 1927 على الآتي:

1. يجوز لأي ضابط بوليس من رتبة مفتش فما فوق أو لأي
موظف آخر أو صنف من الموظفين مفوضين كتابة من السكرتير
العام للحكومة، تفويضاً عاماً أو خاصاً بإجراء التحقيق في ارتكاب
الجرائم، أن يستجوب شفويّاً أي شخص يظن أن لديه معلومات عن
واقع أو ظروف الجرم الذي يحقق فيه ضابط البوليس المذكور أو
الموظف الآخر المفوض على الوجه آنف الذكر وأن يدون إفادة
الشخص الذي يستجوبه.

2. يتحتم على الشخص الذي يستجوب على هذا الوجه أن يجيب
على جميع الأسئلة التي يوجهها إليه في استجواب ضابط البوليس
أو الموظف المفوض الآخر آنف الذكر.

ونصت المادة (142) من قانون العقوبات:

كل من خالف قصداً أي تشريع من التشريعات بإتيانه فعلاً
يحظر عليه ذلك التشريع أن يقوم به أو بإغفاله القيام بفعل يقضي
عليه ذلك التشريع أن يقوم به وكان ذلك الفعل أو الترك يتعلق
بالجمهور أو بأي جهة منه، يعتبر أنه ارتكب جنحة.....الخ.

المقصود بالاستجواب:

للاستجواب تعريفات كثيرة وكل يعرفه بطريقة خاصة وحسب النظام المعمول به في كل دولة ولكن ما يهمنا في دراستنا هذه هو الاستجواب الذي يكون من المباحث الذي لا يستجوب تحريره في أوراق على هيئة سؤال وجواب ويوقع عليه المتهم أو المشتبه به. لذلك نقول أن الاستجواب هو بمثابة إجراء من إجراءات جمع المعلومات للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات لكشف غموض الجريمة ولذلك عن طريق توجيه أسئلة شفوية موجهة لشخص المشتبه به محل الاستجواب حتى يتسنى لنا الوصول في النهاية إلى حقيقة معينة سواء كان الشخص المستجوب هو الذي اقترف الجريمة أم غيره وهناك فرق بين استجوابات المباحث واستجوابات النيابة أو محقق الشرطة سنذكرها فيما يلي:

استجوابات النيابة العامة واستجوابات المباحث الجنائية:

1. يكون استجواب النيابة العامة عبارة عن تقرير حقيقة بينما ضابط المباحث يسعى بنفسه للحصول المطلق على هذه الحقائق، وذلك من خلال بحثه عن أدلة يواجه بها المشتبه به حتى يقدمها للنيابة.

2. إن ضابط المباحث يملك عنصر المفاجأة حيث يفاجئ المشتبه به في كثير من القضايا والأمور وذلك قبل أن يرى أحد وهذا

عنصر هام جداً في الاستجواب بينما النيابة لا تملك هذا العنصر المفاجئ في بعض القضايا خاصة إذا كان المستجوب دخل السجن والتقى بعدد من المساجين أو محاميه أو معارفه سيقولون له عند استدعائك للنياحة فلا تعترف.

3. ضابط المباحث يستطيع أن يستعمل استجوابه عن طريق بعض الإجراءات التكميلية مثل المراقبة المستمرة للتوصل إلى حقيقة ثابتة لم تكن معلومة عند الاستجواب فيستطيع ضابط المباحث أن يصرفه، وبعد ذلك يستدعيه مرة أخرى ليواجهه بدليل جديد تم معرفته بعد المراقبة، بينما النيابة العامة لابد أن يتخذ المحقق قراراً فوراً إما بإخلاء سبيل المستجوب أو بالقبض عليه وحبسه على ذمة التحقيق، وهنا نجد أن حرية المباحث أكبر من حرية النيابة بهذا الخصوص.

4. يستطيع ضابط المباحث أن يستجوب الشخص أكثر من مرة وقد تستمر هذه المدة عدة أيام وذلك من خلال استدعائه وصرفه بعد الاستجواب حيث يواجهه في كل مرة بمعلومات جديدة، بينما عضو النيابة لا يستطيع استدعاء هذا الإنسان إلا بقرار قيص بناءً على معلومات مقدمة له من ضابط المباحث عن توافر دليل جديد ضد المستجوب وهنا يجب على ضابط المباحث فور استدعائهم لشخص أو حصولهم على معلومات جديدة أو بيانات جديدة معينة لابد عليهم من إخطار وكيل النيابة المعني بالقضية ولو عن طريق الهاتف لأن الجميع يعمل لمصلحة الدولة والشعب.

5. الاستجواب الذي يقوم به وكيل النيابة لابد وأن يكون مكتوباً وعلى شكل سؤال وجواب ويتم التوقيع عليه من قبل المستجوب، كما يكون مع وكيل النيابة سكرتير تحقيق وهو الذي يسجل هذه الأقوال، بينما الاستجواب الذي يقوم به ضابط المباحث لا يكون مكتوباً وبالتالي لا يوقع المستجوب على أقواله بل يقدم ضابط المباحث تقريراً يثبت فيه الواقعة واعتراف المستجوب.

6. الاستجواب الذي يتولاه وكيل النيابة تكون أسئلته مقتصرة على الموضوع ذاته بينما الاستجواب المباحث تكون دائرته أوسع حيث تشمل على بعض التساؤلات العديدة التي تبدو وكأنها خارجة عن الموضوع لكنها تكون الأساس في حل غموض الجريمة المجهولة.

أنواع الاستجوابات:

إن الاستجواب يتطلب محققاً ذا خبرة واسعة ومميزات شخصية خاصة، حيث أن الاستجواب عمل فني هدفه جمع المعلومات فيما يخص واقعة حصلت بواسطة أسئلة موجهة للمستجوب.

يمكن تقسيم الاستجوابات إلى الآتي:

1. الاستجواب بطريق الصدفة:

وهو ذلك الاستجواب الذي يقوم به رجل الشرطة خلال وظيفته وذلك بقصد فحص معلومات عن شخص أو عن أعماله أو عن أي موضوع يكون محلاً للشك لدى الشرطي على أن يكون الشرطي أدبياً متحاشياً أي مواجهة غير لائقة يمكن أن تقع مع

المواطنين كوجود شخص مار أو متواجد في مكان يثير الشك مثل وجوده أمام إحدى المحلات التجارية ليلاً. وهنا لكي يتم الاستجواب بطريقة الصدفة لابد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- المظهر الخارجي للمستجوب.
- الأشياء الموجودة بحوزته.
- مكان وقوفه.
- تصرفاته وحركاته.

2. الاستجواب المقصود:

هو ذلك الاستجواب الذي يجمع أدلة وبيانات وذلك لتقديمها للمحكمة مع إمكانية حصوله شفويًا أو كتابيًا وهذا النوع ينقسم إلى نوعين وهما:

أ. استجواب رسمي:

وهو ذلك الاستجواب الذي يحصل عندما تكون الشرطة بحوزتها معلومات عن ظروف جريمة ما وعن علاقة الشخص بالجريمة وهنا لابد أن يكون القائم بالاستجواب يعرف جيداً ماذا يريد من وراء الاستجواب مع إشعار الشرطي للمستجوب بأنه يعرف كل شيء ويكون الاستجواب في محل الشرطة.

ب. الاستجواب غير الرسمي:

وهو ذلك الاستجواب الذي يكون فيه المستجوب قدم معلومات للشرطة عن طيب خاطر وبدون تعهدات من الشرطي، وهنا يكون الاستجواب في أي مكان يحدده المستجوب.

فريق الاستجابات:

يتكون فريق الاستجواب من التالي:

1. رئيس فريق الاستجواب وهو أقدم رتبة من ضمن الفريق وهو الذي يتولى عملية الاستجواب مع المستجوب.
2. مساعد رئيس فريق الاستجواب ودوره مساعداً للرئيس، حيث يقوم بعملية تنبيه الرئيس أثناء عملية الاستجواب ولكن دون مقاطعة كلامية بل بكتابة ما يريد بورقة ويضعها أمام رئيس الفريق.
3. كاتب للمعلومات التي يذليها المستجوب ودوره مجرد كتابة المعلومات التي يذلي بها المستجوب على أن يكون متخذاً جانباً بحيث لا يشعر المستجوب بذلك.

على الرغم من أنه ليس كل ضابط يستطيع القيام بعملية الاستجواب لأنها عملية تحتاج لأمر لابد من توافرها في الشخص القائم بعملية الاستجواب مثل عدم الإحساس بالنقص أو العظمة أو يكون على قدرة عالية من التذكير والتركيز - الهدوء وقليل الانفعال وأن يتمتع بالصبر والمقدرة على استماع الآخرين وأن يكون على درجة عالية من الذكاء حتى يتسنى له توليد الأفكار التي تخص موضوع الاستجواب وأن يكون على مستوى قانوني وهذا أمر هام لابد من توافره في الضابط القائم في عملية الاستجواب وأن يكون قادراً على إدارة المناقشة مع المستجوب.

محاذير الاستجواب:

وتتلخص هذه المحاذير في الآتي:

1. عدم التوتر وتجنب معاداة المستجوب:

حيث أن المستجوب برئ حتى يثبت إدانته فلا يجوز من فريق الاستجواب أن يكن العداء للمستجوب خشية توجس المستجوب بخيفة تجعله يفقد الثقة في التعامل مع فريق الاستجواب الأمر الذي يؤدي إلى عدم الإجابة أو الإنكار المطلق نتيجة العداء الذي لزم المستجوب لشعوره بالعداء من قبل فريق الاستجواب ولا يكون رئيس الفريق عصبي المزاج أو في حالة لا تسمح له في الاستجواب خاصة أمام المستجوب.

2. عدم تلقين المستجوب :

أي يمنع على رئيس فريق الاستجواب من تقديم أي معلومات للمستجوب سواء على المجرم أو مسرح الجريمة أي أن الجاني وحده يعرف هذه المعلومات الخاصة بالجريمة وقد لا يكون المستجوب الجاني وبتردد المعلومات قد يصبح يرددتها ويعيدها لفريق الاستجواب من أجل التخلص من الاستجواب وإنهاء الأمر.

3. عدم تكملة العبارات للمستجوب:

على فريق الاستجواب أن لا يقوم بتكملة العبارات التي يتوقف عندها المستجوب بل لابد أن يترك حتى يستكمل معلوماته دون أي تدخل من فريق الاستجواب أو أي مقاطعة.

4. عدم تقديم أي وعود غير صادقة:

قد يلجأ فريق الاستجواب إلى إعطاء وعد للمستجوب بأنه سوف يخلي سبيله إذا اعترف بالواقعة وقد يكون من الجرائم الجسيمة التي يكون الحكم فيها لمدة طويلة وهنا إما أن نصطدم بمجرم خطير يعرف مثل هذه الأساليب ويكشف الكذب في بداية الاستجواب وبالتالي يفقد ثقته بفريق الاستجواب، وأما أن نكن أمام شخص غرر حديث عهد فيعترف أملاً بالوعد ثم يفاجأ بتوقيع العقوبة فيخرج بعدها ناقماً على المحقق ومن ثم على المجتمع، حيث يصبح من المجرمين الخطرين.

5. عدم تضليل المستجوب:

وذلك عندما يوهم رئيس فريق الاستجواب ببساطة الاتهام المنسوب إليه وبساطة العقوبة، فقد يلجأ المستجوب بناءً على ذلك إلى الاعتراف تخلصاً من إكراه وقع عليه في حين قد يكون بريئاً.

6. عدم تحقيق المستجوب:

الأمر الذي يجعله يكن العداء لفريق الاستجواب وبالتالي لا يمكن الحصول على معلومات طرفه.

7. عدم السماح للمستجوب بالتعالي على فريق الاستجواب:

يجب ألا يسمح رئيس فريق الاستجواب للمستجوب بالتعظيم والتعالي على فريق الاستجواب لأنه سيشعر بالتالي إلى أنه لا يمكن الحصول منه على معلومات أي عدم السماح له بالشعور بالعظمة مهما كانت وظيفته.

8. لا يجوز تعرية ونشر ما يدور في الاستجواب بين الناس: خاصة في القضايا المتعلقة بالشرف لأن ذلك يؤدي إلى ارتكاب جرائم إضافية.

9. يجب الدخول في مراحل الاستجواب على مراحل منطقية ومحسوبة :

أي لا بد من عرض المعلومة على الشخص المستجوب في الوقت المناسب ومن خلال سير الأحداث والمعلومات أي لا بد وأن تكون الأحداث متسلسلة من البداية إلى النهاية وليس العكس ودون انقطاع.

10. لا يجوز لفريق رئيس الاستجواب أن يتحيز لأي موقف: وذلك بأخذه موقف المؤيد بفكرة أو لشخص أو إجراء محاولاً طوال فترة الاستجواب من تحيز الفرصة لأي معلومة تؤيد موقفه.

11. التعصب:

كما لضابط المباحث القائم بعملية الاستجواب الذي يعتنق فكرة التعصب القومي ويرفض تماماً أي تعصب ديني وبالتالي نجده أتخذ موقف مسبق ضد رجل الدين المائل المائل أمامه لمجرد أنه رجل متدين.

12. يجب على الضباط القائم بعملية الاستجواب أن لا يتطرق إلى أمور غير صحيحة تجعله أمام الشخص المستجوب.

13. لا يجوز لرئيس فريق الاستجواب التوقف عن الاستجواب إلا في حالات ضرورية مثل:

تعرض المستجوب لظرف طارئ مثل الإغماء القوي - ضيق التنفس - إسهال - مواعيد أداء الصلاة، أما إذا كان المستجوب في محل استجابة لمناورة رئيس فريق الاستجواب أي في مرحلة السخونة فلا يجوز تركه حتى يبرد وبالتالي يصعب الحصول على معلومات، كذلك الحال في لحظة انهيار المستجوب وبكائه لا يجوز تركه نهائياً لأنها تأتي مرة واحدة أثناء الاستجواب ولا تعود ثانية لذلك يجب أن تستمر هذه الفترة.

14. لا يجوز التفرع إلى مسائل فرعية:

أي أمور لا علاقة لها بالشخص المستجوب حتى لا نصل إلى متاهات الجميع بغنى عنها بل لابد من التركيز على أمور أساسية مع المستجوب.

15. يجب عدم التسرع في إنجاز القضية :

وذلك من قبل فريق الاستجواب فإن ذلك سيؤدي إلى عدم استكمال الأدلة التي ترتبط بالعملية الاستجوابية.

16. لا يجوز لرئيس فريق الاستجواب أن يميل إلى التباطؤ في العملية الإستجوابية :

كعدم الإحساس بالوقت كما يؤدي عملة بتثاقل شديد فالعمل الذي ينجزه غيره بدقائق يحتاج منه إلى ساعات أي برود أعصاب.

17. لا يجوز لرئيس فريق الاستجواب أن تتأثر مشاعره
بالمستجوب :

حيث يتحول الضابط إلى خصم للمستجوب، حيث أن
المستجوب يسعى لذلك ليضع الضابط في مواجهة شخصية حتى
يسير في الاتجاه الغير الصحيح خاصة إذا كان الضابط سريع
التوتر.

18. لا يجوز لرئيس فرق الاستجواب أن يقوم بتلقيين أقوال
ووقائع غير صحيحة للشخص المستجوب.

وسائل الاستجواب:

أولاً: الاستجواب عن طريق التخدير (مصل الحقيقة):

وهو عبارة عن مركبات بحقن تعطى بالوريد ببعض
المركبات حيث يعتبر بعدها الشخص قابلاً
للإحاء SUGGESTIBLE ECOMES MORE أي أن
المصل هو بمثابة وسيلة تحقق إمكانية التحليل النفسي وهذه الحقن
تسبب:

-شعور بالصفاء.

- شعور بالانشرائح ثم الشعور بالمودعة.

- يفقد الشخص السيطرة على نفسه ويصبح ثرثاراً يناقش أفكاره
ومعاناته الخاصة، وهنا لا يمكن القبول بهذا الاعتراف الذي يدلي
به المستجوب أثناء تخديره وذلك للأسباب التالية:

1. عدم تمتع الشخص الواقع تحت هذا التخدير بحرية الإرادة والاختبار.

2. عدم قدرة الشخص الواقع تحت هذا التخدير أن يدافع عن نفسه.

ثانياً: الاستجواب تحت تأثير التنويم المغناطيسي:

وهو عبارة عن نوع من النوم لبعض ملكات العقل الظاهر نوماً صناعياً عن طريق الإيحاء بفكرة النوم. كما يتجه البعض إلى استخدام التنويم المغناطيسي في الاستجواب لمواجهة التطور في الأسلوب الإجرامي. حيث أن له أثر فاعلاً على شخصية المستجوب يمكن عن طريقة استدعاء المعلومات والأفكار متى كانت عميقة في الوجدان ولا يمكن الوصول إليها بواسطة الاستجواب العادي.

عيوب هذه الطريقة:

1. أنها تلغي الإرادة الحرة للشخص (محل الاستجواب) (المنوم).
2. لا يستطيع الدفاع عن نفسه.

ثالثاً: الاستجواب بواسطة جهاز كشف الكذاب :

وهو عبارة عن جهاز آلي يعمل بالكهرباء بغرض الكشف عما يكمن بداخل المستجوب وذلك عن طريق ردة الفعل الذي يظهره من خلال الأسئلة الموجهة إلى مستجوب والتي تؤدي إلى انفعالات المستجوب فتظهر عن طريق مؤشرات هذا الجهاز والتي تسجل عن طريق سرعة التنفس ونبضات القلب وضغط الدم.

عيوب جهاز كشف الكذب في الاستجابات :

1. يسبب إكراه معنوي ويؤثر على نفسية المستجوب خاصة عندما يعرف المستجوب أن هذا الجهاز يقرأ الأفكار التي يحرص على كتمانها.
 2. قد يؤدي إلى التسبب في أمراض القلب واضطرابات الجهاز التنفسي.
 3. بلادة الحس لدرجة عدم الانفعال.
- وعليه يمكن القول لنجاح العملية الاستجوابية يتوجب على فريق الاستجواب أن يكون على دراسة علمية في أصول التحقيق الفني أي ليس كل إنسان بإمكانه إجراء التحقيق لما يتطلبه من علوم قانونية وتدريبات وعند إجراء الاستجواب لابد من اللجوء إلى الأمور القانونية التي لا تبطل الإجراءات خاصة عند أفراد المباحث الجنائية، أي لابد أن يكون فريق الاستجواب مجتمعاً في رئاسة وأن يكون ملماً بكل جوانب القضية المراد البحث عنها وملماً بشخص المستجوب وعنده الكثير من الدلائل والآثار التي قد تدّين الشخص المستجوب في سؤاله حيث أن استجواب المباحث يكون شفويّاً.

مراحل الاستجواب:

أولاً: مرحلة التحضير للاستجواب :

لكي يتمكن الضابط المكلف بالاستجواب من نجاح عملية الاستجواب واعتراف المستجوب لابد له أن يقف على ظروف وقائع الجريمة المراد كشفها ثم عليه إثبات الأدلة الموجودة بحوزة الشرطة، ومن العار أن يتوقف الضابط المكلف بالاستجواب ليسأل عن مدى صحة المعلومات التي يقدمها المستجوب فعندها يتأكد الشخص المستجوب أن الضابط المكلف لا يعرف الكثير عن الواقعة لذلك قبل البدء بالاستجواب لابد على الضابط المكلف بعملية الاستجواب أن يحضر التالي:

1. مادة البيانات وذلك من خلال

- دراسة مسرح الجريمة دراسة واسعة.
- أخذ جميع الشهادات من الشهود وأن تكون بحوزته وقت الاستعمال.
- فحص ودراسة كامل تفاصيل الواقعة.
- ساعة وتاريخ الجريمة.
- نوع الجريمة.
- أن يحفظ كل البيانات شفويًا.

2. التعرف على الشخص المطلوب استجوابه :

لتحقيق ذلك لابد أن يشعر المستجوب بأن الضابط لديه الكثير عن المستجوب وعن الواقعة وتفاصيلها وذلك من خلال المعرفة بالآتي:

- اسم المستجوب بالكامل، تاريخ ميلاده، مؤهله العلمي، عمله، حالته الاجتماعية.
- أصدقائه.
- الأماكن التي يتردد عليها.
- عاداته ومميزاته: متوتر، ضعيف، سوي، ثابت الأعصاب... الخ.
- المعلومات الجنائية المسجلة عنه.
- تصرفاته من خلال المحقق ونقاط الضعف عنده من خلال تحقیقات سابقة إذا كان من أصحاب السوابق.
- علاقته بالحادث مشتبه به، شاهد، أو مجني عليه.
- هل له علاقات نسائية ونوع العلاقة.
- معتاد السهر ليلاً وأين.

3. مكان الاستجواب :

أفضل مكان للاستجواب إحدى المكاتب المنفردة التي لا يتردد عليها أحد حيث أن دخول الأفراد على المستجوب أثناء فترة الاستجواب يشجع المستجوب على عدم الإدلاء بالمعلومات، حيث أن الكثير منهم يرغب في الإدلاء بالمعلومات أمام شخص واحد، بالإضافة إلى أن كثرة التردد على المستجوب تقطع تسلسل الأفكار

التي يدلي بها وتجعل له مجال للمراوغة وتضليل الضابط المكلف بالاستجواب.

كما أنه لابد من توافر الحيلة التامة لدى الضابط المكلف بالاستجواب وذلك خوفاً من أن يعتدي المستجوب عليه، لذلك لابد أن يفتش المستجوب قبل البدء بالاستجواب وأن ترفع مادة البينات من أمامه حتى لا تكون عرضة للإتلاف من المستجوب.

ثانياً: مرحلة البدء بالاستجواب :

1. عند تجميع كل المعلومات السابقة على الضابط المكلف بالاستجواب أن يبدأ بسؤال المستجوب بالأسئلة المطلوبة على أن يطلب من المستجوب الإجابة تفصيلاً ويترك المستجوب بسرد إجابته دون تعليق من أحد.

2. للبدء بالمرحلة الثانية بالاستجواب لابد من عمل مقارنة بين الأسئلة التي سأل بها وإجابته فإذا كان هناك تطابق بين المعلومات المتواجدة طرف الضابط المكلف بالاستجواب وإجابات المستجوب فلا توجد أي مشكلة والأمر ينتهي بصدق المستجوب، أما إذا كانت إجابته لا تتطابق مع المعلومات فهنا لابد من الرجوع للفحص عن صحة المعلومات وعن صحة أقوال المستجوب ربما يعود ذلك لصدق المستجوب وهناك تطابق أسماء، ولكن إذ كان بعض الإجابات صحيحاً والبعض نسبياً لا يتطابق والمعلومات المتوفرة فهنا على الضابط المكلف بالاستجواب أن يستكمل معلوماته من خلال فريق المباحث الجنائية المكلف بجمع المعلومات وعند

حصول الضابط المكلف بالاستجواب على التحريات الجديدة عليه مواجهة المستجوب بنتائج التحريات التي تفيد أن المستجوب على صلة بالجريمة.

3. وفي هذه المرحلة والأخيرة وعند إنكار المستجوب على الضابط أن يوجه الاتهام مباشرة إلى المستجوب، كما يقول أنت الذي ارتكب الجريمة فإذا اعترف المستجوب بالواقعة عليه سرد تفاصيل الواقعة على أن تكون مطابقة للواقع.

الباب الثاني

الظواهر الإجرامية وطرق البحث الجنائية فيها

مقدمة :

منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الكون وخلق ادم وأمر
الملائكة أن يسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس الرجيم رفض كما أمرنا
الله سبحانه وتعالى لقوله :

{فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ
السَّاجِدِينَ} الحجر 31-30

ولقوله تعالى :

{قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} الحجر 39
فقد تكون للظواهر الاجتماعية ما تشكل سلوكا إجراميا في مجتمع
ما بينما قد تكون غير ذلك في مجتمع آخر ، وقد تكون في فترة
زمنية يمارسها الناس مثل قتل الأولاد والبنات في حكم الجاهلية
كان أمرا شائعا بين الناس خوفا من الفقر والعلو في قتل البنات ثم
حرمها الإسلام بعد ذلك .

لقوله تعالى :

{قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٌ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا
تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي
حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} الأنعام 151

في غياب تطبيق حكم الله في الأرض أصبح واضحا انتشار
الجريمة في المجتمعات فكان الاجتهاد من الكثير لوضع قوانين
وضعية لتنظيم حياة المجتمع وضبط ومحاكمة كل إنسان يخترق ما
سنه القانون أي أن القانون الوضعي أصبح ينظم العلاقات بين

الناس والمجتمع وكذلك بين الأفراد ما بينهم وأصبح كل إنسان مسئول عن مخالفته التي يحددها القانون.

تعريف الظاهرة الإجرامية:

للظاهرة الإجرامية تعريفات كثيرة ومتعددة حيث أمكن القول بأن الظاهرة الإجرامية هي عبارة عن: قيام الإنسان لفعل أو الامتناع عنه في عدة أماكن من منطقة واحدة بحيث يكون هذا الفعل أو الامتناع مخالفاً للقانون.

إن الظاهرة الإجرامية تختلف من إنسان إلى آخر ومن مجتمع لآخر وإن أسبابها متعددة ومختلفة فمنها يرجع لأسباب اقتصادية أو ناتج عن عادات وتقاليد المجتمع.

ففي مجتمعنا الإسلامي مثلاً كلما كان الابتعاد عن القيم الإسلامية كان ذلك سيؤدي حتماً إلى انحراف السلوك الإنساني.

كما أن للظروف الاقتصادية والمعيشية التي يمر بها الفرد والمجتمع من فقر لها الأثر الكبير في الانحراف الإجرامي كالسرقات - الاتجار بالمخدرات... الخ.

كما أن لوسائل الإعلام الأثر الكبير في نمو السلوك الإجرامي لدى الإنسان خاصة الشباب من مقتبل العمر لأنه يسعى إلى تقليد الكثير في كل ما ينصب أمام نظره لاسيما ما يعجبه منه خاصة إذا كان في الأفلام والمسلسلات أن المجرم يمثل دور البطولة وله من الأساليب الكثيرة الناجحة في ارتكاب الجرائم.

كما أن للعادات والتقاليد الأثر الكبير في تولد السلوك الإجرامي خاصة في المجتمع العربي مما يسود في كثير من القرى طابع الأخذ بالتأثر لا يتركون مجالاً لتنفيذ القانون.

وأيضاً كما أن عملية انتخاب المخاتير للعشائر والقبائل وما يحصل من نزاعات ومشاجرات قد تسبب في سقوط قتلى وهنا تبدأ الكارثة بتوليد السلوك الإجرامي لدى الآخرين بالانتقام.

ومع تطور الأساليب والوسائل في مكافحة الجريمة الناتج عن تطور الجريمة رغم أنها تتشابه في كثير من الأحيان وإن اختلفت الجناة إلا أن الجناة ما زالوا يواكبون العصر في تطوير أنماط جرائمهم فأصبح الانتقال إلى نوع آخر من الجرائم الذي لا يحتاج إلى المجهود العضلي كما هو سائد في جرائم القتل والسطو فبعضهم يتجه إلى العمليات سريعة الربح مثل صناعة العملات المقلدة والأوراق المزورة كما أنه هناك ما يسمى بالجريمة المنظمة التي تشكل دولة مخالفة للقانون بداخل دولة القانون. ولكل هذا نجد أن هذه العصابات الإجرامية تتخذ أوكاراً لها وبؤراً للعمل من خلالها.

الفصل الأول

دور الشرطة والجمهور في مكافحة الجريمة

لما كان للجريمة من تطور كان حتماً على الدولة أن تضع هيئة نظامية لكبح نشاط المجرمين ففي فلسطين اختصت الشرطة الفلسطينية بهذه المسؤولية حيث حدد المشرع في نص المادة الثانية من قانون هيئة الشرطة الآتي:

تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام وعلى الأخص منع الجرائم وحماية الأرواح والأعراض والأموال، وتنفيذ ما تفرضه عليها من القوانين واللوائح من تكاليف.

وهنا يتضح من نص المادة السابقة أن المشرع قد تكفل بالشرطة بالمحافظة على النظام العام والأمن العام وخصت المادة:

- منع الجرائم وحماية الأرواح والأعراض والأموال لكل ما يعيش على أرض فلسطين وكفالة الطمأنينة لهم.
- وكذلك تنفيذ ما تفرضه عليها من القوانين واللوائح من تكاليف.

ولهذا يتطلب على الشرطة أن يكون لها سيارات وضباط وأفراد ومراكز شرطة من أجل تنفيذ هذه المهمة وكل هذا يمثل عبء على كاهل الدولة بالإضافة إلى مصاريف أخرى تستعمل إلى مطاردة الأشقياء المجرمين وكذلك مصاريف عليهم في حالة سجنهم، كل ذلك بسبب مجرم اقترف جريمة.

وبما أن كل جريمة لابد وأن يسبقها مرحلة تفكير وتحضير وأن كان كثير من المجرمين تفضحهم جوارحهم مثل الاضطرابات والقلق الذي يصيب الشخص ومن واقع معرفة ودراية الشرطة بالمجرمين وبسوابقهم الإجرامية فإن أي شيء يطرأ من تغير غير مألوف لدى الشخص يفيد الشرطة بأن هذا الشخص ينوي القيام بواقع معين أو لديه شيء ما غير مألوف، لذلك كان حتماً أن يقع على كل الشرطة العبء في اكتشاف ذلك السلوك الإجرامي لهذا الإنسان المنحرف وبالتالي تعمل الشرطة على الحد من هذا السلوك الإجرامي، شأنها في ذلك الحد شأن المجتمع بأسره الذي يقع على كاهله عبء كشف الجريمة كون المجرم يعيش وسط الجمهور وكلما زادت ثقة الجمهور بالشرطة في دورها بالحد من الجرائم له الأثر في مساعدة الجمهور في الشرطة في كشف الجرائم والقبض على كل متناول أو معرّب على القانون، لذلك كان أمراً ناجحاً من مدير الشرطة الفلسطينية بتشكيل الإدارة العامة للدوريات الخارجية في فلسطين والتي من نشاطاتها نشر قواتها على هيئة دوريات راجلة وراكبة وثابتة ومتحركة في كافة أنحاء الوطن، هذا بالإضافة إلى دوريات مراكز ونقط الشرطة حيث كان لها الأثر الكبير في نفوس الكثير من الناس بأن وجود هذه الدوريات يحد من وقوع الجرائم وأنها في خدمة الوطن والمواطن. وكذلك ما أثرت به في نفوس المجرمين من الشعور بالخوف بالاعتقاد السائد لديهم أن هذه الدوريات وجدت لمراقبتهم وعندها معلومات عنهم، لذلك نجد المجرم حتماً يترك المكان ويتخلى عن جريمته وتبدو أكثر وضوحاً

في أهمية دور الشرطة في عمليات المراقبة التي سنتطرق إليها فيما بعد.

الأسباب التي تحول دون مساعدة الجمهور إلى الشرطة:

1. سوء معاملة بعض كوادر الشرطة للجمهور: يعتبر هذا السبب من أهم الأسباب التي تزيد الفجوة بين جهاز الشرطة والجمهور والواقع أن سوء المعاملة غالباً لا تكون مقصودة من بعض رجال الشرطة والتي ترجع في معظمها إلى العديد من العوامل الضاغطة على رجل الشرطة.

2. تمثيل الكوادر الأمنية لصوت القانون وحزمة: حيث تعتمد الشرطة في رسالتها على عدد من الركائز يأتي القانون في مقدمتها باعتباره الإطار المحدد لنظام العمل الشرطي، وهو يمثل مصدر الضيق من قبل المتعاملين مع أجهزة الشرطة وكوادرها، لميل النفس البشرية إلى تحقيق ما تريد ولو بطريقة غير مشروعة ولو على حساب الغير.

3. التعسف الإجرائي اتجاه بعض طوائف الجمهور.

4. تحمل الشرطة تبعات سخط الجماهير عن أي أعمال لأي جهاز من أجهزة الدولة المختلفة باعتبارها تمثل مظهر الدولة.

5. سوء فهم الجمهور للسياسة الأمنية: في كثير من الأحيان بسبب إحاطتها بالسرية الأمر الذي يترتب عليه عدم تعاون الجمهور مع الشرطة.

6. استهلاك الجمهور في مشكلات حياته اليومية: الأمر الذي يترتب عليه أضعاف حماسه اتجاه مقومات نجاه السياسة الأمنية.

7. عدم اقتناع الجمهور بدوره الأمني: أما بسبب عدم تعريفه به مسبقاً وإما خوفاً من تبعات ممارسته له نتيجة اقتناعه من توقع تبعات سيئة إذا ما تطوع لأداء دوره في الأمن الأمر الذي يجعله يتردد في ممارسة هذا الدور.
8. تعالي بعض رجال الشرطة على الجمهور أثناء ممارستهم لمهامهم اليومية.

دور البحث الجنائي في منع الجرائم:

أي لا تضيق فرص حدوث الجريمة ومن ثم عدم تهيئة الظروف المناسبة للمجرم لارتكاب جريمته للسعي لإفساد كل التدابير الإجرامية التي يحاولها المجرم وعلى كل حال يمكن القول أن إجراءات المنع تتلخص بالآتي:

1. تحديد أماكن وأوقات ارتكاب الجريمة.
2. تحديد ومعرفة نوعية الأشخاص الذين يرتكبون الجريمة وذلك من حيث سنهم ومستواهم الثقافي وأسلوبهم الإجرامي.
3. لابد أن يتدارك ضباط المباحث ويتوقعوا حدوث الظواهر الإجرامية قبل وقوعها حتى يتسنى إفشال ذلك من خلال وضع كافة استعدادات الشرطة لمحاربة الظواهر الإجرامية.
4. لابد وأن يكون طرف ضباط المباحث الكثير من المعلومات المسبقة عن الكثير من الجرائم التي ينتظر حدوثها.
5. الاستمرار في مراقبة المجرمين والمشتبه بهم.
6. الاستمرار في مراقبة الأماكن التي يتردد عليها المجرمين.

7. لابد من توافر إجراء ظروف المصالحات بين الناس وذلك لما يتمتع به مجتمعنا العربي من القبلية في كثير من المناطق وعادات الثأر والمشاجرات التي قد تتوسع ويؤدي في النهاية إلى قتل أحد الأطراف.
8. لابد من الإكثار من الحملات التفتيشية والمداهمات على أوكار الأشقياء والمجرمين التي لابد وأن يسبقها تحريات دقيقة.
9. لابد من توافر الإمكانيات لسرعة انتشار الشرطة وسرعة وصولها للحادث وهذا أمر يؤدي إلى شعور الناس بالأمن والسكينة.

المبحث الأول

الكمين

يعتبر الكمين هو أحد الأساليب التي تلجأ إليها الشرطة للقبض على المجرمين في طريق أو مكان مسرح الجريمة أو مكان سكنهم.

تعريف الكمين الأمني:

هو عبارة عن قوة مسلحة للشرطة يتناسب عددها مع طبيعة الكمين ونوعه ومكانه هذه القوة تتخذ من مكان معين - في الأماكن المبنية أو على الطريق - مكن لها تترصد فيه بعض الخارجين عن القانون فتفاجئهم لضبطهم أو منعهم من ارتكاب جريمة ما وضبط ما قد يكون معهم من أسلحة أو مسروقات أو ممنوعات ونضيف بناءً على معلومات مسبقة من أجهزة البحث الجنائي.

وعلى ذلك يمكن القول أن عناصر الكمين تتلخص بالآتي:

شروط تكوين الكمين:

1. لابد من وجود قوة من الشرطة تتوافر بها الشروط التالية:

- أن يتم اختيار هذه القوة الشرطية بعناية وتدريب على مثل هذه المهمات.
- أن تكون القوة على مستوى عال أو جيد من اللياقة البدنية والقدرة على الاشتباك والدفاع عن النفس.
- المقدرة على استخدام السلاح والأجهزة الحديثة.
- أن تكون على دقة في الملاحظة.
- أن تكون لها القدرة على سرعة الاختفاء.
- أن تكون دائماً على مستوى عال من المعنوية.

2. لابد أن تكون هناك معلومات مسبقة بناءً على تحريات

المباحث مثل:

- مكان وزمان الجريمة.
- عدد الجناة وتسليحهم.
- الطريق الذي سيسلكه الجناة ووسائل انتقالهم.
- الأماكن التي يأوي إليها الجناة والمداخل والمخارج المؤدية إليها.

3. عناصر نجاح الكمين وتتلخص في الآتي:

- مراقبة الأشخاص المحتمل توافدهم على مكان الحادث أثناء عملية التنفيذ لاحتمال أن يقوم أحد الجناة بمحاولة التخلص من جسم الجريمة عن طريق هذا الشخص.
- سرعة الانقضاض على الجناة مع استعمال أهم شرط لنجاح الكمين وهو عنصر المفاجأة لما يترتب عليه من إرباك الجناة مما يسهل عملية ضبطهم.
- بمجرد إلقاء القبض عليهم لابد من تفتيشهم وتجريدتهم من أي سلاح يحملونه مع مراعاة ضبط جسم الجريمة إن أمكن.
- تجنب القوة واستعمال العنف قدر الإمكان.
- تجنب التصرفات الاستفزازية التي قد تثير عليهم المواطنين.

المبحث الثاني المراقبات

تضمن قانون مراقبة سلوك المجرمين سنة 1944م القانون والإجراءات المتعلقة بمراقبة سلوك المجرمين.

فإذا وجهت تهمة لشخص بإرتكاب جرم في سياق محاكمة جزيئه واقتنعت المحكمة بثبوت الجرم لكنها رأت من الملائم الإفراج عن المجرم ووضعه تحت المراقبة ناظرة بعين الاعتبار إلى ظروف القضية بما في ذلك أخلاق المجرم وسوابقه وعمره وبيئته البيئية وحالته الصحية أو العقلية وماهية الجرم وأية ظروف مخففة ارتكب الجرم فيها يجوز للمحكمة ..(المادة-3).

- أ- أن تدين المجرم وأن تصدر أمراً بوضعه تحت المراقبة أو.
 - ب- أن تصدر أمراً بوضعه تحت المراقبة دون أن تتصدى لإدانته.
- وسنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:
- أولاً: استخدامات المراقبة.
 - ثانياً: أنواع المراقبة.
 - ثالثاً: حيل كشف المراقبة.

أولاً: استخدامات المراقبة :

قبل كل شي لابد وأن نعرف معنى المراقبة التي تعتبر من أوثق وسائل جمع المعلومات لدى أجهزة الأمن لأن المعلومات تستقى مباشرة من مصادرها الأصلية وبالتالي فهي تتيح لفريق البحث الوقوف على أدق التفاصيل بسلوك الشخص أو المكان المراقب هو ما يسمى بالهدف وعليه فالمقصود بالمراقبة هو الملاحظة السرية أو العلنية لشخص أو مكان، وقد تستخدم المراقبة في عدة أغراض نذكر منها:

1. **الحصول على أدلة:** ويتم ذلك عبر مراقبة هدف للحصول على معلومات مباشرة أو عن صلته بجريمة أو بآخرين ارتكبوا جريمة أو أفراد يعدون لارتكاب جريمة.
2. **منع الجريمة:** ويتم ذلك عبر مراقبة شخص مهدد بالقتل أو توافرت معلومات عن احتمال قتله.
3. **معرفة نشاط أصحاب السوابق:** ويتم ذلك بوضع أشخاص معينين تحت المراقبة بناءً على معلومات وتحريات تشير إلى قيامهم بنشاط إجرامي مثل: ذوي السمعة السيئة - عملاء الأشياء المسروقة - تطوير وتأكيذ معلومات سبق الحصول عليها من مصدر آخر كالمرشدين - الحصول على أدلة لاستصدار إذن تفتيش - المفرج عنهم - تجار المخدرات.

4. وقد تستخدم المراقبات لحماية ضابط يعمل تحت ساتر وسط نشاط إجرامي معين أو لحماية مجموعة أمنية مكلفة بمهام سرية في منطقة ما.

ثانياً: أنواع المراقبات :

وتنقسم وفقاً للآتي:

أنواع المراقبات من حيث الحركة:

1. المراقبة الثابتة:

وهي عبارة عن نقط ارتكاز ثابتة أمام محل سكن أو عمل الهدف تحت غطاء أمني يتناسب مع طبيعة المكان ومن صورها (الأكشاك الخشبية- استئجار شقة في نفس المنطقة- نقطة حراسة ثابتة) وتستخدم هذا النوع من المراقبات إذا ما كان الهدف يقيم في منطقة ذات مخارج عدة واتجاهات متباينة ويصعب على طاقم المراقبة الوقوف في الطريق الموجود به محل إقامة الهدف، والهدف من نقطة المراقبة الثابتة هي تحديد اتجاه الهدف وأخطار طاقم المراقبة به، كما يمكن استخدام هذه الوسيلة إذا ما صعب وضع نقطة ارتكاز واحدة وذلك بتوزيع عدة نقاط للارتكاز على مداخل الطريق المؤدية إلى مسكن الهدف وتستخدم في مثل الحالات التالية:

أ. تستخدم في معرفة نوع النشاط الذي يجري في مكان معين مثل المنازل التي تدار بها اجتماعات سرية مخالفة للقانون.

ب. للتأكد من تردد أشخاص معينين على مكان معين وعلاقته بالمكان.

ج. في حالة وجود قوات أمن سرية تتم المراقبة لحمايتها.

2. المراقبة الثابتة المتحركة:

وهي مراقبة ثابتة في الأصل ولكن بحكم غطاء أمني معين يتناسب مع المنطقة تستطيع الحركة في دائرة محددة تخدم مجال عملها مثل بائع متجول - بائع صحف - ويستخدم في المناطق التي لا يمكن فيها استخدام أجهزة الاتصالات اللاسلكية فهمة المراقبة الثابتة هي تحديد اتجاه الهدف وأخطار طاقم المراقبة للانتقاطه، ويتفرع منه المراقبة عن طريق:

- تسليم المحاور: أي وجود أكثر من نقطة ثابتة متحركة في نقطة معينة تتميز بكثرة مخارجها ومدخلها واتجاهاتها المتباعدة فيتم توزيع عدد من الأفراد على كافة محاور المداخل والمخارج للسيطرة على اتجاهات الهدف ويتميز هذا النوع بأن كل نقطة تتابع الهدف لحين تسليمه للنقطة التي تليها باستخدام الإشارات الأمنية إلى أن يصل الهدف إلى طاقم المراقبة.

3. المراقبة المتحركة :

وهي التي تتحرك بتحرك الهدف وتنقسم إلى:

أ. المراقبة الراجلة: وهي التي تتم سيراً على الأقدام.

ب. المراقبة الراكبة: وهنا يكون الهدف مستعملاً وسيلة لانتقلاته نذكرها على النحو الآتي:

1. المراقبة بالسيارة:

وهنا تستعمل السيارة كوسيلة للمراقبات عندما يستعمل الهدف سيارته الخاصة أو سيارة أجرة ولا بد أن تكون السيارة من السيارات الغير مميزة وأن تتميز أيضاً بشروط الأمن والمتانة بما يجب أن تكون مجهزة لاسلكياً ولا يوضع في مكان ظاهر، كما يمكن أن توضع كاميرا تصوير في مصابيح السيارة، كما يجب أن تكون سيارة المراقبة أقوى من حيث المتانة من سيارة الهدف، كما يجب ألا تكون السيارة بها أشياء تثير الشك حولها.

وكذلك الحال إذا وقفت عند الحواجز الأمنية يجب ألا تقف بطريقة تدعو الشك فيها وأن يكون السائق على دراية بالشوارع ولهذا النوع أسلوبين من المراقبة.

الأول مباشر: ويكون عن طريق متابعة الهدف بسيارة واحدة أو أكثر من سيارة وفي نفس الشارع.

الثاني المتوازية: وتستخدم في مراقبة الشوارع المتوازية في اتجاه سيارة الهدف لعدم كشف المراقبة أو لتغيير سيارة المراقبة بأخرى وذلك حسب جدول زمني معين.

2. المراقبة بالدرجات النارية:

وهي من أهم مكونات أطقم المراقبات لما لها من أهمية في متابعة الهدف في الطرق المزدحمة وعند تعمدته تغيير اتجاهه حيث يسهل نقلها من اتجاه إلى آخر، كما تلعب دور رئيسي في التنسيق

بين سيارات المراقبة كما يجب أن تكون الدراجة البخارية مجهزة لاسلكياً، ويجب أن تكون الدراجة من أنواع الدرجات التي ينتشر استعمالها في المنطقة.

3. المراقبة بالدرجات:

تعتبر الدراجات من الوسائل المعاونة في المراقبة خاصة في الشوارع الضيقة والمزدحمة بالماراة.

4. المراقبة بالطائرات:

وتستخدم الطائرات للمراقبة في المناطق الوعرة والأراضي الصحراوية وذلك للوقوف على حركة الهدف، وبالتالي فالطائرات تستخدم كعنصر إرشادي للمراقبة الأرضية فتعطي معلومات عن مداخل ومخارج المنطقة والطرق التي يسلكها الهدف عن طريق الاتصال اللاسلكي.

أنواع المراقبة من حيث الزمن:

1. المراقبة محددة المدة: وهي التي يتم فيها تحديد أوقات معينة لمراقبة الهدف.

2. المراقبة المستمرة: وهي التي تمتد فيها المراقبة حتى انتهاء المهمة التي وضعت من أجلها المراقبة وهي تستلزم وجود عدة أطقم للمراقبة وغالباً ما يلجأ إليها إذا كان هناك ما يدب على أن نشاط الهدف سيؤدي إلى ارتكاب جرم خطير.

3. **المراقبة المتقطعة:** وهي التي توضع على الهدف في أوقات معينة سواء كانت محددة بساعات أو أيام، خاصة عندما يكون الهدف شديد الحرص.

أنواع المراقبة من حيث الشكل وتنقسم إلى:

أ. المراقبة الفردية:

وهي التي يقوم بها شخص واحد وقد يعني في بعض الأحيان بالفرد أي طاقم المراقبة بالكامل والذي يتكون من سيارة مجهزة بقائدها- دراجة بخارية- عدد من أفراد المراقبة وقائدهم- على أن يتم ربطهم ببعضهم البعض بغرفة عمليات واحدة.

ب. المراقبة المزدوجة:

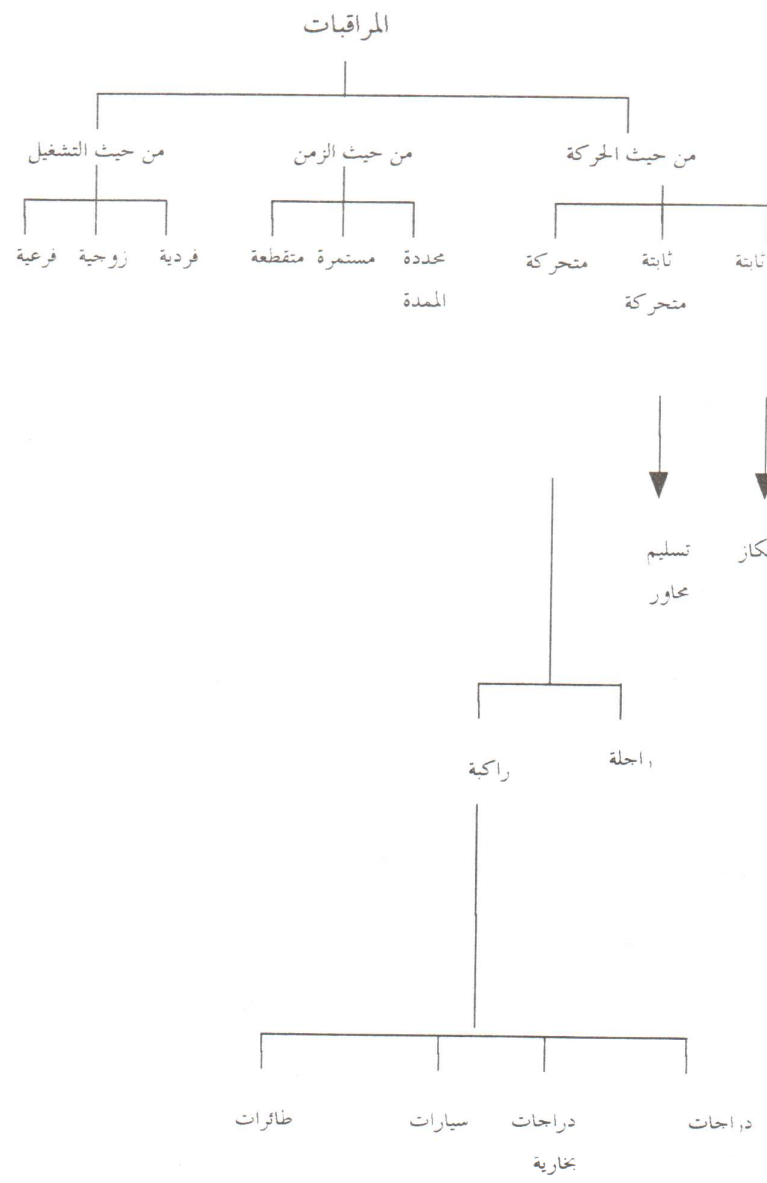
وهي التي يقوم بها شخصان أو طاقمين للمراقبة يتبادلان المراقبة بمرونة تامة تحت قيادة أيهم أقدم، وتستخدم هذه الطريق للأهداف التي تكثر من حيل الكشف للمراقبات للإفلات من المراقبة وتستخدم لتأمين سلامة المراقب.

ت. المراقبة الثلاثية:

وهي تتم بموجب ثلاثة أشخاص وتستعمل لمراقبة الخطرين حيث يتبادل القائمون بالمراقبة مواقعهم وتستخدم أيضاً في حالة ما إذا أجرى الهدف اتصالاً بشخص غير معروف لطاقم المراقبات ويرى قائد المراقبات أهمية هذا الاتصال فبالنالي عليه أن يفرز من أفراد المراقبة من يقوم بتحديد شخص هذا الاتصال.

4. المراقبة من حيث الأسلوب وتنقسم هذه المراقبة إلى نوعين وهما:

- أ. المراقبة السرية: وهي النوع الشائع للمراقبات.
- ب. المراقبة المكشوفة: ويقصد من وراءها أشعار الهدف أنه مراقب بقصد إزعاجه أو تحديد نشاطه.



ثالثاً: طرق وحيل كشف المراقبات:

أ. أساسيات في المراقبات:

1. الهدف يستقل سيارة أجرة: يجب على المراقب أن يتصل مباشرة بطاقم المراقبة الراكبة وذلك بعد أن يأخذ رقم السيارة ونوعه.

2. الهدف يستقل وسيلة مواصلات عامة:

وهنا يجب على المراقب أن يركب من الباب الثاني حيث يجلس خلف الهدف أما إذا كانت الوسيلة قطار أو طائرة والمسافة طويلة فلا بد من تحديد مكان الوصول لإكمال عملية المراقبة إذا لم يستطع مواصلة الركوب في نفس الوسيلة.

3. دخول الهدف مبنى متسع جداً أو صغير:

فهنا يجب على أفراد طاقم المراقبة تأمين مخارج ومداخل المبنى حتى لا يفلت الهدف عند خروجه من المبنى مع إدخال فرد واحد من الطاقم وراءه ليتمكن من معرفة المكان الذي سيتردد عليه الهدف. أما إذا كان الهدف داخل المبنى صغير فهنا يتوجب على الطاقم جميع المعلومات لمعرفة المكان الذي دخل به الهدف ولا يتم إدخال أحد خلفه في المبنى حتى لا يكون ذلك طريقة للهدف للكشف.

4. دخول الهدف مكان عام:

ويقصد بالمكان العام أي المكان المزدحم كالسوق العام وهنا يدخل كل أفراد طاقم المراقبة خلفه. أما إذا كان المكان العام مقهى فيدخل أفراد الطاقم خلفه إذا كان المقهى مزدحم على أن يتم جلوس أفراد الطاقم بعيداً عن نظر الهدف، وهذه المسألة تقديرية ترجع لظروف المكان ويقدرها الضابط المسئول عن المراقبة وقد يبقى بعض الأفراد خارج المقهى.

5. دخول الهدف مصعد كهربائي:

وهذه ترجع إلى ظروف المصعد هل به آخرون؟ أم لا؟ على كل حال فلا يجب أن ينفرد مراقب داخل المصعد على أن ينزل المراقب في الطابق الذي يعلو الهدف وإذا لم يستطع التمييز ينزل في آخر دور وينزل بعدها بواسطة السلم أي لابد أن يتم تحديد الدور الذي سينزل به الهدف حتى ينزل المراقب في الدور الذي يليه.

6. وقوف الهدف أمام فاترينه عرض المحلات أو أمام مرآة:

فهنا يجب على طاقم المراقبة عدم الوقوف خلفه بل عليهم أن يتخذوا زوايا للوقوف فيها حتى لا يتمكن الهدف من كشف أماكنهم.

7. الهدف يجري اتصال:

في هذه الحالة على طاقم المراقبة أن يبذل قصارى جهده لمعرفة هذا الشخص، وكما قلنا سابقاً في المراقبة الثلاثية فقد يفرز أحد أفراد الطاقم لمراقبة هذه الشخص الجديد.

8. الهدف يغير من سرعته فجأة:

أي أن الهدف يغير من مشيه العادي فجأة كالجري فلا يتوجب على طاقم المراقبة الجري وراءه بل لابد أن يتركه ويستعمل وسيلة ثانية راكبة خوفاً من أن يكون الهدف لجأ إلى مثل هذه الطريقة لأنه كشف فريق المراقبة أو قد تكون طريقة خداعية ليعرف من سيجري خلفه.

ب. حيل كشف المراقبات:

إن حيل كشف المراقبة كثيرة وهامة نذكر منها الآتي:

1. حيل كشف المراقبات الراجلة:

- قد يستعمل الهدف بعض الخدع التنكرية في الشكل أو المظهر أو قد يدخل مكان ويخرج إنسان آخر له نفس مواصفات الهدف، وهذا يرجع إلى قوة الملاحظة.

- الوقوف فجأة أثناء السير والنظر للخلف وهنا لابد لفرد المراقبة الذي يسير خلف الهدف أن يستمر في السير على أن يخلفه فرد آخر ليمشي وراء الهدف.

- الدخول لشارع جانبي ثم الوقوف في الشارع فجأة وهنا لابد على الفرد الذي يسير خلف الهدف أن يستمر في السير على أن يخلفه غيره.

- الدخول في شارع مغلق.

- الدخول في مبنى والخروج من الجانب الآخر لنفس المبنى وهنا لابد أن يدرك طاقم المراقبة مدى معاينة المبنى وبسرعة من حيث أماكن الدخول والخروج ليتم تأمينها.

- انحراف الهدف مرة واحدة ومن ثم يعكس اتجاه سيره وهنا لابد لفرد المراقبة الذي يسير خلف الهدف أن يستمر في سيره ليخلفه آخر من الطاقم على أن يقف الثاني في مكانه متوارياً ثم يبدأ عمله مكان الأول.

- قد يقوم الهدف بإسقاط ورقة أو أي شيء على الأرض أثناء السير بحيث تبدو طبيعية ثم يلاحظ من يلتقطها، وهنا لابد أن يلتقطها آخر فرد من الطاقم.

- الاستعانة بزجاج المحلات ليرى من يمشي خلفه وهنا لابد أن يتوارى الطاقم مع السير المستمر الأول.

- قد يستعمل الهدف في مشيه السرعة تارةً وأخرى الإبطاء في المشي وهنا لابد على آخر فرد في الطاقم أن يلتقط هذه الأشياء.

2. حيل كشف المراقبات الراكبة وتتخلص في الآتي:

- عند سير الهدف بالسيارة قد يعطي إشارة ضوئية بالدخول إلى جهة اليمين أو اليسار ويسير بالدخول في الجهة المضادة، لذلك

يتوجب على سيارات المراقبة عدم إعطاء الإشارات الضوئية إلا بعد التأكد من دخول سيارة الهدف.

- قد يلجأ الهدف إلى تغيير سرعة السيارة تارة يقللها وتارة أخرى يسرعها، وهنا يتوجب على طاقم المراقبة الحفاظ قدر الإمكان على المسافة المعقولة، أما إذا حصل وإن مرة السيارة المراقبة الأولى وتخطت الهدف فلا بد عليها وأن تشعر باقي السيارات بذلك.

- قد يلجأ الهدف إلى التوقف المفاجئ في الطريق ويعمل على فتح غطاء محرك سيارته متظاهراً بأنه يفعل شيء وهنا يتوجب على السيارة الأولى أن تتخطى الهدف على أن تقف باقي السيارات في أماكن بعيدة خلف الهدف إن أمكن ذلك.

- قد يلجأ الهدف إلى التوقف المفاجئ ومن ثم يرجع للخلف فهنا على السيارة الأولى أن تستمر بالسير وتخطر باقي السيارات على أن تقف الأولى على مسافة بعيدة ترأب الهدف مع التوقف التام إن أمكن ذلك.

- قد يلجأ الهدف إلى الدخول في شارع مسدود وهنا لابد أن تخطر السيارة الأولى باقي السيارات المراقبة ومن ثم تتحول المراقبة إلى راجلة على أن لا تدخل أي سيارة في الشارع.

- قد يلجأ الهدف إلى السير في شارع جانبي والوقوف فجأة وهنا لابد على السيارة الأولى أن تستمر في سيرها على أن تخطر باقي السيارات التي يتوجب عليها الوقوف قبل الدخول في الشارع على أن ينزل منها من يرأب الهدف سيراً على الأقدام.

- قد يلجأ الهدف إلى الدوران المفاجئ في الشارع المعاكس وهنا
يوجب على السيارة الأولى الاستمرار في السير وعلى بعد معقول
بحيث لا يراه الهدف أن يعمل على الدوران لمتابعة سير الهدف أما
باقي السيارات فعليها التوقف ثم الدوران للمتابعة.

3. حيل كشف المراقبات الثابتة:

- قد يلجأ الهدف إلى الاحتكاك بنقطة المراقبة الثابتة عندما يشك
بها حتى يتمكن من ملاحظة كل التصرفات للقائمين بها، ولذلك
يتوجب على القائم بعملية المراقبة أن يعي لمثل هذا الأسلوب وأن
يعمل على كشف ثقة الهدف.

- قد يلجأ الهدف إلى دفع أحد أعوانه للاحتكاك بنقطة المراقبة
الثابتة للتعرف على الشخص، هنا يجب أن تكون مع المراقب
الثبوتية الشخصية التي يقوم بها.

الشروط الواجب توافرها بالشخص القائم بعملية المراقبة:

إضافة إلى كون المراقب يجب أن يكون من أصحاب الولاء
التام لجهاز الشرطة والدولة إلا أنه لابد أن يميزوا عن غيرهم بعدة
مواصفات نذكر منها الآتي:

1. القدرة على ابتكار الحلول وحسن التصرف دون ارتباك وخاصة
عندما يقوم بدور انتحال شخصية معينة أي سريع الحيلة.
2. أن يكون قوي الملاحظة.
3. أن يتمتع بقوة الذاكرة.

4. أن يتمتع بالقدرة الجسدية لتحمل الصعاب والمشقات.
5. أن يتمتع بسلامة الحواس وقدرته على تركيز السمع والبصر.
6. أن يتمتع بالثقة بالنفس.
7. أن يكون على معرفة بالشوارع.
8. أن يكون مظهره العام عادي وغير ملفت للأنظار فلا يكون طويل أو قصير القامة بشكل يلفت الأنظار.
9. كما يجب أثناء المراقبة ألا يرتدي ملابس غير مألوفة حتى لا يلفت الأنظار.

المبحث الثالث

التنكر

إن للتطور العلمي أهمية في مجال مكافحة الجريمة كما ذكرنا سابقاً وأن الأشقياء دائماً يسعون لتطوير أسلوبهم الإجرامي معتقدين أن أمرهم لم يكشف إلا أن تطور أساليب مكافحة الشرطة لهم كان بالمرصاد لكل المجرمين مما استوجب الجهات الأمنية والشرطية باللجوء إلى طرق التنكر لملاحقة المجرمين والقبض عليهم.

تعريف التنكر:

هو العمل على إخفاء شخصية الإنسان الحقيقية بوسائل طبيعية أو صناعية.

على ضوء ذلك ولتغيير أو إخفاء شخصية إنسان لا بد من وجود الآتي:

§ جراح أو خبير تجميل.

§ مسئول مكياج.

§ معمل أسنان.

أنواع التنكر: وتنقسم إلى الآتي:

1. التنكر الطبيعي:

أ. التنكر الطبيعي العام: وهو لا يحتاج إلى أي شيء غير طبيعي، فيلجأ المتنكر إلى تغيير ملامحه عن طريق اللحية و الشارب أو حلقهما أو ارتداء ملابس غير ملابسه كأن يتقمص دور الشحات أو الراعي أو ماسح الأحذية.

ب. التتكر الطبيعي العضوي: وهو أن يعمل الإنسان على أنه به عاهة من العاهات المستديمة كأن يتظاهر بالجنون أو العرج.

2. التتكر الاصطناعي:

وهو ذلك النوع الذي يستعمل به المساحيق والألوان والأقلام الملونة والشعر المستعار وذلك لتغير الشكل العام.

القواعد العامة التي يجب مراعاتها في عمليات التتكر:

1. يجب أن يكون الدور الذي يتقمصه الممتكر منسجماً ومسرح الأحداث.
2. يجب أن يكون ملماً بشخصية الشخص وحرفته الشخصية للدور الذي يتقمصه.
3. يجب أن يكون محضراً القصص الغطائية حتى لا ينكشف أمره.
4. يجب أن يكون خالي من أي أوراق قد تدل على شخصيته الحقيقية.
5. يجب أن يستعمل الحيلة والحذر أثناء نقل المعلومات.
6. يجب أن يكون منسجماً مع الدور الذي يقوم به.

الصفات الواجب توافرها في المتنكر وهي كالآتي:

1. يجب أن يكون على مقدرة في التمثيل.
2. يجب أن يكون شديد الملاحظة.
3. يجب أن يكون لبق الحديث.
4. يجب أن يكون صبوراً وعلى مقدرة في تحمل المشاق الصعبة.
5. يجب أن يكون على مستوى جيد من اللياقة البدنية.
6. يجب أن يكون ملماً بالحرفة التي سيمارسها أثناء عملية التنكر.
7. يجب أن يكون ذو مقدرة على التكيف مع الظروف.
8. يجب أن يكون متسماً بالهدوء وعدم الانفعال.
9. يجب أن يكون ممن يتمتع بحفظ الأسرار.

الفصل الثاني

جرائم القتل وطرق البحث الجنائي فيها

إن جريمة إزهاق روح الإنسان ليست بالأمر الهين والله سبحانه وتعالى كان له التهديد والوعيد لمن تعاطي هذا الذنب الخطير لقوله تعالى:

﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء (الآية 93)

لذلك كان حتماً الاهتمام بهذه الجريمة وتوضيح كل ما نستطيع ذكره حتى يمكن الاستفادة، فقد نصت المادة (214) من قانون العقوبات الفلسطيني على الآتي:

كل من:

أ. تسبب قصداً في موت أبيه أو أمه أو جده أو جدته بفعل أو ترك غير مشروع.

ب. تسبب عمداً في موت أي شخص آخر.

ج. تسبب قصداً في موت أي شخص آخر خلال تهيئة الأسباب لارتكاب جرم أو تسهياً لارتكاب ذلك الجرم.

د. تسبب عند وقوع جرم في موت شخص قاصداً بذلك أن يؤمن التخلص أو النجاة من العقوبة المترتبة على ذلك الجرم إما لنفسه أو

لأي شخص آخر اشترك معه كفاعل أو شريك في ارتكاب ذلك الجرم.

يعتبر أنه ارتكب جناية وتعرف هذه الجناية بالقتل قصداً.

القتل عن قصد:

كما نصت المادة (212) من نفس القانون على القتل عن غير قصد: كل من تسبب في موت شخص آخر، بفعل أو ترك غير مشروع يعتبر أنه ارتكب جناية.

المبحث الأول

دوافع القتل

إن دوافع القتل كثيرة ومتنوعة ما هو معروف وما هو تحت الدراسة وما هو مجهول وكلما كانت وبقيت الجريمة على الأرض وبقي الجاني لابد وأن تطرأ أساليب جديدة قد لا نعرفها وقد لا يعرفها مما سبقنا في هذا المجال وسوف نذكر ما أمكن ذكره في هذا المجال فالعوامل الأساسية والدافعة للقتل تتمثل في الآتي:

1. الشعور بالذنب:

وهو يتوافر قبل الإقدام في أي مشروع إجرامي يجعل الفرد مجرمًا في نظر نفسه، حتى ولم يكن قد بدأ بعد ارتكاب أي وقائع إجرامية تدرج تحت طائلة نصوص قانون العقوبات، وإنما قد تكون هذه الوقائع التي يرتكبها مخالفة للقيم الدينية السائدة أو القيم السائدة في المجتمع والتي لا تقبل أفراد أسرته أو مجتمعه الخروج عليها.

2. الشعور بالظلم:

ومؤداه أن يشعر الفرد بأن هناك ظلماً قد وقع عليه وأنه لو كان هناك عدل في المجتمع الذي يعيش فيه لرفع هذا الظلم عنه، ولذلك يعيش هذا الإنسان الذي يشعر بهذا الظلم حبيس جدرانه وقد يكون هذا الظلم واقعاً حقيقة عليه.

كما قد يكون غير حقيقي وليس له ظل من الحقيقة إلا في خيال الشخص نفسه، وذلك لاختلال قدرته في الحكم على الأمور فيتصور أنه مظلوم في حين أنه ظالم في الواقع.

3. الرغبة في الانتقام:

ويتمثل ذلك في قضايا كثيرة وخاصة التي بها عذر كأن يقتل قاتل أخيه.

4. الرغبة في إخفاء نشاط إجرامي مسبق:

كأن يقدم على قتل شخص شاهده أثناء ارتكاب جرمه، وبهذا لا تكون جريمة القتل هي أول قضية وإنما لابد أن يكون سبقها جريمة أخرى.

5. القتل بقصد التخلص من الزوج:

وقد تتم مثل هذه الحالة في حالة عشق أحد الأزواج لشخص آخر فقد يتخلص من زوجه بمساعدة العشيق أو لإرضاء العشيق.

6. القتل بدافع النفع المادي:

وهو ذلك القتل الذي يتم بقصد الاستيلاء المادي فقط كأن يقوم شخص بقتل سيدة بقصد الحصول على كل ما لديها من أموال.

7. القتل بقصد التخلص من العار:

وهو ذلك النوع الذي يقع من الأشخاص الذين يتعرضون لسمعات قد تمس بالعار فيما ولوا التخلص أو التبريد عن أنفسهم بطريقة قتل المتسبب في العار.

8. القتل بدافع الغضب:

وهو ذلك القتل الذي يحصل أثناء مشاجرة ونتيجة الغضب قد تؤدي الضربة إلى الموت.

9. القتل بدافع الحقد والغيرة:

وهو ذلك القتل الناتج عن الحقد والكراهية فحب الإنسان لأخيه الإنسان من الأمور الواجبة أما الحقد والغيرة فإنها تقضي إلى الكراهية مثال: (كما قتل قابيل هابيل).

10. القتل بدافع الشذوذ الجنسي:

وقد يتخذ هذا القتل صوراً ذات طبيعة وحشية حيث نجد آثار الضرب والطعن في الأجهزة التناسلية، وقد تكون بدافع مرض ناتج عن ممارسة جنسية.

11. القتل بقصد الشهرة:

وهذه حالات قد لا تحدث فقد يلجأ إليها الشاب حتى يقولوا عنه شيئاً ويصبح رقماً على الرغم أنه يكون يمر بظروف اجتماعية أو لأن الفشل طريقه.

إجراءات البحث الجنائي في جرائم القتل

تتمثل الإجراءات التي يجب على فريق البحث الجنائي أن يتخذها في جرائم القتل كالآتي:

1. سرعة الانتقال لمكان الجريمة والتحفظ على مسرح الجريمة.
2. إذا كان المجني عليه حياً لابد من إسعافه أو إسعاف من كان هناك مصاباً محاولاً سؤالهم.
3. عدم العبث أو السماح لأحد بدخول مسرح الجريمة والعبث به.
4. طلب حضور خبراء المعمل الجنائي وخاصة المصور الجنائي وخبير رفع الآثار.
5. مناقشة أول من اكتشف الجريمة سواء كان رجل الدورية أو الشهود.
6. لابد من معاينة مسرح الجريمة وملحقاته سواء كان في العراء أم في الداخل وحالة الأبواب والنوافذ وما إذا كانت مغلقة أم مفتوحة.
7. معاينة الجثة وملابسها وما بها من إصابات ظاهرة أو آثار مادية.
8. معرفة ما إذا كانت الجثة نقلت من مكانها أم لا.
9. سرعة جمع المعلومات عن الجريمة سواء كان ذلك من الشهود أو أقارب المجني عليه أو المجاورين السكان أو البائعين.
10. معرفة الدافع من وراء القتل ليسهل علينا معرفة الجاني.

11. متابعة الصفحة التشريحية لمعرفة سبب الوفاة والأداة المستخدمة حتى توضع ضمن خطة البحث.
12. فحص المجني عليه من حيث علاقته وسلوكه وسمعته وخلافاته وكل ما يتعلق به.
13. متابعة تحقيقات النيابة لما قد يطرأ من تغيرات في أقوال أحد.
14. البحث الدقيق عن كل من يشتبه بهم في محاولة القتل.
15. سرعة التحريات عن كل من المشتبه بهم توافرت له الفرصة لارتكاب الجريمة.
16. البحث في المكان ومن ثم المنطقة لمحاولة الحصول على شهود رؤية.
17. إذا كان الدافع من وراء القتل هو السرقة لابد من تحديد ومعرفة المسروقات وأوصافها والنشر عنها لكافة فروع المباحث.
18. محاولة معرفة من آخر مرة زار الضحية أو مع من شوهد ساعة أو آخر مرة.
19. وضع كل ما يمكن العثور عليه بمسرح الجريمة ضمن خطة البحث.
20. بالنسبة للجنث المجهولة لابد أولاً من التعرف عليها حتى يمكن إتباع الإجراءات السالفة للذكر.

المبحث الثاني

جرائم سرقة السيارات وطرق البحث الجنائي فيها

لقد عرفت المادة (1/263) من قانون العقوبات الفلسطيني السرقة بالآتي:

كل من أخذ ونقل مالا قابلاً للسرقة بغير رضا مالكة بطريق الاحتيال وبدون أن يكون له حق صريح فيه قاصداً حين أخذه أن يحرم مالكة منه حرماناً مطلقاً يعد سارقاً:

ويشترط في ذلك أنه يجوز أن يعد الشخص سارقاً لأي مال مما تقدم ذكره على الرغم من وجود ذلك المال في حيازته بوجه قانوني بصفته وديعاً أو شريكاً في ملكيته إذا حول ذلك المال بطريق الاحتيال إلى منفعته الخاصة أو إلى أي منفعة أي شخص آخر خلاف مالكة.

ومن خلال نص المادة لابد من توافر الأركان الآتية لتوافر جريمة السرقة وهي:

1. الركن المادي الذي يتكون من:

- أخذ المال أو نقله - عدم رضا مالك المال.
- لابد أن يكون محل الجريمة مالا منقولاً قابلاً للسرقة.

2. الركن المعنوي:

أي لابد أن يتوفر القصد الجنائي لدى الجاني وهو نية حرمان المالك من ملكه.

3. لابد أن يكون هناك علاقة سببية:

بين النتيجة التي حصلت والفعل الأصلي وحيث أن جريمة السرقة تعد من الجرائم الخطيرة في المجتمعات المعاصرة لما لها من خطورة تهدد المجتمع، حيث أن هذه الجريمة تثير الخوف والقلق لدى المواطنين وهذا يتطلب إلى بذل كل الجهود الأمنية لمنع هذه الجرائم.

ونحن نتحدث عن جريمة سرقة السيارات التي تعتبر من الجرائم المعقدة لما يتدخل بها من أسباب وظروف ارتكابها ونوعية المتهمين فيها وقد تكون هذه الجريمة مقرونة بجرائم أخرى كالتزوير أو التهريب.

دوافع سرقة السيارات:

يرجع دوافع سرقة السيارات في المجتمعات إلى عدة أمور نذكر منها الآتي:

1. السرقة بقصد سرقة بعض أجزائها:

وهنا يلجأ الجاني إلى سرقة بعض أجزاء من السيارة الأدوات الكهربائية أو الكماليات الموجودة بالسيارة (المسجلات أو الزجاج).

2. السرقة بقصد البيع:

وهنا يلجأ الجاني إلى سرقة السيارة وذلك لبيعها بإتباع الآتي:
أ- فك جميع أجزاء السيارة وبيعها ويلجأ إلى هذا الأسلوب أصحاب ورش ذبح السيارات (أصحاب ورش بيع القطع المستعملة).

ب- تغيير معالم السيارة المسروقة من خلال أرقام الشاصي والماتور ولون السيارة وذلك من واقع سيارة قديمة حيث يستخدم أوراقها ثم يقوم ببيع السيارة على أنها السيارة القديمة.

3. السرقة بقصد الاستغلال:

وهنا يلجأ الجاني على تغيير معالم السيارة المسروقة على النحو السالف ويقوم باستغلالها لنفسه ولأغراض خاصة به.

4. السرقة بقصد التنزه:

وهنا يلجأ الجاني إلى مثل هذا النوع وذلك بقصد إشباع رغباته الخاصة، وذلك بحيازة السيارة فترة من الوقت وبعد الانتهاء منها يتركها في مكان ما دون أن يسرق منها أي شيء.

5. السرقة بقصد استغلالها في ارتكاب جريمة أخرى:

وهنا يلجأ الجناة إلى مثل هذا الأسلوب خاصة العصابات التي تعمل على نقل مسروقاتها من المتاجر أو في حالة قيام أحد الجناة بارتكاب جريمة اغتيال فنجدهم بعد قيامهم بتنفيذ جريمتهم قد يلجأوا إلى ترك السيارة دون سرقة أي شيء منها ويلجأ البعض الآخر على تزوير أوراقها ومن ثم بيعها.

6. قد يلجأ لتفريب سيارته لدولة مجاورة:

وهنا يلجأ بعض الأشخاص الذين يملكون سيارات حديثة ومؤمنين تأميناً شاملاً على سيارتهم بنقل سيارتهم إلى بلد مجاور وبيعها بثمن منخفض وبالتالي يقوم بإبلاغ سلطاتهم وشركات التأمين بسرقة سيارتهم حتى يتمكنوا من الحصول على التعويضات المطلوبة من شركات التأمين.

الأساليب التي يتبعها الجناة بارتكاب جرائم سرقة السيارات:
لكل جاني أسلوباً معيناً في ارتكاب جرائمه، وهذا الأسلوب يختلف من جاني لآخر وذلك حسب طبيعة وظروف كل جريمة ومكان كل سيارة إلا أن الأسلوب المتبع في سرقة السيارات يمر على مرحلتين هما:

أولاً: مرحلة فتح الأبواب وركوب السيارة :

1. فتح السيارات المغلقة ويتم بإحدى الأساليب التالية:

- أ- إدخال سلك أو خيط من خلال الفتحة التي قد يتركها السائق بين نهاية الزجاج وذلك لسحب كبسة الباب.
- ب- فك زرفيل سكاره الباب الأمامي أو باستخدام المفك لمعالجة حالة الإقفال.

ج- تقوير مكان المفتاح لإلغاء وظيفة القفل من أساسها.

- د- بواسطة مفتاح مصطنع: أي أن يكون بحوزة الجاني إما مفتاح واحد أو عدة مفاتيح لعدة ماركات سيارات مختلفة، حيث يلجأ كثير من اللصوص للحصول على مفتاح سيارة قد يفتح عدة سيارات.

ه- بواسطة كسر زجاج الهواية أو الشباك: وهنا يلجأ الجاني إلى كسر زجاج السيارة بواسطة أداة أو بواسطة بوجية السيارة وبعد كسر الزجاج يعمل على فتح الباب.

و- فتح الباب بواسطة مفتاح الباب الأصلي وهذا الأسلوب يلجأ إليه الجناة خاصة الذين يتخذون من الكراجات وسيلة للعيش فيقوكون عامل الكراج بالاتفاق مع أصدقائه ليعمل نسخة ثانية للمفتاح الأصلي وبالتالي مراقبة السيارة ومكان توقفها ثم يعمل على فتح الباب بواسطة المفتاح أو أن يأخذ سيارة صديق له لقضاء مشوار له ثم يعمل نسخة على المفتاح الأصلي.

2. في هذه الحالة قد يلجأ الجناة إلى سرقة السيارات التي تكون أبوابها مفتوحة وقد يكون بها المفتاح، خاصة في الحالات التي ينزل بها مالك السيارة من سيارته لقضاء بعض احتياجاته من أحد المحلات.

ثانياً: مرحلة إدراك محرك السيارة:

ويلجأ الجناة إلى تشغيل السيارات المسروقة بعد عملية فتح الأبواب والركوب بها، وذلك بإحدى الطرق التالية:

1. بواسطة استخدام مفتاح:

أي أن تشغيل السيارة يتم باستعمال مفتاح قد يكون المفتاح المقلد أو المفتاح الذي نسخ على المفتاح الأصلي.

2. استخدام أوراق معدنية:

يلجأ الجاني في هذه الحالة إلى استخدام الأوراق المعدنية كالتى داخل علب السجائر أو التى في تغليف الحلوى، فتوضع هذه الورقة مكان مفتاح السيارة لتوصيل الدائرة الكهربائية وإدارة المحرك وهذه الطريقة شائعة في سرقة السيارات نظراً لسهولة استخدامها وسهولة الأداة المستخدمة فيها.

3. توصيل الأسلاك الكهربائية:

ويتم ذلك عن طريق توصيل الأسلاك الكهربائية (أسلاك مفتاح التشغيل) وعمل توصيلة خارجية لتشغيل السيارة.

ثالثاً: مرحلة الابتعاد عن مسرح الجريمة:

وهي تلك المرحلة التي يغادر الجاني موقع الجريمة والابتعاد عن المكان وهنا يمكن ملاحظة أسلوبين للقيادة:

1. قيادة السيارة بطريقة هادئة كما وأنه المالك الأصلي لها وغالباً يلجأ المحترفون لمثل هذه الطريقة.
2. قيادة السيارة بطريقة جنونية محاولاً الابتعاد بأكبر سرعة ممكنة.

أساليب البحث الجنائي في مكافحة ظاهرة سرقة السيارات:

نظراً لخطورة هذه الجريمة ونظراً لوجود كثير من السيارات في الشوارع العامة والكراجات العامة سواء ليلاً نهاراً كان واجباً على الباحثين الجنائيين اتخاذ التدابير اللازمة لمنع مثل هذه الجرائم أو الحد منها ولعل أهم التدابير والإجراءات التي تقع على عاتق فريق البحث الجنائي: تتلخص في الآتي:

1. لابد من توعية الجمهور بجرائم سرقة السيارات وتزويدهم بالمعلومات التي تمكنهم من حماية مركباتهم، والإبلاغ الفوري ساعة حدوث جريمة السرقة.
2. لابد من السرعة في تلقي البلاغ الشفوي وسرعة تعميمه على كافة الدوريات بجميع أشكالها، ومن ثم تدوينه.
3. رفع مستوى وقدرة العاملين في مجال البحث الجنائي عن مكافحة سرقة السيارات.
4. البحث عن السيارات المسروقة في كراجات التلحيم والشوارع العامة والأحياء المنعزلة.
5. القيام بحملات تفتيش مفاجئة وخاصة للمحلات التي تقطع السيارات.
6. إعداد كمائن سرية خاصة في المناطق التي تكثر بها سرقة السيارات.
7. إيجاد نقاط تفتيش متنقلة داخل الأحياء وفي الشوارع العامة وفي مداخل المدن ومخارجها للتأكد من الأوراق الثبوتية للسيارات.
8. زرع مرشدين في الكراجات والمحلات المعدة لبيع القطع المسروقة.
9. زرع مرشدين في المحلات التي تصنع مفاتيح.
10. التنسيق المباشر مع كافة فروع وأقسام الشرطة والمباحث في الدولة.
11. التحري عن أي سيارة واقفة على الطريق وخصوصاً في الحالات التالية:

- سيارة واقفة في منطقة نائية.
- سيارة واقفة وعليها أتربة تبدو وكأنها واقفة منذ زمن طويل.
- سيارة واقفة ومأخوذ منها بعض الأجزاء.
- سيارة متروكة بدون أحد ونوافذها مفتوحة في ظروف جوية ممطرة.

12. إيقاف أي سيارة تكون في ظروف اشتباه مثل:

- سيارة بدون لوحات.
 - سيارة بلوحة واحدة.
 - لوحة سيارة أجرة على سيارة خصوصي.
 - سائق مضطرب لرؤيته للشرطة.
 - سائق مرتدي كفوف (قفازات) جلدية في جو حار.
13. لابد من إجراء التحقيق الموسع مع كل شخص يتم إلقاء القبض عليه في جريمة سرقة سيارة، ومعرفة أسلوبه الإجرامي مع تعميمه على باقي الأقسام والفروع.

المبحث الثالث

جرائم الحريق وطرق البحث الجنائي

لإضرار النار لابد من توافر المواد الأساسية لعملية الاشتعال أي لابد من توافر الأكسجين الذي يساعد على الاشتعال، كما أنه لابد من توافر المادة القابلة للاشتعال بجميع أنواعها، وكذلك لابد من توافر الحرارة المطلوبة التي سرعان ما تتحول هذه المواد إلى تفاعلات كيميائية في طبيعة المواد المشتعلة التي تساعد في عملية استمرار الاحتراق، وقد يتكون نشوب الحريق بأحد الأسباب التالية:

1. أسباب كهربائية:

ويرجع ذلك في سوء الصيانة في المبنى فيما يتعلق بالأسلاك والشبكة الكهربائية، وقد تكون بفعل فاعل.

2. بسبب الإهمال:

قد ينشب الحريق بسبب يرجع لإهمال أحد مثل التدخين فوق الفراش أو في مكان به مواد سريعة الاشتعال، أو عبث الصغار أو تخبط مرض العقول.

3. بسبب فعل فاعل:

أي نشوب الحريق مثلاً في أكثر من موضع مع ترك النوافذ والأبواب مغلقة حتى لا يتم اكتشافها بسرعة، وقد يكون ذلك بالفعل بسبب الحصول على تأمين مرتفع وقد يكون بدافع الانتقام، وقد يكون دافع الحريق هو إخفاء جناية كالقتل بإحراق جثة القتل أو إخفاء جناية اختلاس بإحراق مصنع ودفاتره الخاصة به، على كل

حال في حالة نشوب حريق يتوجب على مأمور البوليس القيام
بالأمور التالية:

القيام بإخطار الجهات المسؤولة (الدفاع المدني) وأن يعمل
على سرعة الانتقال إلى مكان الحريق ومحاصرته وتأمين الأماكن
المجاورة والعمل على مساعدة الأشخاص المعرضين لخطر الحريق
وإسعاف المصابين والعمل على محاصرة الحريق عن طريق غلق
الأبواب والشبابيك حتى لا ينتشر ومساعدة فرق الدفاع المدني بكل
الإمكانات، وكما يتوجب على مأمور البوليس القيام بإخلاء
الشوارع المجاورة لمكان الحريق من السيارات والعمل على معرفة
الأدلة والبحث عنها وعن كل أثر وكل معلومة تفيد في التحقيق،
وذلك من خلال الآتي:

• تحديد وقت وتاريخ الحريق من المبلغ والشهد والعمل على فحص
المالك فحصاً سليماً.

• تحديد سبب الحريق وهل هو راجع لماس كهربائي أو بسبب
الإهمال أو بفعل فاعل، وما هو القصد من وراء الحريق.

معينة مسرح الجريمة:

سبق وأن قلنا أن الحريق قد يشب بفعل فاعل أو بسبب
الإهمال أو بسبب كهربائي، ولمعرفة سبب نشوب الحريق لابد من
العمل على الإلمام بجميع ظروف وملابسات الحادث وذلك من واقع
المقيمين بمكان الحريق والشهود، وكيفية اكتشافهم للحريق وماذا
كانوا يعملون بالقرب من المكان وكل من لديهم معلومات تفيد بهذا
المجال، ولذلك لابد من عمل التالي:

1. وضع خطة لدخول مسرح الجريمة (الحريق):

حيث إن مسارح جرائم الحريق تختلف من مكان لآخر وحسب طبيعة المواد والأماكن التي نشب بها الحريق فقد تكون مخازن ومواد صوفية أو قطنية وقد تكون أماكن بترولية وقد تكون منازل، وقد تكون مصانع أو مكاتب لذلك على الفاحص أن يكون من ذوي الخبرة الجيدة في هذا المجال، حيث يعمل على فحص أماكن الحريق ودرجة احتراق الأماكن عن الأخرى ومن حولها الأماكن المحترقة حتى يتسنى له معرفة اتجاهات سير النيران من واقع المكان.

2. فحص مسرح الجريمة:

أي لابد من العمل على فحص كل ما هو ممكن أن يكون سبباً في هذا الحريق وأحسن وسيلة لذلك ولمعرفة سبب الحريق هو أخذ عينات من المواد المشتبه بها سواء كانت بترولية أو غير ذلك والعمل على إرسالها لخبير المعمل الحنائي لمعرفة ما إذا كان الحريق نشب بسبب إضافة مواد مشتعلة أو ساعدت في الاشتعال وبسبب ضرر الأجهزة الكهربائية أو التدفئة أو التوصيلات للأسلاك الكهربائية.

3. تحديد منطقة بداية الحريق:

تحديد المنطقة التي بدأ منها الحريق يسهل معرفة سببه، وهذه الخطوة من أصعب الخطوات في معاينة جرائم الحريق، وبصفة خاصة إذا كان مسرح الجريمة يحتوي على أقسام وعناصر وطوابق

عديدة بالإضافة إلى وجود أخشاب متفحمة وحديد منصهر وأنقاض على غير ذلك من نواتج الحريق، ولتسهيل هذه المهمة يبدأ المحقق باستبعاد المناطق التي امتدت إليها النار بعد اكتشاف الحريق، ويعرف ذلك من سؤال شهود الواقعة ورجل الإطفاء بالإضافة على الاستفسار عن كيفية مشاهدة النيران ومنطق ظهورها لأول مرة ولن اللهب والأدخنة لدلالة ذلك على نوع المادة المحترقة ودرجات الحريق.

4. تحديد زمن حدوث الحريق:

تبدو أهمية معرفة زمن حدوث الحريق في تحديد المسؤولية وبصفة خاصة في الحالات التي يتأخر فيها ظهور علامات الحريق وإثارة بعض الوقت فينصرف من كان متواجداً عند بدايته ويشير إلى تحديد زمن بداية الحريق حالة الأبواب والمناور والفراغات التي تسمح بدخول الهواء إلى الداخل وتسرب الغازات الناتجة من الحريق إلى الخارج وأيضاً الفراغات داخل الأماكن التي بها الحريق، وكلما كانت الفراغات والفتحات كبيرة كلما ساعد ذلك على سرعة الاحتراق، وكذلك طبيعة تخزين المواد من حيث كونها سريعة الاشتعال أو بطيئة، ففي الأولى تظهر علامات الحريق بعد فترة وجيزة أما الثانية فتتراخي فيها ظهور أسنة اللهب وأيضاً درجات التفحم وكيفية التخزين، فكلما مر زمن أطول على بداية الحريق كلما زاد حجم ما يحترق من المواد وزادت درجات التفحم وتخلل للأعماق بمعدلات تتناسب مع كيفية الإحكام في التخزين داخل باللات وألوح معدنية وكتل خشبية:

لكل ما تقدم لا بد على المحقق من استيفاء بعض النقاط التي
تساعده غي استجلاء غموض ظروف الحريق وأسبابه وهي:

1. من هو أو لشخص رأى الحريق وما الذي شاهده.
2. من أين ابتدأت النيران.
3. ما هو الأثاث الذي كان في الحجرة وهل كانت بها مدفأة ومن أي نوع؟
4. من كان بالحجرة ساعة نشوب الحريق، أو من هو آخر شخص داخلها ولأي سبب؟
5. هل استعمل هذا الشخص ناراً لأي داع، وهل يدخن؟
6. هل لعب الأطفال بعيدان الثقاب وأين تحفظ؟
7. هل كان موقد التدفئة مستعملاً، ومتى أشعل وبأي المواد؟
8. هل كان هناك مواد قابلة للاشتعال على مقربة من الموقد أو معلقة بجواره؟
9. هل كان الموقد معتنى بنظافته؟
10. هل رفع رماد من الموقد، ومتى رفع، وفي أي مكان يوضع؟
11. كيف توضع المصابيح والشمع والفوانيس بالحجرة، وما هي أبعادها عن السقف والشباك أو المواد القابلة للاشتعال؟
12. هل هناك أسلاك أو محركات كهربائية ومتى وضعت وفي أي وقت أصلحت ومن الذي ركبها وفي أي وقت اختبرت صلاحية استعمالها وما هي قوة هذه الأجهزة؟
13. هل كان التيار الكهربائي مفتوحاً أم مغلقاً عند حدوث الحريق؟
14. هل توجد بالمكان آلات ومتى استعملت لآخر مرة وهل يعتنى بتجريبها وتشحيمها؟
15. هل وقع حريق أو شروع فيه بالمكان قبل ذلك؟

16. هل كانت هناك مواد قابلة للاحتراق الذاتي وأين موضعها؟
17. هل المكان مؤمن عليه وما مقدار التأمين؟
18. ما هي النسبة بين مبلغ التأمين والأشياء التي احترقت؟
19. هل كان المحل مؤمناً عليه لأمر آخر غير الحريق؟
20. هل بالمكان أدوات لإطفاء الحريق؟ وما هي أنواعها؟ وكيف تستعمل؟
21. هل لأحد مصلحة في وقوع الحريق. من هو؟ ولأي سبب؟
22. هل كان المحل خاصاً بعمل ما؟ هل تحفظ به دفاتر حسابات، وهل كانت هذه الدفاتر محفوظة بمكان أمين؟ وهل وصلت إليها النيران؟ وما هو المجهود الذي بذل لحمايتها؟

الباب الثالث

المخدرات كظاهرة إجرامية

مقدمة:

المخدرات هي الآفة الخطيرة القاتلة التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة في كافة المجتمعات بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى أصبحت خطراً يهدد هذه المجتمعات وينذر بانهيائها. وقد ثبت من الأبحاث والدراسات العلمية أن المخدرات تشل إرادة الإنسان، وتذهب بعقله، وتدفعه في أخف الحالات إلى ارتكاب الموبقات. وتبعاً لانتشار المخدرات ازداد حجم التعاطي والإدمان . وتعد مشكلة المخدرات من أخطر المشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية التي تواجه العالم أجمع وطبقاً لتقديرات المؤسسات الصحية العالمية يوجد حوالي 800 مليون من البشر يتعاطون المخدرات أو يدمنونها.

والإدمان على مخدر ما، يعني تكون رغبة قوية وملحة تدفع المدمن إلى الحصول على المخدر وبأي وسيلة وزيادة جرعته من أن لآخر ، مع صعوبة أو استحالة الإقلاع عنه سواء للاعتماد النفسي أو لتعود أنسجة الجسم عضوياً وعادة ما يعاني المدمن من قوة دافعة قهرية داخلية للتعاطي و سبب ذلك الاعتماد النفسي أو العضوي.

وتعتبر مشكلة المخدرات من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن وهي ليست أقل خطورة من مشكلة الإرهاب، ولا يكاد يفلت منها أي مجتمع سواء كان متقدماً أو نامياً. وتكمن أهمية هذه المشكلة في أنها تمس حياة المدمن الشخصية والاجتماعية من جميع الجوانب سواء كان ذلك يتمثل في صورته أمام نفسه أو بينه وبين أفراد أسرته، وتتمثل أهمية المشكلة بالنسبة للمجتمع في أنها تحيط به وتمسه من جميع الجوانب الرئيسية، وأهم هذه الجوانب هو أمن المجتمع واستقراره حيث أدى انتشار الإدمان إلى زيادة نسبة الجرائم والعنف مثل السطو المسلح والسرقة وغيرها من الجرائم التي تحدث أغلبها تحت تأثير الإدمان.

ولا رجاء ولا مستقبل لشباب يدمن هذه المخدرات، والخوف كل الخوف من مجتمع تزوج فيه المخدرات، ذلك لأن الأفراد الذين يتعاطون المخدرات يتطور بهم الحال إلى الإدمان والمرض والجنون ، وبزيادة إقبال الشباب على تعاطي المواد المخدرة، لم يعد الأمر مقتصرًا على مجرد حالات فردية يمكن التعامل معها، من خلال المنظور الفردي، سواء بالعلاج الطبي أو الجنائي، بل تحول الأمر إلى ظاهرة اجتماعية خطيرة.

تعريف المخدرات:

المخدرات لغة: مشتقة من الخدر .. وهو ستر يُمد للجارية في ناحية البيت، والمخدر والخدر: الظلمة، والخدر: الظلمة الشديدة، والخادر: الكسلان، والخدر من الشراب والدواء: فتور وضعف يعتري الشارب.

أما المخدرات اصطلاحاً:

لا يوجد تعريف عام جامع يتفق عليه العلماء المتخصصون، بحيث يوضح مفهوم المواد المخدرة بوضوح وجلاء، وإن كان هناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للمخدرات، حيث عرفت المخدرات بأنها:

1. المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقد الوعي أو دونه، وتعطي هذه المادة شعوراً كاذباً بالنشوة والسعادة، مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال.

2. هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسدياً ونفسياً واجتماعياً.

ويعرفها بعض الباحثين من خلال زاويتين مختلفتين: أحدهما علمية، والأخرى قانونية:

• **علمياً:** بأن المخدر هو مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم ،أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم.

• **قانونياً:** بأن المخدرات هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان، وتسمم الجهاز العصبي، ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص لهم بذلك.

مما سبق يمكن تعريف المخدرات على أنها:
"كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي إلى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ."

حكم المخدرات في الشريعة الإسلامية:

أجمع علماء المسلمين من جميع المذاهب على تحريم المخدرات حيث تؤدي إلى الأضرار في دين المرء وعقله وطبعه ، حتى جعلت خلقاً كثيراً بلا عقل ، وأورثت أكلها دناءة النفس والمهانة . قال الله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون)) المائدة 90.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كل مسكر خمر حرام " ، والخمر هو كل ما خامر العقل أو غطاه أو ستره بغض النظر عن مظهر المسكر أو صورته وكل المخدرات مسكرة ومفترية وهي حرام ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما أسكر كثيرة فقليله حرام " كما قال " حرام على أمتي كل مفتر ومخدر. "

إن في تعاطي المخدرات اعتداء على الضروريات الخمس التي حرصت الشريعة الإسلامية على حمايتها والمحافظة عليها بمختلف السبل والوسائل، واعتبرت الاعتداء على أمنها جريمة من أشد الجرائم يستحق مرتكبها أبلغ العقوبات، وهذه الضروريات أو مقاصد الشريعة الخمس وهي "(العقل - النفس - الدين - المال - العرض).

أنواع المخدرات

تقسيم المواد المخدرة : تتعدد المعايير المتخذة أساساً لتصنيف المواد المخدرة وسوف نقوم بالتصنيف :

تبعاً لمصدرها أو طبقاً لأصل المادة التي حضرت منها ، وتنقسم طبقاً لهذا المعيار إلى:

- 1 - مخدرات طبيعية . 2 - مخدرات صناعية .
- 3 - مخدرات تخليقية .

أولاً: المخدرات الطبيعية :

والمخدرات الطبيعية : هي مجموعة من النباتات الموجودة بالطبيعة والتي تحتوي أوراقها أو ثمارها أو مستخلصاتها على عناصر مخدرة فعالة ، ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي أو كلي للإدراك ، كما أنها قد تترك لدى المتعاطي اعتمادا وإدمانا نفسيا أو عضويا أو كلاهما وأهمها :

أولا : الحشيش ، القنب الهندي ، الماريجوانا :

القنب الهندي نبات عشبي ينمو فطريا أو تتم زراعته ، يسميه الأمريكيون (الماريجوانا) ومعناها السجن أو العبودية ، ويعرفه العرب باسم الحشيش . وأوراقه مسننة وعدد فصوصها فردى وهو نبات منه نبتة مؤنثة وأخرى ذكرية.

إن التعاطي عن طريق التدخين (الاستنشاق) سواء من خلال السجائر مخلوطا بالتبغ أو التمباك أو (المعسل) وهو أسلوب خطر للغاية حيث يصل الدخان إلى الرئتين مباشرة ومنها إلى الدم ثم المخ والجهاز العصبي ليبدأ تأثيره خلال دقائق ويمتد لحوالي 3 - 4 ساعات.

آثار ومخاطر تعاطي الحشيش :

- ضعف الشخصية ، الاكتئاب ، الانطواء ، القلق ، اضطراب النوم.

- خداع الحواس ، الهلوسة ، ضعف الذاكرة واضطراب التفكير وعدم تناسق الأفكار وتضخم الشعور بالذات.
- الضعف الجنسي وظهور أعراض أنوثة نتيجة انخفاض معدل هرمون الذكورة.
- ضعف القدرة على الإنجاب لانخفاض عدد الحيوانات المنوية بنسبة تزيد عن 60 . %

ثانيا : الأفيون ، الخشخاش :

الأفيون هو العصارة اللزجة المستخرجة من ثمار الخشخاش بعد تشريط جدرانها الخضراء قبل نضجها ، وهذا العصير الأبيض يجف ليصبح مادة كريهة الرائحة ، شديدة المرارة ، تحتوي على ما يزيد عن 25 مادة مختلفة أهمها المورفين ، الكودايين . بيد أن المورفين هو العامل الأساسي في الإدمان والذي ترجع إليه تأثيرات الأفيون المختلفة . إن تأثير الأفيون يكوم عاما على الجسم ويؤثر بصورة أساسية على المخ والجهاز العصبي والعضلات وتظهر الأعراض على متعاطيه خلال فترة وجيزة لا تزيد عن نصف ساعة من تعاطيه ، ينشأ الإدمان على الأفيون عند تناول جرعة منه (مهما كانت صغيرة) لعدة أيام قليلة ، بعدها يبدأ المتعاطي في زيادة الجرعة سعيا وراء الشعور بالنشوة ، وكلما استمر في التعاطي استمرت حاجته إلى زيادة الجرعة وبعدها لا يمكنه التوقف عن التعاطي لفترة تزيد عن 12 ساعة تقريبا ، بعدها يعاني من

أعراض التوقف المفاجئ وعادة ما تنتهي حياة المدمن في مصحات الأمراض العقلية أو بالموت في سن مبكرة.

آثار ومخاطر تعاطي الأفيون:

- الإحساس باللامسؤولية والتضحية بكل نفيس مقابل الحصول على الجرعة في موعدها ، مما يدفع بالمدمن إلى الجريمة أو التنازل عن المبادئ والأخلاقيات .والتردد في اتخاذ القرار.

ثالثا : القات :

يتم تعاطي القات بمضغ الأوراق الصغيرة مضغاً بطيئاً ثم تخزين هذه الكتلة الممضوغة بالشدق مدة طويلة مع استحلابها من وقت لآخر ويعتمد المتعاطي إلى شرب كميات من المياه المتلجة مرارا وبعد فترة يلفظ المتعاطي كتلة الأوراق ويعاود مضغ أوراق جديدة ، التعاطي أو التخزين يتم في جلسات أو مجالس بطقوس غريبة ، حيث يتلاصق المتعاطون في أماكن مغلقة بحثا عن الدفء نظرا لأن التعاطي يسبب إحساسا بالبرودة.

أثناء التعاطي يمنح القات شعورا بالسعادة والراحة والتحلل من المسؤولية وإحساسا زائفا بالقدرة والرضا ، غير أن الإدمان على تعاطي القات يسبب اعتمادا نفسيا إضافة إلى أعراض صحية أهمها ضعف في حركة المعدة ، سوء الهضم ، الهزال ، شلل الأمعاء ، تليف الكبد والخمول الجنسي .

أيضا فإن المدمنين يعانون من اضطرابات في الجهاز العصبي

وهم بصورة عامة كسالى ويعانون من تدني مستوى إنتاجيتهم
وقدراتهم على العمل.

رابعا : الكوكا

ولأوراق الكوكا أثر منبه حيث توفر للمتعاطي نشاط في وظائف
المخ ، عدم الرغبة في النوم وعدم الشعور بالتعب ، غير أنها آثار
مؤقتة تزول لتترك المتعاطي منهك الجسد ، مشتت التفكير.

ثانياً: المخدرات الصناعية :

هي مجموعة من المواد المستخلصة أو الممزوجة أو
المضافة أو المحضرة من نباتات موجودة في الطبيعة تحتوى على
عناصر مخدرة فعالة (مخدرات طبيعية) ، ينتج عن تعاطيها فقدان
جزئي أو كلي للإدراك ، كما أنها قد تترك لدى المتعاطي اعتمادا
وإدمانا نفسيا أو عضويا أو كلاهما وأهمها:

أولا : المورفين:

تتم صناعة المورفين عن طريق تحليل مادة الأفيون الخام
كيميائيا وباستخدام التسخين لإنتاج مسحوق أبيض عديم الرائحة ،
مر المذاق يمكن تسويقه صلبا أو مذابا في سوائل خاصة ، كما
يمكن إنتاجه في صورة أقراص.

عند الإقلاع عن تعاطي المورفين يواجه المدمن مجموعة
من أعراض الإقلاع ، خلال فترة تتراوح بين 24 - 48 ساعة
واهم تلك الأعراض التوتر ، الهياج، الأرق، حكة شديدة بالجسم ،

إفراز العرق بغزارة والرغبة الجامحة في البحث عن جرعة جديدة ويصف المدمنون شعورهم خلال تلك المرحلة بآلام جسدية متفرقة.

آثار ومخاطر تعاطي المورفين :

للمورفين آثار منبهة على مدمنيه ، تتميز بالغثيان ، القيء تقلص العضلات و الهياج العصبي الشديد ، الأرق والتوتر .والضعف الجنسي.

ثانيا : الهيروين :

هو أحد أخطر مشتقات المورفين وأكثر العقاقير المسببة للإدمان شراسة وتأثير ، يتم تحضيره صناعيا من المورفين بعمليات كيميائية ، وفعاليته تتراوح ما بين أربعة إلى عشرة أضعاف تأثيرات المورفين ، وهو عبارة عن مسحوق أبيض عديم الرائحة ، ناعم الملمس ، مر المذاق قابل للذوبان بالماء وجاءت تسميته من الألمانية ومعناها الدواء القوي التأثير . وتقدر السلطات الأمريكية عدد مدمني الهيروين في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 3 مليون تتراوح أعمارهم بين 20 - 30 عاما وهو رقم معلن عنه رسميا.

إن الصورة المأساوية لإدمان الهيروين تكمن في التبعية الجسدية والنفسية السريعة والقوية ، والتي ترغم المدمن على تناول جرعات متزايدة والبحث بصورة جنونية على تأمين المخدر بأي

طريقة ويكون المدمن غير قادر على السيطرة على رغبته مما يدفعه إلى سلوك إجرامي أو عدواني لإشباع حاجته وما لم يتم تدارك تلك الحالات بالعلاج النفسي والاجتماعي والطبي بصورة عاجلة فإن الانتحار عادة ما يكون نهايتها المحتمة ، غير أن علاج إدمان الهيروين باهظ الكلفة ولا يتوفر سوى في مراكز قليلة متخصصة ، وربما كان ذلك واحدا من أسباب الخطورة البالغة للهيروين .

آثار ومخاطر تعاطي الهيروين:

- 1- خلل في أنشطة المخ والإدراك الحسي و تدمير خلايا الكبد وتليفه .
- 2- الشعور بالنقص والاكتئاب الذي قد يدفع المدمن إلى الانتحار.
- 3- الولادة المبكرة للحوامل المدمنات وإصابة 90% من أطفالهن بضعف المناعة ونقص النمو وتصل نسبة الوفاة بينهم إلى 60 - 70% تقريبا.

ثالثا : الكودايين:

يمثل الكودايين حوالي 2% من مكونات الأفيون ولقد تم تصنيعه واستخراجه من المورفين لاستخدامه كمسكن للألم وكانت البداية في عام 1822م ، وقد ساهم في انتشار إدمانه نظرا لتوفره في عديد من أدوية السعال ومضادات الإسهال خاصة إنه كان غير مدرج ضمن عقاقير لوائح المخدرات وكان المدمنون يسعون إلى تأثيره المسبب للاسترخاء والهدوء ، والذي سرعان ما يتحول مع

إدمانه إلى الشعور بالهياج العصبي والرغبة المستمرة في زيادة الجرعة.

رابعاً : السيدول :

وهو مزيج من المورفين ومكونات أخرى أهمها السبارتين وقد تم تصنيعه كعقار ضد الآلام وقبل العمليات الجراحية وسرعان ما استخدمه المدمنون بطريق الحقن ومع استمرارية تناوله يترك إدمانا وتبعية نفسية وجسدية لدى المدمن وقد سارعت عديد من دول العالم من بينها الكويت إلى تقنين وتنظيم صرف وتناول هذا العقار .

خامساً : الديوكامفين :

وهو مزيج من الكودايين والكافور ، وقد تم تصنيعه كعقار مسكن للآلام ومهدي للتوتر وسرعان ما عمد المدمنون إلى تعاطيه سواء في صورة أقراص أو بحقنه تحت الجلد وهو كجميع مشتقات المورفين يترك تبعية جسدية ونفسية لدى المدمن وإن كان ذلك أقل تأثيراً من المورفين.

سادساً : الكوكايين Cocaine :

في عام 1860 نجح نيمان (Niemann) في استخراج مادة فعالة من أوراق الكوكا ، وخلال أقل من 10 سنوات أصبحت تستخدم كمخدر موضعي ممتاز ، إضافة إلى استعمالها طبية أخرى ولم يلبث الكوكايين أن أصبح من أحد المخدرات المنتشرة بين طبقات المجتمع الراقية خاصة وأن (سيغموند فرويد) العالم

النفسي قد كتب عن متعة تناوله ، ومازال الكوكايين حتى الآن أحد أكثر المخدرات انتشارا في الأمريكتين وتشير تقديرات (المعهد الوطني الأمريكي لسوء استخدام العقاقير) إلى أن ما يقارب 15 مليون أمريكي يتعاطون الكوكايين بصورة منتظمة.

أثناء التعاطي يمنح الكوكايين إحساسا مؤقتا بالقوة والسعادة نظرا لتأثيره المنبه على الجهاز العصبي ،مما يؤدي إلى زيادة في نشاط المخ ، عدم الرغبة في النوم ، عدم الشعور بالتعب . غير أن الإدمان على الكوكايين يسبب مضاعفات صحية أهمها فقدان الإحساس بالأطراف ، الهلوسة وأخطرها هو السلوك العدواني والإجرامي مما يدفع المدمن إلى ارتكاب الجرائم إضافة إلى تدهور حاد بالتوازن النفسي والقدرة على العمل وكثيرا ما ينتهي الأمر بالمدمنين إلى إصابتهم بأرق مزمن ونوع من الجنون يصعب علاجه إضافة إلى الضعف الجنسي .

سابعا : الكراك :

في عام 1983 نجح تجار المخدرات في كاليفورنيا في ابتكار الكراك وهو مركب مستخرج كيميائيا من الكوكايين ، والكراك مادة بالغة الخطورة ، مخدر قوي المفعول وقاتل سريع ، تظهر آثاره خلال 10 ثوان فقط من تعاطيه ليمنح المتعاطي شعورا بالنشوة واللذة وسرعان ما يزول ليصاب المدمن بحالة الاكتئاب الشديد.

ثالثاً: المخدرات التخليقية:

هي مجموعة من المواد الاصطناعية سواء من العقاقير أو غيرها مصنعة من مواد أولية طبيعية أو غير موجودة في الطبيعة ، ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي أو كلي للإدراك ، وأهمها :

أولاً : عقاقير الهلوسة:

مروجو المخدرات ضالّتهم في هذا العقار وبدأ تصنيعه في أمريكا ، فرنسا والمكسيك ليشهد موجة رهيبية من إدمان المراهقين رافقتها ظواهر غريبة من الجرائم وحالات الانتحار ومعدلات عالية لمراهقين يلقون بأنفسهم من المباني الشاهقة إضافة إلى مواليد مصابين بتشوهات خلقية وتنبه العالم إلى أن السبب يعود أساساً إلى إدمان هذا العقار.

يقوم مروجو المخدرات بتصنيع هذا العقار في صورة سائل ويتم تعاطيه بتناول نقطة واحدة بالفم سواء مخلوطاً بالسكر أو الشراب وسرعان ما طوره البعض ليستخدم عن طريق الحقن بالوريد ، والجرعة الواحدة من عقار (L.S.D) تترك المتعاطي في حالة هلوسة لمدة تتراوح بين 4 - 18 ساعة.

المهلوسات أو عقاقير الهلوسة تم تعريفها علمياً في مؤتمر الطب النفسي المنعقد بواشنطن 1966 على أنها :

(مركبات تؤدي إلى اضطراب النشاط العقلي ، واسترخاء عام وتشوش في تقدير الأمور كما أنها مولدة للأوهام والقلق وانفصام الشخصية). لم يتوقف الأمر على إنتاج عقار (L.S.D) بل صنعت

المختبرات الطبية مركبات أخرى تزيد خطورة عنه منها عقار أكثر خطورة وهو (S.T.P) اختصارا لكلمات ثلاثة هي (الصفاء والهدوء والسلام) والذي وجد طريقه إلى مدمني المخدرات . وفي عام 1968 عرفت شوارع سان فرانسيسكو عقارا أخرًا خرج من الاستخدام الطبي ليتلقاه مروجي وتجار المخدرات وهو (حبة السلام. ((P.C.P))

آثار ومخاطر تعاطي عقاقير الهلوسة:

- اضطراب الإدراك الحسي والشعور بالفزع و الاكتئاب والرغبة في الانتحار.
- وولادة أطفال مشوهة و زيادة معدل الإصابة بسرطان الدم .

ثانيا: العقاقير المنشطة ، المنبهات:

هي مواد ترفع القدرة الجسمانية والذهنية لمن يتعاطاها ، ولم يلبث العالم أن أدرك بأن هذه المركبات الطبية تحول متعاطيها إلى حالة إدمان مؤسفة وأن لها أخطارا صحية جسيمة . وتتوافر الأمفيتامينات على شكل أقراص مختلفة التركيز يتم تعاطيها عن طريق البلع أو بإذابتها في الماء والعصائر .

تعاطي المنشطات يؤدي إلى مجموعة من الأعراض المباشرة المؤقتة أهمها الشعور باليقظة والانتعاش وزوال الإرهاق إضافة إلى شعور بالنقّة والقوة الذهنية ، ويصاحب ذلك فقدان للشهية وبطء

في نبضات القلب بينما يرتفع ضغط الدم . غير أن الإدمان عادة ما يتسبب في أعراض خطيرة أهمها التغيرات النفسية التي تحول المدمن إلى إنسان شكوك ، يعيش حالة من التوتر والقلق والعصبية مع تشوش ذهني كبير .

رصد العلماء مضاعفات أخرى أهمها حالات متقطعة من الهيجان العصبي والتشنجات وعادة ما يشكو المدمنون من رعشة مستمرة بالأطراف ، وقد أشارت الإحصائيات إلى أن ما يقارب 40% من مدمني المنشطات يميلون إلى الشكوك العدوانية والعنف وأن 70% منهم يعيشون حياة أسرية مفككة نتيجة لشعورهم الدائم بالشك والخوف .

ثالثاً: المنومات:

المنومات هي مجموعة من العقاقير التي تسبب النوم والنعاس في جرعاتها البسيطة ، غير أن الأبحاث الطبية أثبتت خطورتها البالغة في إحداث الإدمان لدى متعاطيها . إن معظم تلك المركبات تؤثر مباشرة على قشرة المخ ورصد العلماء مجموعة من المضاعفات التي تصيب المدمنين أهمها اختلال القوى العقلية ، الاكتئاب ، فقدان الاتزان ، التلعثم في الكلام إضافة إلى الشحوب وبطء الحركة . لاحظ العلماء أيضاً ارتفاع معدلات الانتحار بين هؤلاء المدمنين ، كما أن زيادة الجرعة تؤدي مراراً إلى الغيبوبة والوفاة . إن الإفلاع عن تعاطي هذه المركبات يؤدي إلى أعراض أكثر قسوة من الهيروين وتبدأ هذه الأعراض

عادة خلال 24 ساعة بعد التوقف عن تعاطي العقار وتشمل نوبات من الهذيان ، الضعف العام ، نوبات من التشنج والصرع ، عدم القدرة على الحركة باتزان وتشير الإحصائيات الطبية إلى أن هذه الأعراض تسبب الوفاة في 7% من الحالات . ولعل ذلك ما يحتم ضرورة علاج هؤلاء المدمنين في مصحات عالية التخصص ، ولقد كان من بين ضحايا تلك العقاقير كثير من نجوم السينما ورجال الأعمال الذين ظنوا أن هذه العقاقير تساعد في مواجهة نمط حياتهم المتواتر وانتهى الأمر بهم إلى الموت.

رابعاً:العقاقير المهدئة:

المهدئات هي مجموعة مختلفة من العقاقير لها تركيب كيميائي متباين ، غير أنها تشترك في مفعولها في تخفيف أو إزالة الاستثارات الانفعالية.

رصد العلماء العديد من المضاعفات لدى مدمني هذه المركبات أهمها وهن العضلات، الدوار، هبوط الضغط، الاضطرابات النفسية والعقلية، كما أن بعض هؤلاء المدمنين يصابون بحالات من الهياج العصبي ويدفعهم إلى ارتكاب جرائم العنف في أسرهم ، أما زيادة الجرعة فقد تؤدي إلى الغيبوبة والوفاة في بعض الحالات .

خامساً : المذيبات الطيارة والأصماغ:

تعتبر هذه المجموعة من أخطر أنواع الإدمان نظراً لتوفر هذه المركبات وتنوعها ،حيث أنها تمثل مواد أولية ضرورية تدخل

ضمن الاستخدام العادي للمجتمع ومن الصعب تقييد استخدامها ، كما أن أسعارها رخيصة نسبيا وفي متناول الأحداث والبالغين. وقد وجد فيها الأحداث وسيلة للحصول على لحظات من النشوة والاسترخاء والهلوسة البصرية، ضمن تلك المركبات البنزين ، الكلوفورم ، غاز الولاغات ، وبعض الأصماغ . ولقد رصد العلماء ، عددا من مضاعفات الإدمان على تعاطي تلك المواد أهمها الوفاة الفجائية نتيجة توقف القلب أو التنفس ، أما على المدى الطويل فإن هذه المواد تترك أثرا ساما على خلايا المخ، فقر الدم الشديد إضافة إلى السلوك العدواني والإجرامي للمدمن.

الفصل الأول

أسباب تعاطي المخدرات

أولاً : الأسباب التي تعود إلى الفرد :

هناك عدة أسباب هامة تكمن وراء الإقدام على تعاطي الفرد للمخدرات ويمكن تقسيمها كالآتي :

1. ضعف الوازع الديني لدى الفرد المتعاطي :

لاشك أن عدم تمسك بعض الشباب وعلى وجه الخصوص أولئك الذين هم في سن المراهقة قد لا يلتزمون التزاما كاملاً بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من حيث إتباع أوامره واجتناب نواهيه ، وينسون كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ونتيجة

ذلك أنساهم الله سبحانه أنفسهم فأنحرفوا عن طريق الحق والخير إلى طريق الفساد والضلال ، قال تعالى:
(ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسقون) .

2. مجالسة أو مصاحبة رفاق السوء :

تكاد تجمع جميع الدراسات النفسية والاجتماعية التي أجريت على أسباب تعاطي المخدرات وبصفة خاصة بالنسبة للمتعاظمي لأول مرة ، على أن عامل الفضول وإلحاح الأصدقاء أهم حافز على التجربة كأسلوب من أساليب المشاركة الوجدانية مع هؤلاء الأصدقاء ، فالله سبحانه وتعالى حذرنا من إتباع أهواء المضللين فقال تعالى (ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل) .

3. الاعتقاد بزيادة القدرة الجنسية :

يعتقد بعض الشباب أن هناك علاقة وثيقة بين تعاطي المخدرات وزيادة القدرة الجنسية من حيث تحقيق أقصى إشباع جنسي وإطالة فترة الجماع بالنسبة للمتزوجين وكثيراً من المتعاطين يقدمون على تعاطي المخدرات سعياً وراء تحقيق اللذة الجنسية والواقع أن المخدرات لا علاقة لها بالجنس بل تعمل على عكس ما هو شائع بين الناس.

4. السفر إلى الخارج :

لاشك أن السفر للخارج مع وجود كل وسائل الإغراء وأماكن اللهو وعدم وجود رقابة على الأماكن التي يتم فيها تناول المخدرات يعتبر من أسباب تعاطي المخدرات .

5. الشعور بالفراغ :

لاشك أن وجود الفراغ مع عدم توفر الأماكن الصالحة التي تمتص طاقة الشباب كالنوادي والمنتزهات وغيرها يعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات أو المسكرات وربما لارتكاب الجرائم .

6. حب التقليد :

وقد يرجع ذلك إلى ما يقوم به بعض المراهقين من محاولة إثبات ذاتهم وتطاولهم إلى الرجولة قبل أوانها عن طريق تقليد الكبار في أفعالهم وخاصة تلك الأفعال المتعلقة بالتدخين أو تعاطي المخدرات من أجل إطفاء طابع الرجولة عليهم أمام الزملاء أو الجنس الآخر .

7. السهر خارج المنزل :

قد يفسر البعض الحرية تفسير خاطئ على أنها الحرية المطلقة حتى ولو كانت تضر بهم أو بالآخرين ومن هذا المنطلق يقوم البعض بالسهر خارج المنزل حتى أوقات متأخرة من الليل وغالباً ما يكون في أحد الأماكن التي تشجع على السكر والمخدرات وخلافه من المحرمات .

8. توفر المال بكثرة :

إن توفر المال في يد بعض الشباب بسيولة قد يدفعه إلى شراء أغلى الطعام والشراب وقد يدفعه حب الاستطلاع ورفقاء السوء إلى شراء أغلى أنواع المخدرات والمسكرات ، وقد يبحث البعض منهم عن المتعة الزائفة مما يدفعه إلى الإقدام على ارتكاب الجريمة .

9. الهموم والمشكلات الاجتماعية :

هناك العديد من الهموم والمشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها الناس فتدفع بعضهم إلى تعاطي المخدرات بحجة نسيان هذه الهموم والمشاكل .

10. الرغبة في السهر للاستذكار :

يقع بعض الشباب فريسة لبعض الأوهام التي يروجها بعض المغرضين من ضعاف النفوس عن المخدرات وخاصة المنبهات

على أنها تزيد القدرة على التحصيل والتركيز أثناء المذاكرة وهذا بلاشك وهم كاذب ولا أساس له من الصحة بل بالعكس قد يكون تأثيرها سلبياً على ذلك .

11. انخفاض مستوى التعليم :

ليس هناك من شك في أن الأشخاص الذين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم لا يدركون الأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات أو المسكرات فقد ينساقون وراء شياطين الإنس من المروجين والمهربين للحصول على هذه السموم ، وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض المتعلمين الذين وقعوا فريسة لهذه السموم .

ثانياً : الأسباب التي تعود للأسرة :

تعتبر الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع وهي التي ينطلق منها الفرد إلى العالم الذي حوله بتربية معينة وعادات وتقالييد اكتسبها من الأسرة التي تربي فيها ، ويقع على الأسرة العبء الأكبر في توجيه صغارها إلى معرفة النافع من الضار والسلوك الحسن من السيئ بالرفق ، فهي لهم سبيل في اكتساب الخبرات معتمدين على أنفسهم تحت رقابة واعية ومدركة لعواقب الأمور كلها .

وقد أظهرت نتائج تعاطي المخدرات أن تداخل الاستقرار في جو الأسرة متمثلاً في انخفاض مستوى الوفاق بين الوالدين وتأزم الخلافات بينهما إلى درجة الهجر والطلاق يولد أحياناً شعوراً غالباً

لدى الفرد بعدم اهتمام والديه به . ومن أهم الأسباب التي تعود للأسرة للمساهمة في تعاطي المخدرات :

1. القدوة السيئة من قبل الوالدين :

يعتبر هذا العامل هو من أهم العوامل الأسرية التي تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات والمسكرات ويرجع ذلك إلى أنه حينما يظهر الوالدين في بعض الأحيان أمام أبنائهم في صورة مخجلة تتمثل في إقدامهم على تصرفات سيئة وهم تحت تأثير المخدر ، فإن ذلك يسبب صدمة نفسية عنيفة للأبناء وتدفعهم إلى محاولة تقليدهم فيما يقومون به من تصرفات سيئة .

2. إدمان أحد الوالدين :

عندما يكون أحد الوالدين من المدمنين للمخدرات أو المسكرات فإن ذلك يؤثر تأثيراً مباشراً على الروابط الأسرية نتيجة ما تعانيه الأسرة من الشقاق والخلافات الدائمة لسوء العلاقات بين المدمن وبقية أفراد الأسرة مما يدفع الأبناء إلى الانحراف والضياع .

3. انشغال الوالدين عن الأبناء :

إن انشغال الوالدين عن تربية أبنائهم بالعمل أو السفر للخارج وعدم متابعتهم أو مراقبة سلوكهم يجعل الأبناء عرضة للضياع والوقوع في مهاوي الإدمان ولاشك أنه مهما كان العائد المادي من

وراء العمل أو السفر فإنه لا يعادل الأضرار الجسيمة التي تلحق بالأبناء نتيجة عدم رعايتهم الرعاية السليمة .

4. عدم التكافؤ بين الزوجين :

ففي حالة عدم التكافؤ بين الزوج والزوجة ، يتأثر الأبناء بذلك تأثيراً خطيراً وبصفة خاصة إذا كانت الزوجة هي الأفضل من حيث وضع أسرتها المادية أو الاجتماعية ، فإنها تحرص أن تذكر زوجها بذلك دائماً ، مما يسبب الكثير من الخلافات التي يتحول على أثرها المنزل إلى جحيم لا يطاق ، فيهرب الأب من المنزل إلى حيث يجد الراحة عند رفاق السوء ، كما تهرب هي أيضاً إلى بعض صديقاتها من أجل إضاعة الوقت ، وبين الزوج والزوجة يضيع الأبناء وتكون النتيجة في الغالب انحرافهم .

5. القسوة الزائدة على الأبناء :

إنه من الأمور التي يكاد يجمع عليها علماء التربية بأن الابن إذا عومل من قبل والديه معاملة قاسية مثل الضرب المبرح والتوبيخ فإن ذلك سينعكس على سلوكه مما يؤدي به إلى عقوق والديه وترك المنزل والهروب منه باحثاً عن مأوى له فلا يجد سوى مجتمع الأشرار الذين يدفعون به إلى طريق الشر والمعصية وتعاطي المخدرات .

6. كثرة تناول الوالدين للأدوية والعقاقير :

إن حب الاستطلاع والفضول بالنسبة للأبناء قد يجعلهم يتناولون بعض الأدوية والعقاقير التي تناولها آبؤهم مما ينتج عن ذلك كثيراً من الأضرار والتي قد يكون من نتائجها الوقوع فريسة للتعود على بعض تلك العقاقير .7 ضغط الأسرة على الابن من أجل التفوق : عندما يضغط الوالدين على الابن ويطلبون منه التفوق في دراسته مع عدم إمكانية تحقيق ذلك قد يلجأ إلى استعمال بعض العقاقير المنبهة أو المنشطة من أجل السهر والاستذكار وتحصيل الدروس ، وبهذا لا يستطيع بعد ذلك الاستغناء عنها .

تلك هي أهم أسباب تعاطي المخدرات المتعلقة بالأسرة ومسئولية القضاء عليها والحد منها على الوالدين وعلماء الدين وعلى كل من أبصر على معرفة آفة المخدرات وما ينتج عنها من أضرار سيئة للغاية وقانا الله منها .

ثالثاً: الأسباب التي تعود للمجتمع :

إذا كانت الأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يعيش فيها الإنسان منذ صغره فإن مختلف الجماعات التي ينتمي إليها الفرد تشكل البيئة الاجتماعية الثانية التي يحيا فيها الإنسان. وقد تدعم هذه الجماعات ما تبنيه الأسرة وقد تهدمه وتعطل تأثيره ، وقد تعوض الجماعة الفرد عن مشاعر الحرمان العاطفي وعدم التقبل أو افتقاد الشعور بالأمن". وهناك أسباب في تعاطي المخدرات تعود للمجتمع ومنها :

1. توفر مواد الإدمان عن طريق المهربين والمروجين :

ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تعود للمجتمع والتي تجعل تعاطي المخدرات سهلاً وميسوراً بالنسبة للشباب ويرجع ذلك إلى احتواء كل مجتمع من المجتمعات على الأفراد الضالين الفاسدين والذين يحاولون إفساد غيرهم من أبناء المجتمع ، فيقومون بمساعدة غيرهم من أعداء الإسلام بجلب المخدرات والسموم وينشرونها بين الشباب .

2. وجود بعض أماكن اللهو في بعض المجتمعات :

هناك بعض أماكن اللهو في بعض الدول تعتمد أساساً على وجود المواد المخدرة والمسكرة من أجل ابتزاز أموال روادها ولا يهتم أصحابها سوى بجمع المال بصرف النظر عن الطريقة أو الوسيلة المستخدمة في ذلك .

3. العمالة الأجنبية :

إن عمليات التنمية في دول الخليج تتطلب الاستعانة ببعض العمالة والخبرات الأجنبية وهذه العمالة تأتي أحياناً وهي محملة بحسناتها وسيئاتها متمثلة في محاولة البعض إدخال بعض السموم والمواد المخدرة إما بغرض متعتهم الخاصة أو بغرض الكسب المادي من وراء ذلك.

4. الانفتاح الاقتصادي :

يحاول بعض ضعاف النفوس من أفراد المجتمع استغلال الانفتاح الاقتصادي استغلالاً سيئاً فبدلاً من قيامهم باستيراد السلع الضرورية لأفراد المجتمع يقومون بالاتجار وتهريب المخدرات بطرق غير مشروعة لكونها تحقق لهم أرباحاً كبيرة وبأقل مجهود .

5. قلة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المختلفة :

أجهزة الإعلام في بعض الدول العربية الإسلامية وخاصة التلفزيون قد ابتليت بظاهرة خطيرة وهي المبالغة في طول ساعات الإرسال والتفاخر بطول مدة الإرسال ، غير أن قدرة هذه الأجهزة الفنية قاصرة على ملئ هذه الساعات الطويلة بالإنتاج الإعلامي المحلي أو الغربي أو الإسلامي فيحدث المحذور وهو الالتجاء إلى أجهزة الإعلام الغربية من أفلام وأشرطة من قيم متضاربة مع القيم الإسلامية لكي يحقق أهدافه المرسومة ضد الأمة الإسلامية

وبالأخص شبابها محاولاً بذلك هدم العنصر الأساسي من عناصر القوة والتنمية وهم الشباب .

6. التساهل في استخدام العقاقير المخدرة وتركها دون رقابة :

قد يكون التساهل في استيراد بعض الأدوية والعقاقير المخدرة اللازمة للاستخدام في المستشفيات دون تشديد الرقابة عليها من قبل وزارة الصحة في المجتمع سبب من أسباب استخدامها في غير الأغراض الطبية التي خصصت لها ، هذا بالإضافة إلى أنه قد تدخل هذه العقاقير تحت أسماء مستعارة وبطريقة نظامية ، كما أنها قد تدخل بطريقة غير نظامية مما يؤدي إلى انتشارها وتداولها بين الشباب .

7. غياب رسالة المدرسة :

ويقع ذلك على عاتق المربين والمسؤولين عن وضع المناهج التعليمية والتي يجب أن تتضمن أهداف واضحة تجعل الفائدة منها جيدة من حيث توضيح ما ينبغي إتباعه من فضائل وما يجب تجنبه من خبائث وذنابل.

وهكذا يتضح لنا العديد من العوامل التي تدفع إلى تعاطي المخدرات حيث تم التطرق إلى عدد من العوامل ومن هنا يمكننا القول بأن هذه المشكلة ليس سببها الفرد فقط بل يشارك في ذلك الأسرة والمجتمع الذي يعيش فيه.

مضار المخدرات كثيرة ومتعددة ومن الثابت علمياً أن تعاطي المخدرات يضر بسلامة جسم المتعاطي وعقله . وإن الشخص المتعاطي للمخدرات يكون عبئاً وخطراً على نفسه وعلى أسرته وجماعته وعلى الأخلاق والإنتاج وعلى الأمن ومصالح الدولة وعلى المجتمع ككل. بل لها أضرار بالغة أيضاً في التأثير على كيان الدولة السياسي .. ونذكر هنا الأضرار الجسمية والنفسية والاجتماعية والسياسية.

المبحث الأول

أضرار المخدرات

أولاً- الأضرار الجسمية :

- فقدان الشهية للطعام مما يؤدي إلى النحافة والهزال والضعف العام المصحوب باصفرار الوجه.
- يحدث تعاطي المخدرات اضطراب في الجهاز الهضمي والذي ينتج عنه سوء الهضم.
- أضرار الكبد وتليفه حيث يحل المخدر (الأفيون مثلاً) خلايا الكبد ويحدث بها تليفاً وزيادة في نسبة السكر ، مما يسبب التهاب وتضخم في الكبد وتوقف عمله بسبب السموم التي تعجز الكبد عن تخليص الجسم منها.

- التهاب في المخ وتحطيم وتآكل ملايين الخلايا العصبية التي تكون المخ مما يؤدي إلى فقدان الذاكرة.
- اضطرابات في القلب ، وارتفاع في ضغط الدم ، وانفجار الشرايين.
- التأثير على النشاط الجنسي ، حيث تقلل من القدرة الجنسية وتنقص من إفرازات الغدد الجنسية .
- كما أن المخدرات هي السبب الرئيسي في الإصابة بأشد الأمراض خطورة مثل السرطان .
- تعاطي جرعة زائدة ومفرطة من المخدرات قد يكون في حد ذاته انتحاراً.

ثانياً- الأضرار النفسية:

- يحدث تعاطي المخدرات اضطراباً في الإدراك الحسي العام وخاصة إذا ما تعلق الأمر بحواس السمع والبصر
- يؤدي تعاطي المخدرات إلى اختلال في التفكير العام وصعوبة وبطء به ، وبالتالي يؤدي إلى فساد الحكم على الأمور والأشياء الذي يحدث معها بعض أو حتى كثير من التصرفات الغريبة إضافة إلى الهذيان والهلوسة .
- تؤدي المخدرات أثر تعاطيها إلى آثار نفسية مثل القلق والتوتر المستمر والشعور بعدم الاستقرار والشعور بالانقباض والهبوط مع عصبية وجدة في المزاج وإهمال النفس والمظهر وعدم القدرة على العمل أو الاستمرار فيه .
- يحدث تعاطي المخدرات اضطراب في الوجدان ، حيث ينقلب المتعاطي عن حالة المرح والنشوة والشعور بالرضى والراحة (بعد تعاطي المخدر) ويتبع هذا ضعف في المستوى الذهني وذلك لتضارب الأفكار لديه فهو بعد التعاطي يشعر بالسعادة والنشوة والعيش في جو خيالي وغياب عن الوجود وزيادة النشاط والحيوية ولكن سرعان ما يتغير الشعور بالسعادة والنشوة إلى ندم وواقع مؤلم وفتور وإرهاق مصحوب بخمول واكتئاب .

- -تتسبب المخدرات في حدوث العصبية الزائدة الحساسية الشديدة والاضطراب والتوتر الانفعالي الدائم والذي ينتج عنه بالضرورة ضعف القدرة على التواؤم والتكيف الاجتماعي .

الاضطرابات الانفعالية قسمين :

أ- الاضطرابات السارة:

وتشمل الأنواع التي تعطي المتعاطي صفة إيجابية حيث يحس بحسن الحال التفخيم أو النشوة حيث يحس المتعاطي في هذه الحالة حالة بالثقة التامة ويشعر بأن كل شيء على ما يرام ، وأنه أعظم الناس وأقوى وأذكى من الآخرين.

ب- الاضطرابات غير السارة:

1) الاكتئاب : ويشعر الفرد فيه بأفكار (سوداوية) حيث يتردد في اتخاذ القرارات وذلك للشعور بالألم. ويقلل الشخص المصاب بهذا النوع من الاضطرابات من قيمة ذاته ويبالغ في الأمور التافهة ويجعلها ضخمة ومهمة.

2) القلق : ويشعر الشخص في هذه الحالة بالخوف والتوتر .

3) جمود أو تبدل الانفعال : وهو تبدل العاطفة - حيث إن الشخص في هذه الحالة لا يستجيب ولا يستشار بأي حدث يمر عليه مهما كان ساراً وغير سار .

4) عدم التناسب الانفعالي : وهذا اضطراب يحدث فيه عدم توازن في العاطفة فيرى الشخص المصاب هذا الاضطراب يضحك ويبيكي من دون سبب مثير لهذا البكاء أو الضحك ، اختلال الآنية : حيث يشعر الشخص المصاب بهذا الاضطراب بأن ذاته متغيرة فيحس بأنه شخص متغير تماماً ، وأنه ليس هو ، وذلك بالرغم من أنه يعرف هو ذاته. ويحدث هذا الإحساس أحياناً بعد تناول بعض العقاقير ، كعقاقير الهلوسة مثل (أل . أس . دي) والحشيش .

ثالثاً: الأضرار الاجتماعية :

1) أضرار المخدرات على الفرد نفسه:

إن تعاطي المخدرات يحطم إرادة الفرد المتعاطي وذلك لأن تعاطي المخدرات (يجعل الفرد يفقد كل القيم الدينية والأخلاقية ويتعطل عن عمله الوظيفي والتعليم مما يقلل إنتاجيته ونشاطه اجتماعياً وثقافياً وبالتالي يحجب عنه ثقة الناس به ويتحول بالتالي بفعل المخدرات إلى شخص غير موثوق فيه ومهمل ومنحرف في المزاج والتعامل مع الآخرين ويدفعه إلى ارتكاب الجرائم والعنف في معظم الحالات .

وتشكل المخدرات أضراراً على الفرد منها :

- المخدرات تؤدي إلى نتائج سيئة للفرد سواء بالنسبة لعمله أو إرادته أو وضعه الاجتماعي وثقة الناس به .

- كما أن تعاطيها يجعل من الشخص المتعاطي إنساناً كسول ذو تفكير سطحي يهمل أداء واجباته ومسؤولياته وينفعل بسرعة ولأسباب تافهة. وذو أمزجة منحرفة في تعامله مع الناس ، كما أن المخدرات تدفع الفرد المتعاطي إلى عدم القيام بمهنته ويفتقر إلى الكفاية والحماس والإرادة لتحقيق واجباته.

- عندما يلج متعاطي المخدرات على تعاطي مخدر ما، ويسمى بـ ((داء التعاطي)) أو بالنسبة للمدمن يسمى بـ ((داء الإدمان))

ولا يتوفر للمتعاطي دخل ليحصل به على الجرعة الاعتيادية (وذلك أثر إلحاح المخدرات) فإنه يلجأ إلى الاستدانة وربما إلى أعمال منحرفة وغير مشروعة مثل قبول الرشوة والاختلاس والسرقه والبغاء وغيرها. وهو بهذه الحالة قد يبيع نفسه وأسرته ومجتمعه وطناً وشعباً .

- يُحدث تعاطي المخدرات للمتعاطي أو المدمن مؤثرات شديدة وحساسيات زائدة ، مما يؤدي إلى إساءة علاقاته بكل من يعرفهم. فهي تؤدي إلى سوء العلاقة الزوجية والأسرية ، مما يدفع إلى تزايد احتمالات وقوع الطلاق وانحراف الأطفال وتزيد أعداد الأحداث المشردين وتسوء العلاقة بين المدمن وبين جيرانه ، فيحدث الخلافات والمشاجرات التي قد تدفع به أو بجاره إلى دفع الثمن باهظاً. كذلك تسوء علاقة المتعاطي والمدمن بزملائه ورؤسائه في العمل مما يؤدي إلى احتمال طرده من عمله أو تغريمه غرامة مادية تخفض مستوى دخله .

- الفرد المتعاطي لا يمكنه إقامة علاقات طيبة مع الآخرين ولا حتى مع نفسه مما يتسبب في سيطرة (الأسوأ وعدم التكيف وسوء التوافق والتواءم الاجتماعي على سلوكياته الأمر الذي يؤدي به في النهاية إلى الخلاص من واقعه المؤلم بالانتحار). فهناك علاقة وطيدة بين تعاطي المخدرات والانتحار حيث إن

معظم حالات الوفاة التي سجلت كان السبب فيها هو تعاطي جرعات زائدة من المخدر .

- المخدرات تؤدي إلى نبذ الأخلاق وفعل كل منكر وقبيح وكثير من حوادث الزنى والخيانة الزوجية تقع تحت تأثير هذه المخدرات وبذلك نرى ما للمخدرات من آثار وخيمة على الفرد والمجتمع .

(2) تأثير المخدرات على الأسرة:

الأسرة هي :((الخلية الرئيسية في الأمة إذا صلحت صلح حال المجتمع وإذا فسدت انهار بنيانه فالأسرة أهم عامل يؤثر في التكوين النفساني للفرد لأنه البيئة التي يحل بها وتحضنه فور أن يرى نور الحياة ووجود خلل في نظام الأسرة من شأنه أن يحول دون قيامها بواجبها التعليمي لأبنائها .

فتعاطي المخدرات يصيب الأسرة والحياة الأسرية بأضرار بالغة من وجوه كثيرة أهمها :

- ولادة الأم المدمنة على تعاطي المخدرات لأطفال مشوهين .
- مع زيادة الإنفاق على تعاطي المخدرات يقل دخل الأسرة الفعلي مما يؤثر على نواحي الإنفاق الأخرى ويتدنى المستوى الصحي والغذائي والاجتماعي والتعليم وبالتالي الأخلاقي لدى

أفراد تلك الأسرة التي وجه معيها دخله إلى الإنفاق عل
المخدرات هذه المظاهر تؤدي إلى انحراف الأفراد لسببين :

§ أولهما : أغراض القدوة الممثلة في الأب والأم أو العائل .

§ السبب الآخر: هو الحاجة التي تدفع الأطفال إلى أدنى الأعمال
لتوفير الاحتياجات المتزايدة في غياب العائل .

- بجانب الآثار الاقتصادية والصحية لتعاطي المخدرات على
الأسرة نجد أن جو الأسرة العام يسوده التوتر والشقاق
والخلافات بين أفرادها فإلى جانب إنفاق المتعاطي لجزء كبير
من الدخل على المخدرات والذي يثير انفعالات وضيق لدى
أفراد الأسرة فالمتعاطي يقوم بعادات غير مقبولة لدى الأسرة
حيث يتجمع عدد من المتعاطين في بيته ويسهررون إلى آخر
الليل مما يولد لدى أفراد الأسرة تشوق لتعاطي المخدرات تقليداً
للشخص المتعاطي أو يولد لديهم الخوف والقلق خشية أن يهاجم
المنزل بضبط المخدرات والمتعاطين.

(3) أضرار المخدرات على الإنتاج :

يعتبر ((الفرد لبنة من لبنات المجتمع وإنتاجية الفرد تؤثر
بدورها على إنتاجية المجتمع الذي ينتمي إليه.)) (فمتعاطي المخدرات
لا يتأثر وحده بانخفاض إنتاجه في العمل ولكن إنتاج المجتمع أيضاً

يتأثر في حالة تفشي المخدرات وتعاطيها فالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات ((تؤدي إلى انخفاض إنتاجية قطاع من الشعب العام فتؤدي أيضاً إلى ضروب أخرى من السلوك تؤثر أيضاً على إنتاجية المجتمع)).

ومن الأمثلة على تلك السلوك هي : تشرذم الأحداث وإجرامهم والدعارة والرشوة والسرقة والفساد والمرض العقلي والنفسي والإهمال واللامبالاة وأنواع السلوك هذه يأتيها مجموعة من الأشخاص في المجتمع ولكن أضرارها لا تقتصر عليهم فقط بل تمتد وتصيب المجتمع بأسره وجميع أنشطته وهذا يعني أن متعاطي المخدرات لا يتأثر وحده بانخفاض إنتاجه في العمل ولكنه يخفض من إنتاجية المجتمع بصفة عامة وذلك للأسباب التالية :

- انتشار المخدرات والاتجار بها وتعاطيها يؤدي إلى زيادة الرقابة من الجهات الأمنية حيث تزداد قوات رجال الأمن ورقباء السجون والمحاكم والعاملين في المصحات والمستشفيات ومطاردة المهربين للمخدرات تجارها والمروجين ومحاكمتهم وحراستهم في السجون ورعاية المدمنين في المستشفيات تحتاج إلى قوى بشرية ومادية كثيرة للقيام بها وذلك يعني أنه لو لم يكن هناك ظاهرة لتعاطي وانتشار أو ترويج المخدرات لأمكن هذه القوات إلى الاتجاه نحو إنتاجية أفضل ونواحي صحية أو ثقافية بدلاً من بذل

جهودهم في القيام بمطاردة المهربين ومروحي المخدرات وتعاطيها ومحاكمتهم ورعاية المدمنين وعلاجهم .

- يؤدي كذلك تعاطي وانتشار المخدرات إلى خسائر مادية كبيرة بالمجتمع ككل وتؤثر عليه وعلى إنتاجيته وهذه الخسائر المادية تتمثل في المبالغ التي تنفق وتصرف على المخدرات ذاتها.

فمثلاً : إذا كانت المخدرات (تزرع في أراضي المجتمع) التي تستهلك فيه فإن ذلك يعني إضاعة قوى بشرية عاملة وإضاعة الأراضي التي تستخدم في زراعة هذه المخدرات بدلاً من استغلالها في زراعة محاصيل يحتاجها واستخدام الطاقات البشرية في ما ينفع الوطن ويزيد من إنتاجه .

أما إذا كانت المخدرات تهرب إلى المجتمع المستهلك للمواد المخدرة فإن هذا يعني إضاعة وإنفاق أموالاً كبيرة ينفقها أفراد المجتمع المستهلك عن طريق دفع تكاليف السلع المهربة إليه بدلاً من أن تستخدم هذه الأموال في ما يفيد المجتمع كاستيراد مواد وآليات تفيد المجتمع للإنتاج أو التعليم أو الصحة .

- أن تعاطي المخدرات يساعد على إيجاد نوع من البطالة ؛ وذلك لأن المال إذا استغل في المشاريع العامة النفع تتطلب توفر

أيدي عاملة وهذا يسبب للمجتمع تقدماً ملحوظاً في مختلف المجالات ويرفع معدل الإنتاج ، أما إذا استعمل هذا المال في الطرق الغير مشروعة كتجارة المخدرات فإنه حينئذ لا يكون بحاجة إلى أيدي عاملة ؛ لأن ذلك يتم خفية عن أعين الناس بأيدي عاملة قليلة جداً .

- إن الاستسلام للمخدرات والانغماس فيها يجعل شاربها يركن إليها وبالتالي فهو يضعف أمام مواجهة واقع الحياة الأمر الذي يؤدي إلى تناقص كفاءته الإنتاجية فما يعوقه عن تنمية مهاراته وقدراته وكذلك فإن الاستسلام للمخدرات يؤدي إلى إعاقة تنمية المهارات العقلية والنتيجة هي انحدار الإنتاج لذلك الشخص وبالتالي للمجتمع الذي يعيش فيه كماً وكيفاً .

- كل دولة تحاول أن تحافظ على كيانها الاقتصادي وتدعيمه لكي تواصل التقدم ومن أجل أن تحرز دولة ما هذا التقدم فإنه لا بد من وجود قدر كبير من الجهد العقلي والعضلي معاً ((يبدل بواسطة أبناء تلك الدولة سعياً وراء التقدم والحق بالركب الحضاري والتقدم والتطور)) ليتحقق لها ولأبنائها الرخاء والرفاهية فيسعد الجميع ، ولما كان تعاطي المخدرات ينقص من القدرة على بذل الجهد ويستنفذ القدر الأكبر من الطاقة ويضعف القدرة على الإبداع والبحث والابتكار فإن ذلك يسبب

انتهاك لكيان الدولة الاقتصادي وذلك لعدم وجود الجهود العضلية والفكرية (العقلية) نتيجة لضياعها عن طريق تعاطي المخدرات .

- إضافة إلى ذلك فإن المخدرات تكبد الدول نفقات باهظة ومن أهم هذه النفقات هو ما تنفقه الدول في استهلاك المخدرات فالدول المستهلكة للمخدرات (مثل الدول العربية) تجد نفقات استهلاك المخدرات فيها طريقها إلى الخارج بحيث إنها لا تستثمر نفقات المخدرات في الداخل مما يؤدي (غالباً) إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية لو كانت العملة المفضلة لدى تجار المخدرات ومهربها هو الدولار .

- أثر المخدرات على الأمن العام مما لاشك فيه أن الأفراد هم عماد المجتمع فإذا تفشت وظهرت ظاهرة المخدرات بين الأفراد انعكس ذلك على المجتمع فيصبح مجتمعاً مريضاً بأخطر الآفات ، يسوده الكساد والتخلف وتعمّيه الفوضى ويصبح فريسة سهلة للأعداء للنيل منه في عقيدته وثرواته فإذا ضعف إنتاج الفرد انعكس ذلك على إنتاج المجتمع وأصبح خطر على الإنتاج والاقتصاد القومي إضافة إلى ذلك هنالك مما هو أخطر وأشد وبالأعلى على المجتمع نتيجة لانتشار المخدرات التي هي في حد ذاتها جريمة فإن مرتكبها يستمرئ

لنفسه مخالفة الأنظمة الأخرى فهي بذلك (المخدرات) الطريق المؤدي الى ارتكاب جرائم أخرى .

4) أضرار المخدرات وآثارها السياسية:

يمكن تلخيصها بالآتي:

- يهتز الكيان السياسي لأي دولة إذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل أقاليمها ولقد ثبت أن كثيراً من مناطق زراعة المخدرات في أنحاء متفرقة من العالم لا تخضع لسلطات تلك الدول التي تقع ضمنها ، إما لاعتبارات قبلية ، أو لاعتبارات جغرافية ، وهناك روابط وثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمفرقات من جانب الاتجار غير المشروع في المخدرات من جانب آخر .

- كما يهتز كيان الدولة السياسي إذا اضطرت الدولة إلى الاستعانة بقوات مسلحة أجنبية للحفاظ على كيانها ، وقد حدث مثل هذا في إحدى دول أمريكا الجنوبية اللاتينية ؛ حيث توجد عصابات لزراعة الكوكا وإنتاج مخدر الكوكايين وتهريبه وهي عصابات جيدة التنظيم ، ولديها أسلحة متقدمة ووسائل نقل حديثة حتى إن هذه العصابة وُجد بحوثها قواعد عسكرية ومهابط طائرات وقد سيطرت هذه العصابات على مناطق

زراعية لكوكا والقنب ومنعت القوات الحكومية من دخولها الأمر الذي دعى الدولة إلى الاستغاثة واستدعاء قوات أجنبية (قوات للجيش الأمريكي).

- الحركات الانفصالية في العالم تغذيها أموال تجار المخدرات .
- مهربوا المخدرات والمتاجرون في المخدرات لا يؤمنون بدين أو عقيدة ولا ينتمون إلى وطن وليس لديهم انشغال سوى التفكير في الكسب المادي الغير مشروع من وراء الاتجار بالمخدرات فهم على استعداد لبيع أنفسهم وأسرهم وأوطانهم وشعوبهم مقابل السماح لهم بالمرور بالمخدرات وتهريبها فيفشون الأسرار ويقدمون المعلومات للأعداء مما يجعل من المتعاطي ومهربي المخدرات فريسة سهلة للعدو ومخابراته .

(5) أثر المخدرات على الإجرام:

إن تعاطي المخدرات يؤدي إلى كثرة الجرائم وانتشارها في المجتمع، إذ هي تدفع متعاطيها إلى ارتكاب شتى الجرائم عن قصد منه، وعن غير قصد، وقد أثبتت ذلك الدراسات المتخصصة التي أجريت في هذا المجال، نورد نموذجاً من تلك الدراسات للدلالة على ذلك، نقلاً عن كتاب المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون للمستشار عزت حسنين، حيث قال: "ومن تلك الدراسات

ما قام به المكتب الخاص بخدمات المجرمين بأثينا تحت رئاسة مديره الأستاذ مارديكاس بدراسة 379 حالة من حالات التعاطي، وانتهت الدراسة إلى الآتي :

إن الإدمان على الحشيش يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، ويحول شخصية الفرد إلى شخصية كسولة غير مستقرة، مما يؤدي في النهاية إلى التشرد والسرقة، وكذلك يحول الفرد إلى إنسان مشاكس سريع التهيج، شكاك، خائف جبان، وكنتيجة لهذا الخوف والجبن يحدث الهجوم والعدوان، ولهذا يقعون في جرائم الاعتداء.

وان أضرار المخدرات لا يقتصر على متعاطيها فحسب بل يتعداه إلى ذريته وذويه وكونها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنث وديانة أي يرضى الفساد على محارمه لما يفقد من عقل عند تعاطيه لهذه السموم وبالتالي فان تعاطي المخدرات يدفع الشخص إلى ارتكاب الجرائم الجنسية مثل الخطف ومن ثم الاغتصاب والقتل.

فيعد تعاطي المخدرات من أكبر الأخطار التي تواجه المجتمعات في العصر الحاضر لما تخلفه من أضرار لمتعاطيها صحياً واجتماعياً واقتصادياً ودينياً لا نستطيع حصرها لتجدها يوماً بعد يوم لما تورثه هذه الآفة من سموم خطيرة، تقود متعاطيها إلى طريق مظلم نهايته الموت المحقق والتشرد والضياع.

ولقد نتج عن تعاطي المخدرات كثير من انحرافات السلوك تمثل ذلك في ازدياد العلاقة بين تعاطي المخدرات وجريمة إزهاق

الأرواح وجرائم هتك الأعراض بفعل تأثير المخدر على الإنسان الدعارة كطريق للحصول على المال اللازم لشراء هذا المخدر أو ذاك لأن «المخدر يبعد الإنسان عن واقعه ويضعه ويضمه في عالم من الوهم ينسى معه وجوده وفضائله وينسى معه ارتباطه بمجتمعه وتكرار هذا الانفصال عن الواقع يجعل متعاطي المخدر في حالة تبعية للسم الذي يتعاطاه فينهش جهازه العصبي ويحطم ويصبح من يتعاطى المخدر هارباً منحرفاً من محيطه ومن واقعه والشواهد على مدى ارتباط المخدرات بالانحراف الاجتماعي والسلوكي للأفراد كثيرة إذ تبين في دراسة على تعاطي الحشيش أن 76% من أفراد العينة متهمون بارتكاب جرائم وأن أكثر الجرائم هي الاعتداء المباشر على النفس أو الشروع في القتل تبين أن 58% من قضايا القتل عمداً ارتكبت فيها الجريمة بسبب المعتقد الخاطئ بالخيانة الزوجية وقتلت الزوجة في 31% من هذه القضايا وفي حادثتين آخرين قتل المتعاطي طفله على اعتبار أنه ابن سفاح وفي دراسة عن الجريمة في الكويت وجد أن 15% من الجرائم التي ارتكبت كانت تحت تأثير الخمر والمخدرات وتوجد كذلك علاقة قوية بين المخدرات واللذة المحرمة وعملية بيع الأجساد في مقابل أجر معين فالاعتقاد الشائع لدى الكثيرين أن المخدرات تطيل من زمن المتعة واللذة الجنسية ولكنها بالعكس من ذلك تؤدي إلى نتيجة عكسية وهي فقدان القدرة على التنفيذ فيعجز عن الأداء الأمر الذي يؤدي إلى الضعف الجنسي المزمن وانهيار الحياة الزوجية والعائلية، ولقد أثبتت البحوث التي عُنيت بتفسير السلوك الإجرامي

أن هناك ثمة علاقة أكيدة وقوية بين ميل الفرد إلى شرب الكحول والخمر وممارسته للجريمة والانحراف فقد ثبت من دراسة مركز أبحاث مكافحة الجريمة ان انتشار تعاطي المسكرات يعد مرحلة أولية وكخلفية أساسية لمرتكبي جريمة المخدرات الحالية وقررت نفس الدراسة بأنه إذا تم ضبط جريمة السكر خاصة صناعة وتجارة المسكرات والمروجين لها فان ذلك يحد كثيراً من انتشار ظاهرة المخدرات في المجتمع السعودي وفي الدراسة التي أجريت على المجرمين الجنسيين في المجتمع العربي ظهر من نتائج البحث أن الغالبية 70% من المحكوم عليهم بجرائم جنسية كانوا يشربون المسكر وتبين أن الخمر يدفع إلى ارتكاب الأفعال الجنسية الشاذة كاللواط بنسبة 3، 68% ويدفع كذلك إلى ممارسة الفحشاء وخاصة الزنا بنسبة 5، 70% ويساهم أيضاً في ارتكاب الأفعال الجنسية بقوة مع الإناث كالاغتصاب بنسبة 6، 67% وكذلك يجعل عند الفرد ميلاً نحو هتك عرض الذكور بنسبة 4، 75% والبيانات الإحصائية السابقة تبرهن على أن شرب المسكرات يشيع عند المجرمين الجنسيين بشكل عام وهو من الأسباب الرئيسية في ارتكاب الفعل الجنسي المحرم بصرف النظر عن دور في التخصص بنمط من الجرائم الجنسية، وقد اعترف الطب الحديث بأن الخمر عند شربها تغطي المناطق المخية العليا وهي الموجودة في القشر لفصي المخ .

وهي مركز الإرادة والأخلاق والتفكير والرؤية كما أثبتت إحدى الدراسات التي حاولت كشف العوامل المرتبطة بالجريمة أن

27% من المحكوم عليهم بأفعال جنائية كانوا يتناولون المخدرات وان المخدر يدفع بقوة بالفرد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء الجنسي كهتك الأعراض والاغتصاب. وتشير بعض الدراسات إلى أن متعاطي المخدرات شكلوا ما نسبته 20% من جملة الجرائم المسجلة في عينة من الدول العربية _____ عام 1973 .

بالاتفاقيات الدولية لمواجهة ظاهرة الاتجار في المواد المخدرة كما لخصتها لجنة المخدرات بالأمم المتحدة على شكل أسس ومبادئ — في دورتها الاستثنائية — في جنيف بسبتمبر عام 1970 م —

التي نصت على التالي :

(1) تدعيم التدابير التي تهدف إلى القضاء على الاتجار الغير مشروع .

(2) توعية الجماهير بأخطار سوء استعمال المخدرات وتنفيرهم من استعمالها لآثارها الضارة .

(3) إحلال زراعات نافعة بدلا من الزراعات الضارة .

(4) معالجة المدمنين وتأهيلهم مهنيًا واجتماعيًا .

المبحث الثاني

طرق العلاج وأساليب الوقاية من المخدرات

أولاً : الطرق الطبية للعلاج:

وعلى العموم فإنه كلما ازداد عدد النكسات وزادت خطورة المادة الإدمانية يجب التشدد في معايير الشفاء حتى في الحالات التي يصحبها اضطراب جسيم في الشخصية أو التي وقعت في السلوك الإجرامي مهما كان محدداً ، وتبدأ مراحل العلاج بالمراحل الآتية:

1. مرحلة التخلص من السموم:

وهي مرحلة طبية في الأساس ، ذلك أن جسد الإنسان في الأحوال العادية إنما يتخلص تلقائياً من السموم؛ ولذلك فإن العلاج الذي يقدم للمتعاطي في هذه المرحلة هو مساعدة هذا الجسد على القيام بدوره الطبيعي ، وأيضاً التخفيف من آلام الانسحاب مع تعويضه عن السوائل المفقودة ، ثم علاج الأعراض الناتجة والمضاعفة لمرحلة الانسحاب ، هذا، وقد تتداخل هذه المرحلة مع المرحلة التالية لها وهي العلاج النفسي والاجتماعي؛ ذلك أنه من المفيد البدء مبكراً بالعلاج النفسي الاجتماعي وفور تحسن الحالة الصحية للمتعاطي.

2. مرحلة العلاج النفسي والاجتماعي:

إذا كان الإدمان ظاهرة اجتماعية ونفسية في الأساس. فإن هذه المرحلة تصبح ضرورة، فهي تعتبر العلاج الحقيقي للمدمن، فأنها تنصب على المشكلة ذاتها، بغرض القضاء على أسباب الإدمان. وتتضمن هذه المرحلة العلاجية العلاج النفسي الفردي للمتعاطي، ثم تمتد إلى الأسرة ذاتها لعلاج الاضطرابات التي أصابت علاقات أفرادها، سواء كانت هذه الاضطرابات من مسببات التعاطي أم من مضاعفاته، كما تتضمن هذه المرحلة تدريبات عملية للمتعاطي على كيفية اتخاذ القرارات وحل المشكلات ومواجهة الضغوط، وكيفية الاسترخاء والتنفس والتأمل والنوم الصحي . كما تتضمن أيضاً علاج السبب النفسي الأصلي لحالات التعاطي فيتم - على سبيل المثال - علاج الاكتئاب إذا وجد أو غيره من المشكلات النفسية كما يتم تدريب المتعاطي على المهارات الاجتماعية لمن يفتقد منهم القدرة والمهارة ، كما تتضمن أخيراً العلاج الرياضي لاستعادة المدمن كفاءته البدنية وثقته بنفسه وقيمة احترام نقاء جسده وفاعليته بعد ذلك.

3. مرحلة التأهيل والرعاية اللاحقة:

وتنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة مكونات أساسية أولها:
أ- مرحلة التأهيل العملي:

وتستهدف هذه العملية استعادة المدمن لقدراته وفاعليته في مجال عمله، وعلاج المشكلات التي تمنع عودته إلى العمل، أما إذا لم

يمكن من هذه العودة ، فيجب تدريبه وتأهيله لأي عمل آخر متاح، حتى يمارس الحياة بشكل طبيعي.

ب- التأهيل الاجتماعي:

وتستهدف هذه العملية إعادة دمج المدمن في الأسرة والمجتمع ، وذلك علاجاً لما يسمى (بظاهرة الخلع) حيث يؤدي الإدمان إلى انخلاع المدمن من شبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية، ويعتمد العلاج هنا على تحسين العلاقة بين الطرفين (المدمن من ناحية والأسرة والمجتمع من ناحية أخرى) وتدريبها على تقبل وتفهم كل منهما للآخر ، ومساعدة المدمن على استرداد ثقة أسرته ومجتمعه فيه وإعطائه فرصة جديدة لإثبات جديته وحرصه على الشفاء والحياة الطبيعية.

ثانياً : أساليب الوقاية من المخدرات ومقترحات

1. إن المشكلة هي مشكلة اجتماعية يعاني منها المجتمع ككل، وبالتالي يجب مشاركة جميع الجهات الرسمية منها والشعبية في إيجاد هذا الحل... وإفساح المجال بشكل ديمقراطي أمام البحث العلمي لأسباب الظاهرة لتشمل كافة الميادين التي تنتشعب منها المشكلة .

2. إن للظاهرة جوانب متعددة (اجتماعية واقتصادية وسياسية) قد أدت إلى وجودها وانتشارها في المجتمع ككل لا بد من العمل

بشكل جاد على حل هذه العضلات المتعددة الجوانب التي يعاني منها المواطن من سكن وتوفير العمل المناسب والحريات الديمقراطية وغيرها لتنقية الأجواء وتخليصها من الشوائب التي تشجع على الكثير من الظواهر والأمراض الأخلاقية والسلوكية السيئة ومن ضمنها ظاهرة تعاطي المخدرات .

3. تشكيل لجنة متخصصة من كافة الجهات الرسمية والشعبية (صحية، اجتماعية، اقتصادية، حقوقيين، مفكرين، مؤسسات شعبية من أندية وجمعيات مهنية ونسائية ... الخ...) وذلك لمشاركة في الكشف عن الأسباب الحقيقية للمشكلة وفي وضع الحلول بشكل جماعي، بحيث تتناول مختلف جوانب المشكلة، مع توفير حرية البحث العلمي ووضع الدراسات العلمية التي تتناول المشكلة من جوانبها الاجتماعية والنفسية، وتوفير كافة التسهيلات والضمانات لنجاح عمل اللجنة في القيام بمهامها، حتى أن يتم القضاء النهائي على المشكلة من المجتمع .

4. الاهتمام بالتعليم التربوي وإتباع الأساليب التربوية العلمية المتطورة في المناهج التعليمية لبناء جيل المستقبل على قاعدة متينة من الوعي والتربية و إدخال موضوع المخدرات و المؤثرات العقلية في برامج كليات الحقوق و الشرطة.

5. توعية أفراد المجتمع عبر أجهزة الإعلام المختلفة للدولة بالأضرار الجسيمة – الصحية والاجتماعية والقومية الناشئة عن تعاطي المخدرات على ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية حول المشكلة .وإذا سلمنا بدور وسائل الإعلام في صياغة شخصية الفرد وتوجيهه، وتأثيرها على صياغة تفكيره بما تملك هذه المؤسسات الإعلامية من وسائل مطبوعة مثل :الكتب والصحف والمجلات والنشرات والملصقات، أو بالوسائل السمعية والمرئية :كالإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والمهرجانات والمعارض، فلا بد أن نسلم بدور هذه الوسائل والمؤسسات في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات.

6. القضاء على مشكلة البطالة التي يعاني منها المئات من الشباب بتوفير فرص متكافئة من العمل والاعتماد على المواطن في البناء الاقتصادي بشكل رئيسي والعمل على تضيق حدة الاعتماد على الخبرات الأجنبية بتوفير فرص التعليم والتدريب المهني للعمالة المحلية لإحلالهم محل العمالة الأجنبية ووقف عملية جلب العمالة الأجنبية إلى المنطقة، وإغلاق مكاتب المتاجرة بها .

7. توفير العلاج الصحي والاجتماعي للمدمنين والمتعاطين الذين يتم ضبطهم — على أنهم مرضى يجب علاجهم وليسوا مجرمين — وذلك بتوفير المصحات النفسية ومراكز التدريب المهني والتوعية، لكسبهم مهنة توفر لهم شروط معيشتهم المادية ومعيشة أفراد أسرهم بعد فترة العلاج .

8. التوسع في إنشاء العيادات النفسية وتزويدها بالاختصاصيين النفسانيين والاجتماعيين والعمل على تشجيع إقبال المرضى والمتعاطين للعلاج بها على أن تبعد هذه العيادات تماما عن الطابع الأمني بحيث يطمأن المريض المتعاطي على أنه لن يكون مراقبا من أجهزة الأمن في الدولة .

9. التأكيد على دور الأسرة في تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية لتربية الأبناء على أسس وأخلاقيات سليمة تقيهم من شرط السقوط في تعاطي المخدرات وغيرها من أمراض اجتماعية أخرى .

10. منع تسرب المواد المخدرة إلى داخل البلاد والقضاء على تجارتها بمعاقبة المروجين والمتاجرين الحقيقيين لها دون التمييز والتستر على الكبار منهم ومعاقبة الضحايا الصغار !!

11. القضاء على الكميات المصادرة والمضبوطة من المخدرات عن طريق حرقها وتلفها، ومنع استخدامها من جديد من قبل بعض رجال الأمن المتنفذين في جهاز الدولة لأغراض أخرى أكثر خطورة على المجتمع .

12. العمل على إملاء الفراغ القاتل الذي يعاني منه قطاع الشباب وذلك بإطلاق الحريات العامة في البلاد ووضع البرامج الاجتماعية الثقافية الجديرة بتنمية وعي الشباب وفتح مداركهم، وتوفير كل فرص الإبداع لديهم من خلال النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية عبر المؤسسات والجمعيات والأندية الشعبية والمسارح وغيرها

13. وأخيراً وكمحصلة نهائية لكل نتائج الحلول السابقة يأتي دور القانون كجزء مكمل لها – رادع لمن لم تنفع فيه تلك الحلول آخذا بعين الاعتبار نتائج الدراسات والبحوث العلمية لأسباب الظاهرة التي تخرج بها اللجنة المختصة المقترحة بمكافحة المخدرات – وباعتبار إن المتهم يمكن أن يكون عضواً بناء في المجتمع وليس عضواً ميثوساً منه.

الفصل الثاني

الجرائم المعلوماتية

مقدمة:

مرت البشرية في تطورها التاريخي عبر مجموعة من الثورات الصناعية ابتداء من اكتشاف الفحم كمصدر للطاقة والاعتماد عليه في تشغيل الآلة البخارية إلى اكتشاف البترول والكهرباء، وما صاحبهما من تطور تكنولوجي وصولاً إلى الطاقة النووية التي تجسدت في الثورة الصناعية الثالثة، لكن رغم ما صاحب هذه الثورة من ظهور أشكال جديدة للطاقة وطرق حديثة للنقل والاتصال، فإن الثورة المعلوماتية أخذت قدم السبق بفضل الوسائل التكنولوجية المعلوماتية الحديثة والمتمثلة أساساً في الحاسوب الآلي (كمبيوتر) الذي ترك بصمات واضحة على حياتنا الحديثة، إذ أثر على تطور أنشطتنا اليومية من حيث الإنجاز والسرعة والشكل والمضمون والزمان والمكان.

لا شك أن الحاسب الآلي أصبح على مدى العشرين عاماً الماضية ركيزة أساسية لأهداف التطور في كل مجالات الحياة لما فيها من أنشطة مختلفة سواء كانت اقتصادية أو علمية أو اجتماعية أو صناعية أو زراعية، وأدى الاستخدام المضطرب للمعلوماتية سواء في شكل أموال معلوماتية أو أساليب مستحدثة إلى ظهور ما يعرف بالإجرام المعلوماتي كنتيجة حتمية لكل تقدم تقني مستحدث، سواء كان الحاسوب كأداة للجريمة أو كهدف لها وتعتبر

البرمجيات، وقواعد المعطيات كإنتاجات فكرية محمية بموجب حقوق المؤلف في معظم دول العالم.

لقد غيرت المعلومات بشكل كبير العديد من المفاهيم القانونية خاصة في القانون الجنائي، نظرا لظهور قيم حديثة ذات طبيعة خاصة، محلها معلومات ومعطيات، فقد أصبحت جريمة إفشاء معلومات برامج الحاسوب والاعتداء عليها بالقرصنة أو الاستغلال غير المشروع، من أخطر أنواع الجرائم التي أوجدتها المعلومات، ويعد هذا ضربا حقيقيا ليس فقط لحقوق مبتكريها الخاصة، بل وأيضا مسا خطيرا بحقوق المجتمع ككل، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني مع ما يمكن أن يرافقه من زعزعة للأمن الاجتماعي، ولا أدل على ذلك، من أن بعض الألعاب الإلكترونية التي يبدعها بعض المؤلفين، مستغلين كل الإمكانيات الهائلة التي تتيحها النظم الخبيرة، وكذا العديد من مناصب الشغل، الشيء الذي يدفعنا إلى تقديم الخسائر التي يمكن أن تمنى بها هذه الملكية الفكرية، حال تعرضها لأعمال القرصنة.

لكن مع قلة النصوص القانونية الخاصة بهذه الجرائم الحديثة الواقعة على ما أصبح يصطلح عليه اليوم " جرائم الحاسب الآلي"، أيمن الاستعانة دائما بالقواعد العامة في التجريم كمبدأ عام؟ هل هي كافية للتصدي لأخطار التعدي على برامج الحاسوب؟ أم لابد من تدعيمها بقواعد تجريبية جديدة تتناسب والطبيعة الخاصة لبرامج الحاسوب؟ هل ثمة اتفاق على اصطلاح واحد بخصوص جرائم الكمبيوتر؟

ماهية الجريمة المعلوماتية:

إن الجريمة المعلوماتية باعتبارها جريمة مستحدثة أثارت ضجة في الأوساط الفقهية بخصوص تحديد ماهيتها والأفعال الإجرامية التي تدخل في نطاقها ولذلك ارتأينا التعرض لماهية الجريمة المعلوماتية والخصائص المميزة لها.

مفهوم الجريمة المعلوماتية:

الغش المعلوماتي يطلق عليها تسمية لا يوجد مصطلح موحد للدلالة على الجرائم المرتبطة بالإعلام الآلي ، فالبعض الحديثة مما يصعب معه التقرير المعلوماتية وآخرون ينعنونها بجرائم التكنولوجيا والبعض الآخر يطلق عليها تسمية الجريمة (بإمكانية إيجاد تعريف موحد ، باعتبار أن هذه الظاهرة حديثة نسبياً).

تعريف الجريمة المعلوماتية:

إن صعوبة إيجاد هذا التعريف أدى بالبعض إلى القول أن الجريمة المعلوماتية تقاوم التعريف وعليه فإن تحديد مفهوم الجريمة المعلوماتية لا يتأتى إلا من خلال التعرض لنقطتين أساسيتين:

- تحديد نطاق التجريم.
- الغاية من التجريم.

كما وسع الخبير الأمريكي (Parker):

في تعريفها بأنها " كل فعل إجرامي متعمد أيا كانت صلتة بالمعلوماتية ترتبت عنه خسارة تلحق بالمجني عليه أو مكسب يحققه الجاني.

مفهوم برامج الحاسب الآلي وأنواعها:

جوهر الكيان المعنوي للحاسبات يتركز في البرامج لأنها بمثابة القلب من جسم الإنسان وبدونها لا يكون للحاسب قيمة أكثر من قيمة المواد التي يصنع منها ، فهي التي يتحقق من خلالها قيام هذا الجهاز بوظائفه المتعددة. والبرامج وفقا لذلك تعد من العناصر الرئيسية للكيان المنطقي لأي حاسب، الأمر الذي دعا البعض إلى استعمال كل منهما بمعنى مرادف للآخر.

وللبرنامج مدلولان أحدهما ضيق وثانيهما واسع، ويقتصر المفهوم الضيق للبرنامج على مجموعة التعليمات والأوامر الصادرة من الإنسان إلى الآلة أي إلى الكيان المادي للحاسب ، أما طبقا لمفهومها الواسع فهو يضم إلى جانب تلك التعليمات والأوامر (المفهوم الضيق) التعليمات والأوامر الموجهة إلى العميل مثل بيانات استعمال البرنامج أو كيفية المعالجة الالكترونية للمعلومات، أي كافة البيانات الأخرى الملحقة بالبرنامج والتي تساعد على سهولة فهم تطبيقه ، وهذه البيانات عبارة عن تعليمات موجهة من المبرمج إلى العميل الذي يتعامل مع الآلة، والبرامج على نوعين:

برامج التشغيل:

وتسمى كذلك برامج الاستغلال أو التنفيذ، وهي التي تمكن الحاسب من أداء الوظيفة المحددة له، وهي لهذا السبب تعتبر جزءا من الحاسب نفسه .ويتولى الإشراف عليها برنامج مشرف أو مراقب لتنظيم أداء هذه البرامج لدورها.

برامج التطبيق:

وتسمى برامج معالجة المعلومات، وهي قد تكون برامج خاصة بمعالجة الكلمات، أو برامج المعطيات أو برامج صفحات القيد وتقوم للبرامج التطبيقية بتوجيه أقسام الحاسب الآلي ضمن النظام الذي وضع لها وفقا لأوامر البرامج التشغيلية المثبتة بالحاسب الآلي نفسه أو في لوحات مستقلة يجري إدخالها معها في نظام الكمبيوتر، فهي تجعل النظام الآلي للحاسب يعمل لاستخراج نتائج معينة يرغب مستعمل الحاسب باستخدامها والاستفادة منها في عمله، كاستخراج المعلومات التي يريدها مثل الحسابات أو القضايا أو الأبحاث أو القيام بطباعة هذه المعلومات على الورق.

الملاحظ أنه لا يدخل في مفهوم البرنامج المعطيات أو المعلومات سواء قبل معالجتها أم بعد معالجتها، ولكن هذه المعطيات منذ دخولها ومعالجتها آليا وتخزينها واسترجاعها لا تتفصل عن البرامج التي تنظمها في كل مرحلة من المراحل السابقة، ولذلك فإن الحماية المقررة لتلك البرامج هي في نفس الوقت حماية لهذه المعطيات أو المعلومات .

المبحث الأول

المجرم في جرائم المعلومات ودوافعه

الحقيقة أنه، وحتى الآن، لم تتضح الصورة جلية في شأن تحديد صفات مرتكبي جرائم الحاسوب واستظهار سماتهم وضبط دوافعهم، نظرا لقلة الدراسات الخاصة بالظاهرة برمتها من جهة

ونظرا لصعوبة الإلمام بمذاها الحقيقي، بفعل الحجم الكبير من جرائمها غير المكتشفة، أو غير المبلغ عن وقوعها، أو التي لم تتم بشأنها ملاحقة قضائية رغم اكتشافها، لصعوبتها أو للنقص التشريعي الذي يحد من توفير الحماية الجنائية في مواجهتها.

ومحاولة منا للتعريف بخصوصية المجرم المعلوماتي واستجلاء دوافعه وغاياته سنجيب في فقرة أولى عن من هو مرتكب الجرائم المعلوماتية؟ فيما سنخصص الفقرة الثانية لبعث دوافع ارتكاب الجرائم المعلوماتية.

مرتكب الجرائم المعلوماتية:

يتجه الباحثون إلى الإقرار بأن أفضل تصنيف لمجرمي التقنية هو التصنيف القائم على أساس أغراض الاعتداء ويعد من أفضل التصنيفات لمجرمي التقنية الذي أورده في مؤلفهم جرائم الكمبيوتر الصادر عام 1995 حيث تم تصنيف مجرمي المعلومات إلى ثلاثة طوائف: المخترقون، المحترفون والحاقدون.

أولاً: المخترقون:

يتحد في إطار هذه الطائفة نوعين من المخترقين أو المتطفلين:

- **الهكرز: hackers** أو المتسلل هو شخص بارع في استخدام الحاسب الآلي وبرامجه ولديه فضول في استكشاف حسابات الآخرين وبطرق غير مشروعة.

فالهكرز، وكما يدل على ذلك اسمهم، هم متطفلون يتحدون إجراءات أمن نظم الشبكات، لكن لا تتوفر لديهم في الغالب دوافع حادة أو تخريبية وإنما ينطلقون من دوافع التحدي وإثبات الذات. وتتألف هذه الطائفة أساساً من مرافقين وشباب (طلبة وتلاميذ ثانويات) وشباب عاطل عن العمل.

• الكراكرز: crackers:

الكراكر أو المقتحم هو شخص يقوم بالتسلل إلى نظم الحاسوب للإطلاع على المعلومات المخزنة فيها أو لإلحاق الضرر أو العبث بها أو سرقتها، ولقد تم استعمال هذا المفهوم الجديد سنة 1985 من طرف الطائفة الأولى، طائفة الهاكرز للرد على الاستعمال السيئ للصحفيين لمصطلح الهاكرز. لقد استفادت هذه الطائفة كثيراً من التقنيات التي طورتها فئة الهاكرز وبدؤوا يستخدمونها استخدماً سيئاً في اعتداءات تتم عن ميولات إجرامية. والسمة المميزة الأخرى للمقتحمين تبادلهم للمعلومات فيما بينهم. وفي تطور حديث، تنظم هذه الطائفة نفسها بعقد مؤتمرات لمخترقي الكمبيوتر يدعى له الخبراء منهم للتشاور حول وسائل الاختراق ووسائل تنظيم عملهم.

ثانياً: مجرمو الحاسوب المحترفون:

التقنية كما تتميز بالتنظيم والتخطيط للأنشطة التي ترتكبها، ولذلك فإن هذه الطائفة تعد الأخطر من بين مجرمي الكمبيوتر والإنترنت حيث تهدف اعتداءاتهم بالأساس إلى تحقيق الكسب

المادي لهم أو للجهات التي كلفتهم وسخرتهم لارتكاب جرائم الحاسوب كما تهدف اعتداءات بعضهم إلى تحقيق أغراض سياسية والتعبير عن موقف فكري أو نظري أو فلسفي.

وإلى تحقيق جانب المعرفة التقنية المميزة والتنظيم العالي والتخطيط للأنشطة المنوى ارتكابها، فإن أفراد هذه الطائفة يتسمون بالتكتم خلافا للطائفة الأولى فلا يتبادلون المعلومات بشأن أنشطتهم بل يطورون معارفهم الخاصة ويحاولون ما أمكن عدم كشف طرقهم التقنية لارتكاب جرائمهم. وحول الأعمار الغالبة على هذه الطائفة فإن الدراسات تشير إلى أنهم من الشباب الأكبر سنا من الطائفة الأولى وأن معظمهم تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 40 سنة.

ثالثاً: الحاقدون:

هذه الطائفة يغلب عليها عدم توافر أهداف وأغراض الجريمة المتوفرة لدى الطائفتين المتقدمتين، فهم لا يسعون إلى إثبات المقدرات التقنية والمهارية وبنفس الوقت لا يسعون إلى مكاسب مادية أو سياسية، إنما يحرك أنشطتهم الرغبة بالانتقام والثأر كأثر لتصرف صاحب العمل معهم أو لتصرف المنشأة المعنية معهم عندما لا يكونوا موظفين فيها، ولهذا فإنهم ينقسمون إما إلى مستخدمين للنظام بوضعهم موظفين أو مشتركين أو على علاقة ما بالنظام محل الجريمة، وإلى غرباء عن النظام تتوفر لديهم أسباب الانتقام من المنشأة المستهدفة في نشاطهم.

ولا يتسم أعضاء هذه الطائفة بالمعرفة التقنية الاحترافية، ومع ذلك يشقى الواحد منهم في الوصول إلى كافة عناصر المعرفة المتعلقة بالفعل المخصوص الذي ينوي ارتكابه ، وتغلب على أنشطتهم من الناحية التقنية استخدام تقنيات الفيروسات والبرامج الضارة وتخريب النظم أو إتلاف كل أو بعض معطياته، أو نشاط إنكار الخدمة تعطيل النظام أو الموقع المستهدف إن كان من مواقع الإنترنت.

المبحث الثاني

دوافع ارتكاب الجرائم المعلوماتية

يقول الدكتور **Adam GRAYCAR** مدير المعهد الأسترالي لعلم الإجرام، بأن الجريمة تحتاج إلى أربعة عناصر رئيسية لتشجيع المجرم على ارتكابها وهي:

1. دافع معين لارتكاب العمل.
2. هدف ضحية محاسبة.
3. الفرصة المواتية.
4. غياب عيون الأمن.

إذن فالدافع والقصد يشكل أحد الركائز في جميع الجرائم. وبالنسبة لجرائم الحاسب الآلي والإنترنت فهي لا تختلف في وضعها العام عن أسباب أي جريمة أخرى تقليدية. فثمة دوافع عديدة تحرك العيّنات لارتكاب أفعال الاعتداء المختلفة المنضوية تحت هذا المفهوم، ويمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:

٧ أولاً: الدوافع الذاتية :

1. الرغبة الأكيدة في الانتقام:

الانتقام موجود داخل النفس البشرية، فكثير من الأفراد يفصلون تعسفياً أو بغير وجه حق من شركة أو منظمة حكومية، أو حتى مصرف، وهم يملكون المعلومات والتدريب اللازمة والمعرفة الكافية بخفايا هذه الجهة، لذلك يرتكب الجاني الجريمة رغبة منه في الانتقام لجعل الشركة أو المؤسسة تتكبد الخسائر المالية الكبيرة من جراء ما يسببه لها من ضرر يحتاج إصلاحه إلى وقت لا بأس به.

2. الطمع وحب الثراء السريع:

فحب الفرد للمال هو عصب الحياة يدفعه للقرصنة أو السرقة أو الاختلاس عن طريق الحاسوب للحصول على المال لتلبية حاجاته الأساسية والرغبة في الثراء السريع الغير المكلف. ومنذ بدايات الظاهرة، فإن الدراسات أشارت إلى أن المال هو المحرك الرئيسي لأنشطته.

٧ ثانياً: الدوافع النفسية:

1. الرغبة في إثبات الذات والتفوق على تعقيد وسائل التقنية:

الصورة الذهنية لمرتكبي جرائم الحاسوب والإنترنت غالباً هي صورة البطل والذكي، الذي يستحق الإعجاب لا صورة الجرم الذي يستوجب محاكمته، فمرتكبوا هذه الجرائم يسعون إلى إظهار

تفوقهم ومستوى ارتقاء براعتهم، لدرجة أنه إزاء ظهور أية تقنية مستحدثة فإن مرتكبي هذه الجرائم لديهم شغف الآلة، فيحاولون إيجاد الوسيلة إلى تحطيمها، أو التفوق عليها.

2. دوافع سياسية وإيديولوجية:

كثيرة هي المنظمات في عصرنا الحالي، والتي تتبنى بعض الآراء والأفكار السياسية، أو الدينية أو الإيديولوجية، ومن أجل الدفاع عن هذه الآراء تقوم بأفعال إجرامية ضد معارضيها. وعلى سبيل المثال لا الحصر يكفي أن نادي أو الذي نادي في أواخر الثمانينات بضرورة الاعتراف بحق جديد من حقوق الإنسان يتمثل في الحق في التواصل مختلف أطياف الإنسانية عبر العالم دون قيود .

صعوبة إثبات جريمة سرقة نظم المعالجة الآلية للمعطيات:

وتتميز أفعال الجريمة المعلوماتية على نحو قليل في مضمونها وتنفيذها أو محو آثارها عن تلك الخاصة بالجريمة التقليدية حيث يكفي للمجرم المعلوماتي أن يلمس لوحة مفاتيح الحاسب الآلي والتي تقوم على الفرز بعمليات الحساب والتحليل وإسقاط الحواجز وأساليب الحماية الأكثر خداعا.

وأیضا تتميز جرائم الحاسب بالصعوبات البالغة في اكتشافها وبالعجز في حالات كثيرة عن إمكان إثباتها في حالة اكتشافها.

وذلك للأسباب التالية:

1. لا تخلف جرائم الحاسب آثارا ظاهرة خارجية فهي تنصب على البيانات والمعلومات المخترنة في نظم المعلومات والبرامج مما ينفي وجود أي أثر مادي يمكن الاستعانة به في إثباتها، فالجرائم المعلوماتية ينتفي فيها العنف وسفك الدماء ولا توجد فيها آثار لاقتحام سرقة الأموال، وإنما هي أرقام ودلالات تتغير أو تمحى من السجلات ومما يزيد من هذه الصعوبة ارتكابها في الخفاء، وعدم وجود أثر كتابي مما يجري من خلال تنفيذها من عمليات حيث يتم نقل المعلومات بواسطة النبضات الإلكترونية.

2. يتم ارتكاب جريمة الحاسب عادة عن بعد فلا يتواجد الفاعل في مسرح الجريمة حيث تتباعد المسافات بين الفاعل والنتيجة، وهذه المسافات لا تقف عند حدود الدولة بل تمتد إلى النطاق الإقليمي لدول أخرى مما يضاعف صعوبة كشفها أو ملاحقتها.

3. وتبدو أكثر المشكلات جساما لا في مجال صعوبة اكتشاف وإثبات جرائم الحاسب بل وفي دراسة هذه الظاهرة في مجملها هي مشكلة امتناع المجني عليهم عن التبليغ عن الجرائم المرتكبة ضد نظام الحاسب وهو ما يعرف بالرقم الأسود.

حيث لا يعلم ضحايا هذه الجرائم شيئا عنها إلا عندما تكون أنظمتهم المعلوماتية هدفا لفعل الغش أو حتى عندما يعلمون فهم يفضلون عدم إفشاء الفعل.

ويلزم للمجتمع المعلوماتي في مجال قانون الإجراءات الجنائية أن ينشئ قواعد قانونية حديثة بحيث تضع معلومات معينة تحت تصرف السلطة المهيمنة على التحقيق في مجال جرائم الكمبيوتر. والسبب في ذلك أن محترفي انتهاك شبكات الحاسب الآلية ومرتكبي الجرائم الاقتصادية وتجار الأسلحة والمواد المخدرة يقومون بتخزين معلوماتهم في أنظمة تقنية المعلومات وعلى نحو متطور، وتصطدم الأجهزة المكلفة بالتحقيق بهذا التكتيك لتخزين المعلومات وهي التي تسعى للحصول على أدلة الإثبات.

وتصادف الصعوبات عندما يتعلق الأمر على وجه الخصوص بتخزين بيانات بالخارج بواسطة شبكة الاتصالات البعيدة ويصعب حتى هذه اللحظة في غالبية الأنظمة القانونية أن نحدد إلى أي مدى تكفي الأساليب التقليدية للإكراه في قانون الإجراءات الجنائية من أجل مباشرة تحقيقات ناجحة في مجال تقنية المعلومات. وقد اقترن بظهور تقنية المعلومات مشكلات خاصة ومستحدثة وعلى سبيل المثال التفتيش والتحفظ على المعلومات وإلزام الشاهد باسترجاع وكتابة المعلومات والحق في مراقبة وتسجيل البيانات المنقولة بواسطة أنظمة الاتصالات البعيدة وجمعها وتخزينها وضم المعلومات الاسمية إلى الدعوى الجنائية. وأهم ما يميز جرائم نظم المعلومات صعوبة اكتشافها وإثباتها وهي صعوبة يعترف بها جميع الباحثين في هذا المجال علاوة على ما تتميز به إجراءات جمع الأدلة في هذا المجال من ذاتية خاصة.

ومجموعة الأعمال التي يرى المحقق وجوب أو ملاءمة القيام بها لكشف الحقيقة بالنسبة لواقعة معينة يهتم بها قانون العقوبات هي إجراءات التحقيق. وتنقسم هذه الإجراءات إلى قسمين: قسم يهدف إلى الحصول على الدليل كالتفتيش وسماع الشهود وقسم يمهد للدليل ويؤدي إليه كالقبض والحبس الاحتياطي.

وتسمى المجموعة الأولى: إجراءات جمع الأدلة أما الثانية: فتعرف بالإجراءات الاحتياطية ضد المتهم.

حيث أن الإجراءات جمع الأدلة تنطوي أيضا على المساس بالحريات وهذا ابرز ما يميزها ولهذا فإنه يجب النظر إليها باعتبارها واردة على سبيل الحصر فلا يجوز للمحقق أن يباشر إجراء آخر فيه مساس بحريات الأفراد ولو كان من شأنه أن يؤدي إلى كشف الحقيقة كاستعمال جهاز كشف الكذب أو مصل الحقيقة.

وإجراءات جمع الأدلة كما حددها القانون هي: المعاينة، ندب الخبراء، التفتيش، ضبط الأشياء، ومراقبة المحادثات وتسجيلها وسماع الشهود والاستجواب والمواجهة. وليس على المحقق الالتزام باتباع ترتيب معين عند مباشرة هذه الإجراءات بل هو غير ملزم أساسا لمباشرتها جميعا وإنما يباشر منها ما تمليه مصلحة التحقيق وظروفه ويرتبها وفقا لما تقضي به المصلحة وما تسمح به هذه الظروف.

أن الجرائم المعلوماتية وإن كانت تبدو أنها منظمة بشكل كافي إلا أنها تثير العديد من الصعوبات و خصوصا ما يتعلق بالإثبات وشخص الجاني وخصوصا حينما يكون مقيما خارج

الدولة لأنه من الصعب تحديد المسؤول جنائيا ويظهر ذلك جليا في حالة وقوع جريمة على شبكة الانترنت، لذلك يجب على التشريع ألا يكون قاصرا على تنظيم ما هو موضوعي فقط إنما عليه أن يصاحب ما هو موضوعي بما هو إجرائي لكي يتم تحقيق نوع من التوازن بين الحق وطريقة الوصول إليه.

المبحث الثالث أساليب مكافحة الجرائم المعلوماتية

توصيات وتوجيهات عامة لأجهزة إنفاذ القانون لضبط الأدلة
الرقمية في بروتوكولات النقل والاتصالات والشبكات:

1. في مرحلة التعرف على الأدلة:

- يتم تشغيل الكمبيوتر محل الاشتباه ويبدأ بالبحث عن ملفات
الولوج في كل من الأجهزة ويشمل ذلك خدمات الشبكات
وخدمات الملفات hostess المستخدمة في التشغيل
والاستضافة والمسارات ، وبرامج الحماية وكذلك في
بروتوكولات تعريف المضيف ديناميكياً في الأجهزة محل
الاشتباه .
- يتم فحص جداول الحالة التشغيلية .

2. مرحلة جمع وتوثيق وحفظ الأدلة:

- يتم الاحتفاظ بمفكرة معلومات لتساعد على تذكر التفاصيل
المتعلقة بإعادة بناء الأدلة الرقمية حتى تلك التفاصيل المهمشة
التي قد تبدو في أول وهلة أنها بلا معنى فقد يتضح أن لها
أهمية ومعنى لاحقاً.
- تتم ملاحظة التاريخ والوقت المدون في الكمبيوتر والتاريخ
والوقت الذي بدأ فيه إجراء عملية البحث والتحقيق ومحاولة
إيجاد الفروق بينها. وتاريخ كل صفحة من صفحات الويب
للحفظ في دولا ب الأدلة IP .

- يتم طبع التوقيع الخاص بالرقمية.
- يتم إعداد قائمة بجد كل الأدلة الرقمية التي تم الحصول عليها في الديسك الخاص بالفاحص مع إجراء مراجعة لكل صورة محتفظ بها في الديسك في كمبيوتر آخر للتأكد من سلامة القائمة.
- يتم إعداد نسختين من كل الأدلة لمواجهة عطب إحدى النسخ حتى تكون النسخة الأخرى صالحة للاستخدام.
- في الأحوال التي لا يكون مصرحاً فيها بجمع كافة الملفات في الولوج، حينئذ يتم جمع الرسائل الرقمية لكل الملفات ونسخ صورة منها للحفظ حتى يتم الحصول على التصريح القانوني اللازم.
- يتم تصوير الشاشة والأجهزة المتصلة بها وكافة الأجهزة الأخرى والاحتفاظ بهيكل ذلك في الملف الجنائي الخاص بالواقعة الجنائية.
- يتم جمع البرامج التي قد تكون استخدمت في ارتكاب الجريمة ويتم تشغيل هذه البرامج مثل أي برنامج آخر مع الاحتفاظ بهذه البرامج في ملف الواقعة الجنائية.

3. مرحلة التعرف والمقارنة :

- يتم جمع الملفات الخاصة بالمشتببه فيه سواء ملفات الولوج أو الجداول التشغيلية مع ملاحظة أوقات الدخول والرسائل الرقمية للملفات.

- يتم اختبار كل ملفات الولوج وجداول الحالة التشغيلية بكل عناية ممكنة لتحديد المعلومات المطلوبة من الفحص سواء أكانت تخص المتهم أو شخصاً آخر.
- تتم المقارنة بين برامج تشغيل النظام وأوامره مع البرامج والنظم المعتمدة، وإيجاد الفرق بينها مع إجراء مقارنة بين المعلومات الخاصة بملفات الولوج وجداول الحالة التشغيلية مع جداول وملفات مشابهة وإيجاد الفروق الشخصية الدالة على الشخص .حيث إن لكل فرد ظروفه وشخصيته ومعلوماته التي تخصه مثل الحساب المالي، شكل الصفحات التي يقوم بتصفحها وهكذا.
- يتم البحث عن أي برامج أخرى قد تكون لها علاقة بالجريمة أو المجرم يتم مقارنتها بالأصل وإيجاد الفروق الشخصية المميزة للمشتبه فيه.

4. مرحلة إعادة بناء الأدلة:

- يتم إعداد بناء حزم المعلومات في شكل متكامل.
- يتم استكمال المعلومات المخزنة أو التالفة .وذلك بالبحث في بقايا الآثار المعلوماتية التي يمكن أن تفيّد وذلك باستخدام البرامج المخصصة لذلك.
- يتم تخيل بانوراما للجريمة مع جمع كافة الأدلة وتحديد أين يمكن أن تكون وما هي تلك الأدلة التي لها علاقة بالجريمة وما هو غرض كل دليل وكيف يعمل وكيف استخدم ومتى استخدم

وما هو الكمبيوتر الذي استخدم فيه والأجهزة التي أجرى الاتصال بها.

الخلاصة:

هناك بعض الشبكات المعلوماتية المخصصة لجعل مهمة جمع الأدلة الرقمية طريقة سهلة وبسيطة، ولكن جمع الأدلة الرقمية يتطلب أن يكون هناك أشخاص متخصصون مُلمون بكافة مصادر الأدلة الرقمية في شبكتهم أو يملكون هذا الحق (حق الدخول إلى الشبكة).

كذلك نلاحظ أن هناك خصوصية لكل شبكة تحتوي على مكونات متعددة يتم ضمها مع بعضها البعض، لذلك فإن البحث والتحقيق المحكوم عليه بالفشل هو من يحدد قائمة بالمصادر المحتملة للحصول على الأدلة الرقمية باستخدام طريقة محددة ويرجع السبب في ذلك إلى المكونات المتعددة للشبكات.

وختاماً ما انتهينا إليه ما يلي:

1. أن الأدلة الرقمية المستخلصة من أجهزة الكمبيوتر، ما هي إلا تطبيقاً من تطبيقات الدليل العلمي الذي يتميز بالموضوعية، والحياد والكفاءة في إقناع أجهزة إنفاذ وتطبيق القانون.
2. إذا كان تقدير أجهزة إنفاذ وتطبيق القانون في التشريعات لا تتناول القيمة العلمية القاطعة للدليل باعتباره علميته وموضوعيته وحياده وكفاءته ، فإنها يمكنها أن تناقش الظروف والملابسات التي وجد فيها هذا الدليل ، حيث يقوم المشرع بالدور الإيجابي

في عملية الإثبات بالدعوى فهو الذي ينظم قبول الأدلة وينحصر دور القاضي في مراعاة توافر الأدلة وشرائطها القانونية بحيث إذا لم تتوافر لا يجوز أن يحكم بالإدانة بل يحكم باستبعاد الدليل . وفي هذا الصدد لا يتم قبول مستخرجات الكمبيوتر كدليل إذا لم يستكمل باختبارات الثقة للتأكد من صحة هذه المستخرجات ودقتها وصحة وكفاءة الكمبيوتر المستخرج منه وكان القائم عليه تتوافر فيه الثقة والاطمئنان.

3. الوسائل العلمية وإن كانت تفيد في مهمة الكشف عن الحقيقة الغائبة، إلا أنها قد تعصف بحريات وحقوق الأفراد إذا لم يحسن استخدامها ولذلك يجب مراعاة الأحكام القانونية عند استخلاص الأدلة العلمية حتى يمكن قبولها.

الفصل الثالث

تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية

المقدمة:

بالنظر للتقدم المذهل الذي بلغته التكنولوجيا الطبية، فقد أصبح إنقاذ بعض المرضى أمراً متاحاً، وهنا من الضرورة العملية التمييز بين حالات ثلاث، الأولى: حالة تلف عضو من أعضاء الجسم لدى المريض، وإمكان معالجته ذاتياً عن طريق الاستعانة بأعضاء أخرى في الجسم ذاته كنقل شرايين الساق إلى شرايين القلب التالفة. والثانية: حالة تلف عضو في الجسم واستعداد أحد أفراد الأسرة أو العائلة أو غيره للتبرع بهذا العضو كالتبرع بإحدى الكليتين، والثالثة: هي حالة تلف عضو في الجسم وليس ثمة من يتبرع بهذا الشأن، وهي حالة ترتبت عليها وجود ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، وهي تجارة تمس الطبيعة الإنسانية للبشر، إذ تصبح هذه الأعضاء بمنزلة أدوات احتياطية شأنها شأن أدوات السيارة وغير ذلك من المكنن والآلات مما جعل هذه التجارة السوداء تزدهر!! والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، وإنما نشأت عصابات تدبر جرائم منظمة تقوم بأعمال يندى لها الضمير الإنساني، مثال ذلك:

- اختطاف الأطفال وكذلك اختطاف المشردين والمجانين كي تقتلهم العصابات وتبيع أعضاء أجسامهم بمبالغ طائلة.
- سرقة الجثث سواء كانت جثث المحكوم عليها بالإعدام ولا يوجد من يستلمها، أو سرقة الجثث بعد دفنها في المقبرة.

وزبائن تجارة الأعضاء البشرية من الأغنياء في الأغلب العام، لذلك انتبه المشرعون المحليون والإقليميون والدوليون لهذه العمليات فقرروا تجريمها وحددوا عقوبات لها، وابتدأت الجهات الأمنية بوضع الأساليب والآليات لمكافحتها بشكل عام.

المبحث الأول

الحماية القانونية لجسم الإنسان

أولت الشريعة الإسلامية قبل القوانين الوضعية عناية كبيرة بكرامة الإنسان وحظر المساس بجسمه وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً: موقف الشريعة الإسلامية :

قال الله تعالى : { لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ } التين 4. كما حرمت الشريعة الإسلامية قتل الإنسان بقوله عز وجل : { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ } . كما أمر الله سبحانه وتعالى الإنسان أن يحافظ على نفسه فقد قال أعظم من قائل : { وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } .

فهذه الآيات البينات بينت عناية الشريعة بالإنسان باعتباره أكرم مخلوقات الله، صفوة القول في هذا الشأن " أن الجسم الآدمي محترم حياً وميتاً في الإسلام " ، فالحق في سلامة الحياة والجسد حق مشترك بين الفرد وربّه، وبلغت حرمة الجسد الإنسان في نظر بعض الفقهاء المسلمين حداً جعلهم يذهبون إلى أن ما سقط منه أو زال عنه فحظه من الحرمة قائم ويجب دفنه.

وتطبيقاً للقواعد التي تحكم حق الله وحق العبد في جسم هذا الإنسان في حالات الاضطرار، فإن الشرع لا يأذن بنقل جزء من جسم المعطي إلى جسم المريض المتلقي إلا بضابط معين قوامه أن تقوم المصلحة المترتبة على ذلك أعظم من المحافظة على حق الله في جسم المعطي، أما حق المعطي في سلامة جسده فإنه يستطيع أن

يتصرف فيه في حدود هذا الضابط. وهكذا فإن مصدر إبادة استقطاع جزء من جسم المعطي وهو فعل يترتب عليه المساس بالسلامة الجسدية للمعطي هو إذن الشرع إضافة إلى إذن المعطي.

ثانياً : موقف المواثيق والاتفاقات الدولية :

تنص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1948م على " حق كل فرد في الحياة والحرية والسلامة الشخصية ". أما المادة الخامسة من هذا الإعلان فقد حظرت تعذيب الإنسان وعدته جريمة ضد سلامة الشخص، وقررت وجوب ألا يتعرض الإنسان للتعذيب أو العقوبات المهينة أو المعاملة القاسية أو الوحشية. وتنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية الصادرة من الأمم المتحدة في سنة 1966م، على أن " لكل إنسان حقاً طبيعياً في الحياة ويحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي " أما المادة السابعة من هذه الاتفاقية فتتص على أنه لا يجوز إخضاع أي فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العلمية. وهناك اتفاقيات دولية تحمي الإنسان كاتفاقية منع إبادة الجنس البشري الصادرة في سنة 1948م، واتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب الصادرة في سنة 1949م، إضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية، كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الإفريقية لحقوق الإنسان، في ضوء هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية نلاحظ - معاً - بجلاء أنها

راعت كرامة الإنسان وحرمة الأمر الذي يعني حظر عمليات الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية.

ثالثاً: موقف القانون الوضعي:

اعتنت معظم الدساتير والقوانين في العالم بالإنسان فأوجبت حماية جسمه وحظرت أي عدوان مادي أو معنوي عليه، وعلى سبيل المثال لا الحصر: من النصوص الدستورية العربية التي أوجبت إضفاء حماية لجسم الإنسان المادة (43) من الدستور المصري لسنة 1971م التي حظرت إجراءات تجربة طبية أو علمية على جسم الإنسان بغير رضائه الحر، كما أن المادة (71) من الدستور الجزائري لسنة 1976م تنص على أن " يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل مساس بالسلامة البدنية أو المعنوية للإنسان، وتضمن الدولة مساعدة المواطن من أجل الدفاع عن حريته وحصانه ذاته "، وتنص المادة (26) من النظام الأساسي للحكم في السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم (90/أ) لسنة 1412هـ (1992م) على أن " تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية ". وتنص المادة (5) من القانون المدني الإيطالي على أن " أعمال التصرف التي تصدر من شخص متعلقة بجسمه محظورة إذا أفضت إلى إنقاص دائم في التكامل الجسدي أو كانت بوجه آخر مخالفة للقانون أو النظام العام أو الآداب العامة ". أما في مجال القوانين العربية فإن المادة (50) من القانون المدني المصري لسنة 1948م تنص على

أنه " لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض بما يكون قد لحقه من ضرر ". وهذا ما أخذت به المادة (48) من القانون المدني الأردني لسنة 1976م. كما تنص المادة (21) من نظام مزاوله مهنة الطب البشري وطب الأسنان في السعودية الصادر بأمر ملكي رقم (3/م) لسنة 1409هـ، على أنه " يجب أن يتم أي عمل طبي لإنسان برضاه أو بموافقة من يمثله إذا لم يعتد بإرادة المريض، واستثناء من ذلك يجب على الطبيب في حالات الحوادث أو الطوارئ التي تستدعي تدخلاً طبياً فورياً لإنقاذ حياة المصاب أو إنقاذ عضو من أعضائه ويتعذر الحصول على موافقة المريض أو من يمثله في الوقت المناسب، إجراء العمل الطبي دون انتظار الحصول على موافقة المريض أو من يمثله ". ولا يجوز بأي حال من الأحوال إنهاء حياة مريض ميئوس من شفائه طبياً ولو كان ذلك بناءً على طلبه أو طلب ذويه " .

رابعاً: موقف الفقه القانوني المقارن:

ذهب الفقه المقارن الألماني إلى القول بأن مناط الحماية الجنائية ليس مقررة لمادة الجسم في ذاتها، بل إنها مقررة لأعضاء الجسم في أداء الوظيفة التي تقوم بها، وأن أي مساس بهذه القدرة يعد ذلك الفعل مساساً بالحق في سلامة الجسم، حتى لو لم يترتب عليه أضرار مادية تنال جزءاً من مادة الجسم، أي أنها حتى ولو لم تصب أي عضو من أعضاء الجسم بأي أثر مادي، على أساس أن

مادة الجسم بحد ذاتها ليس لها أهمية وإنما تكمن الأهمية في الوظائف التي تؤديها أعضاء الجسم، أن مجموع هذه الأعضاء في أهميتها هي التي تعطي أهمية لجسم الإنسان. أما الفقه القانوني المصري فقد ذهب خلاف ذلك إذ يقول: أن الحماية الجنائية المقررة لجسم الإنسان بحد ذاته وتحدد الحماية بمدى انتماء الأعضاء لجسم الإنسان، فالجسم هو مجموعة واحدة وليس أعضاء يقوم كل واحد منها بدور بمعزل عن باقي أعضاء الجسم، فالجهاز الهضمي مثلاً يتكون من عدد من الأعضاء، كل عضو يقوم بدوره بعد أن يقوم عضو سابق له بالدور الذي تتطلبه عملية الهضم، ولذلك تقرر الحماية لجسم الإنسان فهو جهاز يعمل في إيقاع محكم، ويخضع كل عضو لهيمنة سلطة عليا وهو جهاز المخ وتمارس عليه وظيفة الأمر والنهي وتحقيق التوازن بين حركة الأعضاء جميعاً.

المبحث الثاني

الأعضاء البشرية بين التبرع والبيع

تقتضي الضرورة العلمية معرفة المقصود بالعضو، وهل يعد الدم من الأعضاء؟ كما تقتضي هذه الضرورة التطرق إلى عملية البيع باعتباره الصورة الأبرز للاتجار بالأعضاء البشرية.

أولاً/ مفهوم العضو البشري :

العضو في جسم الإنسان هو كل لحم خالص أو يتجوفه عظم وهو جزء من أي جهاز في الجسم كالجهاز البصري أو التناسلي أو الهضمي، كما أن الدم هو الآخر أحد أعضاء جسم الإنسان إذ أنه يؤدي وظيفة أساسية في حياة الجسم، والأعضاء أنواع حسب رأي بعض الفقهاء :

1. من حيث القابلية للغرس: أي إمكانية نقله من جسم لآخر كالكلية مثلاً عكس العمود الفقري والمثانة والمعدة.
2. من حيث القابلية للتجدد مثل الكبد والجلد عكس فصل جزء من الرئة.
3. من حيث الظهور: فهناك أعضاء ظاهرة للعيان كالأذن وأعضاء باطنة كالقلب.
4. من حيث التأثير في أعضاء تؤدي إلى الوفاة إذا فصلت كالقلب وثمة أعضاء لا تؤدي إلى ذلك كاليدنين والرجلين، وأعود ثانية، وأتساءل: هل يعد الدم عضواً في الجسم وما تبرير عضويته؟

أجل ، الدم عضو وينظم جهاز الدورة الدموية في الجسم، وهو عضو متجدد ويؤدي وظيفة جوهريّة في جسم الإنسان لذلك بدأت المتاجرة به أولاً على نطاق ضيق، فثمة من يحتاج إلى دم، ولا سيما أصناف محدّدة منه، وكان يلجأ بعض المدمنين على الخمر أو على المخدرات إلى بيع لتترات من دمهم لمراكز الدم أو إلى المستشفيات الخاصة مقابل مالي يؤهلهم لشراء ما يسعون لشراءه من مواد إدمان.

ويتساءل بعض الفقهاء عن مدى جواز بيع الدم، ويرى أن الدم يؤدي وظيفة أساسية للإنسان نفسه ، ومن ثم فهو كبقية الأعضاء الأخرى لا يمكن أن يكون محلاً للمعاملات المالية شأنه شأن أي عضو آخر سواء تم فصله أم لم يتم ذلك ولا يخرج عن طبيعته بانفصاله.

ويذهب رأي إلى ضرورة إباحة نقل الأعضاء البشرية من الأحياء وذلك لخدمة البشرية ، ويمكن الإباحة في ظل القيود التالية :
القيد الأول: وجود أن يكون التنازل عن العضو بدون مقابل، فإذا اقترن التنازل بمبلغ مالي وجب عده غير شرعي.
القيد الثاني: يرى الفقيه الفرنسي " مالبيرييه " وجود رضا المتنازل رضا حراً، ومن ثم يمكن استبعاد المرضى العقلين.
القيد الثالث: أن يكون التنازل مقصوراً لمصلحة القريب ذي الرحم.

ثانياً/ جواز التبرع:

تنص المادة (2) من قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية في الكويت رقم (55) لسنة 1987م على أن " للشخص كامل الأهلية قانوناً أن يتبرع أو يوصي بأحد أعضاء جسمه أو أكثر من عضو، ويكون التبرع أو الوصية بإقرار كتابي يشهد عليه شاهدان كاملاً الأهلية ". كما يجيز القانون اللبناني (المشروع الاشتراعي) رقم (109) لسنة 1983م في مادته (4/1) إعطاء الأنسجة أو الأعضاء على سبيل الهبة المجانية غير المشروطة، ويذهب رأي إلى أنه: " يجوز أخذ العضو من الميت، بناءً على وصيته، ولا يستثنى من ذلك سوى الأعضاء التي اثبت العلم أن لها دخلاً في الأنساب ". بينما لا يجوز التبرع بأي عضو يتوقف عليه استمرار الحياة، لأنه انتحار، وهو من أعظم الكبائر:

ثالثاً/ تجريم البيع:

يكون بيع الأعضاء، كبيع الدم، والحيوان المنوي، والبويضة، والكلية، والخصية، والرحم. وقد تعددت الآراء الفقهية القانونية بشأن عملية بيع الأعضاء البشرية ويمكن تقسيمها إلى فريقين، الأول يجيز عقد بيع الأعضاء البشرية، والثاني يحرم بيع الأعضاء شرعاً وقانوناً.

الفريق الأول يقدم الحجج التالية:

1. لا أثر لوجود الثمن على انعقاد العقد صحيحاً، لأن الثمن مقابل العضو، وبيع العضو المزدوج كالعين أو الكلية لا يتنافى مع

الكرامة الإنسانية، وإنما هو حماية إنسان لآخر من خطر الموت.

2. إن بيع جزء من الجسد كالدم والجلد ممن هو من الأعضاء المتجددة لا يتنافى مع حرمة فهذا لا يقوده للهلاك.

3. يجب ألا يترتب عن بيع العضو أية عاهة جسدية دائمة كما يجب ألا يكون البيع بدافع الشهرة.

ولا شك أن هذا الرأي منافٍ للكرامة الإنسانية إذ جعل أعضاء الإنسان كالسلع التجارية تباع وتشترى وهو أم ينافي التكريم الذي أسبغه رب العزة والجلال على الإنسان.

أما الفريق الثاني: فيحرّم عقد بيع الأعضاء البشرية شرعاً وقانوناً فهو عقد باطل وذلك لأن محله ليس المال وإنما النفس أو الجسد البشري، وذهب الفقيه الفرنسي سافينه إلى أن "جسد الإنسان ليس محلاً للتجارة ولا محلاً للبيع بالتجزئة، فالقيم الإنسانية تسمو على المال وبما أن المحبة أسمى القيم فيمكن أن يتبع إنسان لآخر عن جزء من جسده بدافع المحبة لا المال.

رأي مجمع الفقه الإسلامي:

وقد أقر مجمع الفقه الإسلامي في جدة في سنة 1408هـ — - 1988م، عمليات زرع الأعضاء البشرية إلا أنه اشترط ألا يتم ذلك عن طريق بيع الأعضاء إذ قال أنه " لا يجوز إخضاع أعضاء الإنسان للبيع بمال ما، أما بذل المال من المستفيد ابتغاء الحصول على العضو المطلوب عند الضرورة أو مكافأة وتكريماً فمحل اجتهاد ونظر.

تم بحمد الله،،،

المراجع حسب الترتيب

م	المراجع
1.	قانون البيانات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001
2.	عميد/ سراج الدين الروبي (سفاح وقتلة)
3.	المعجم الوسيط - ج 1 1985 - مجمع اللغة العربية
4.	عقيد/ عبد الواحد أمام مرسى- التحقيق الجنائي - علم- وفن
5.	دكتور/ رمسيس بهنام - البوليس العلمي أو فن التحقيق
6.	مستشار د. عبد الفتاح مراد- التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي الطبعة الثانية
7.	سليم الزعنون- مجلة الشرطة الفلسطينية العدد التاسع
8.	مجموعة التشريعات الجزائية لمنظمة التحرير الفلسطينية وضع العميد/ محمد توفيق الروسان.
9.	مجموعة القوانين الفلسطينية - إعداد: - القاضي/ مازن سيسالم- القاضي/ إسحاق مهنا- المستشار/ سليمان الدحدوح. - الإجراءات الجنائية- الجزء الثاني- الطبعة الخامسة. - مرسوم دستور فلسطين- الجزء السابع والعشرون- ط2. - قانون العقوبات الفلسطينية رقم 1936/74 الجزء الثاني عشر- ط2. - قانون مراكز التأهيل والإصلاح
10.	وكل النائب العام/ سامي حنا سابا- الإجراءات الجنائية وتطبيقاتها في فلسطين.
11.	عميد د. عبد العزيز حمدي البحث الجنائي في مجال الجريمة.
12.	يوسف ديزون- محاضرات عناصر التحقيق لمسرح الجريمة- أقيمت على دورة

م	المراجع
	البحث الجنائي في أكاديمية نايف العربية سنة 1997.
13.	المنجد الأبجدي - دار الشروق - بيروت - سنة 1967.
14.	ابن منظور - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية 1995.
15.	مقدم د./ أحمد بن عبد الله السعيد - محاضرات في شهادة الشهود واستجواب المتهم - أُلقيت على دورة إجراءات التحري والمراقبة والبحث الجنائي بأكاديمية نايف بالرياض سنة 1997.
16.	لواء/ سراج الدين محمد الروبي - الاستجوابات الجنائية.
17.	محمد أنور عكاشة - الموسوعة في التحقيق الجنائي العملي.
18.	القاضي/ وليد الحايك - مجموعة مختارة من أحكام محكمة الاستئناف العليا - غزة.
19.	الخبير/ عنتر نبوي شكر - محاضرات في علم البصمات وكيفية تطبيقه - أُلقيت في أكاديمية نايف - دورة البحث الجنائي سنة 1997.
20.	مقدم/ راتب رمضان - فحص مخلفات الجريمة - مجلة الشرطة الفلسطينية العدد الثاني عشر.
21.	جريدة الحياة الفلسطينية الصادرة بتاريخ 1997/10/25.
22.	تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - المجلد الثاني.
23.	لواء/ فاروق حلمي أبو العطا - البؤر والأوكار الإجرامية.
24.	لواء/ محي الدين علي الجمال - المراقبة.
25.	د. محمد حجازي - محاضرات في الطب الشرعي - أُلقيت على دورة إجراءات التحري والمراقبة والبحث الجنائي - أكاديمية نايف العربية بالرياض سنة 1997م.
26.	محاضرة غير مكتوبة للدكتور/ محمد العراقي - أُلقيت على دورة البحث الجنائي -

م	المراجع
	رقم 84 مركز تدريب الضباط بكلية الشرطة - العباسية.
27.	أ. سليم الزعنون - التحقيق الجنائي أصوله وتطبيقاته.
28.	لواء/ أنور نصار - أساليب تزوير المستندات والكشف عنه بالوسائل العلمية.
29.	مقدم/ علي بن هادي البشر - واقع ظاهرة سرقة السيارات من وجهة نظر ميدانية - المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض.
30.	لواء/ حسين عثمان أبو عفان - أساليب التحري والبحث الجنائي في كشف الجريمة.
31.	لواء د. حسين محمود إبراهيم أصول التحقيق الجنائي ط1.
32.	الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية - الإدمان على المخدرات - إعداد: نسرين محمد جميل الخالدي
33.	المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون - تأليف: عزت حسنين، ط: الأولى، 1998 م .
34.	ناصر علي البراك: دور الأسرة في الوقاية من تعاطي المخدرات من منظور التربية الإسلامية، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، 1991م .
35.	الإدمان: أ. د. محمد سلامة ، المركز القومي للعلوم الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.
36.	العلمي عبد الواحد " المبادئ العامة لقانون الجنائي الغربي " طبعة 1998 مطبعة النجاح الجديدة ص 276
37.	أحمد حسام طه تمام الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي دار النهضة العربية القاهرة لسنة 2000 ص 547
38.	محمد أمين الرومي "جرائم الكمبيوتر و الانترنت " طبعة 2003 دار المطبوعات الجامعية ص 64.

م	المراجع
39.	جميل عبد الباقي الصغير الإنترنت والقانون الجنائي دار الفكر العربي القاهرة لسنة 2001 ص 80.
40.	يوسف عبد الهادي : جرائم أمن الدولة ، مكتبة المختار الإسلامي ، مصر ، 1996 م .
41.	بشير صالح : الجهود الدولية لمكافحة الاتجار في البشر ، أبو ظبي ، 2004 م .
42.	سوزي عدلي : الاتجار في البشر ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2005 م .
43.	احمد أبو الروس : أساليب ارتكاب الجرائم وطرق البحث عنها ، الإسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية ، 1990 م .
44.	مدحت فؤاد : التحقيق الجنائي والتصرف في الأدلة الجنائية ، الإسكندرية ، رويال ، 1992م.
45.	محمد هاشم : مسرح الجريمة ودلالته في تحديد شخصية الجاني ، الرياض ، 1414 هـ .
46.	فادي عبد الرحيم : المعاينة الفنية لمسرح الجريمة والتفتيش ، الرياض ، 1410 هـ .
47.	احمد أبو القاسم : الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات الجرائم ، الرياض ، 1408 هـ .
48.	نشأت البكري : الأساليب العلمية في الكشف عن الآثار المادية ، بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، 1989 م .

الفهرس

م.م	الموضوع	الصفحة
1.	المقدمة	3
2.	الباب الأول: التحقيق الجنائي الفني	4
3.	المقصود بالتحقيق الجنائي	5
4.	أنواع التحقيق	6
5.	الفصل الأول: التحقيق الجنائي الفني	10
6.	المبحث الثاني: التطور التاريخي والقانوني للتحقيق الجنائي الفني	11
7.	المبحث الثاني: مراحل ارتكاب الجرائم المختلفة	15
8.	مرحلة: السبب	15
9.	مرحلة: التفكير	16
10.	مرحلة: التخطيط	16
11.	مرحلة: الإعداد والتجهيز	16
12.	مرحلة: تنفيذ الجريمة	16
13.	مرحلة: التمويه والتضليل	16
14.	الفصل الثاني: البحث الجنائي في الكشف عن الجرائم المجهولة	17
15.	المبحث الأول: مفاهيم ومصطلحات	19
16.	أولاً: البحث الجنائي	19
17.	ثانياً: جريمة مقيدة ضد مجهول	20
18.	ثالثاً: المخبر	21
19.	رابعاً: مسرح الجريمة	21

م.م	الموضوع	الصفحة
20.	خامساً: الحدس البحثي	22
21.	سادساً: المعلومات	22
22.	المبحث الثاني: ماهية البحث الجنائي	23
23.	التحريات	24
24.	أهمية التحريات وجديتها	25
25.	كيفية إجراء التحريات	26
26.	تقارير التحريات	28
27.	المبحث الثالث: أسباب تسجيل الجرائم ضد مجهول	34
28.	أهمية البحث الجنائي في محاربة الجريمة	35
29.	النتائج المستفادة	47
30.	الإجراءات الواجب اتخاذها بالكشف عن الجرائم المجهولة	50
31.	المبحث الرابع: مأمور الضبط القضائي	52
32.	الحالات التي يجوز للفرد العادي أن يقبض بدون مذكرة	56
33.	تبعية مأموري الضبط القضائي	58
34.	المبحث الخامس: البلاغ	60
35.	الفصل الثاني: الأصول العلمية للتحقيق الفني	64
36.	مهام أفراد الفريق المتكامل	67
37.	أولاً: مهام رجال الشرطة - الدورية	67
38.	ثانياً: واجبات المحقق عن الانتقال إلى مكان الحدث	69
39.	ثالثاً: واجبات الخبراء عند الانتقال إلى محل الحادث	70
40.	الفصل الرابع: قواعد التحقيق الجنائي الفني	73

م.م	الموضوع	الصفحة
41.	المبحث الأول: طرق تسجيل وقائع الحادث	74
42.	شروط التسجيل بالكتابة	75
43.	التسجيل بالصور	78
44.	التسجيل بالرسم الهندسي (بالكروكي)	80
45.	مميزات التسجيل بالرسم الكروكي	82
46.	المبحث الثاني: التفتيش (التحري)	85
47.	الدخول بلا مذكرة	86
48.	أهداف التفتيش	87
49.	القواعد التي يجب مراعاتها أثناء عملية التفتيش	87
50.	صور التفتيش	89
51.	نموذج طلب للحصول على إذن تفتيش	92
52.	أمر التفتيش	93
53.	المبحث الثالث: القبض	94
54.	الإجراءات الواجب إتباعها عند القبض	96
55.	القواعد العامة الواجب إتباعها عند القبض على الشخص	97
56.	مذكرة إحضار	98
57.	تبليغ بالحضور	99
58.	الفصل الخامس: البحث الجنائي واستخدام الوسائل العلمية	100
59.	المبحث الأول: المعمل الجنائي	102
60.	أقسام المعمل الجنائي	102
61.	أهم الأجهزة العلمية المستخدمة في التحقيق الجنائي	103

م.م	الموضوع	الصفحة
62.	التجهيز العام بوحدات المعمل الجنائي	108
63.	دور المعمل الجنائي في التحقيق الجنائي لبعض الجرائم	111
64.	المبحث الثاني: التصوير والأشعة	116
65.	الفصل السادس: معلومات البحث الجنائي	120
66.	المبحث الأول: ماهية المعلومات	122
67.	واجبات الشرطة	124
68.	الصفات الواجب توافرها بالشخص القائم بعملية التحريات (التحقيق)	125
69.	مصادر المعلومات	127
70.	أرشيف المباحث	136
71.	أهم العيوب التي تقلل من قيمة المعلومات وأوجه تلافيها	141
72.	المبحث الثاني: الاستجابات	143
73.	أنواع الاستجابات	146
74.	فريق الاستجابات	148
75.	محاذير الاستجواب	149
76.	وسائل الاستجواب	153
77.	مراحل الاستجواب	156
78.	الباب الثاني: الظواهر الإجرامية وطرق البحث الجنائية فيها	160
79.	تعريف الظاهرة الإجرامية	162
80.	الفصل الأول: دور الشرطة والجمهور في مكافحة الجريمة	164
81.	الأسباب التي تحول دون مساعدة الجمهور للشرطة	166
82.	دور البحث الجنائي في منع الجرائم	167

م.م	الموضوع	الصفحة
83.	الكمين	168
84.	تعريف الكمين	168
85.	شروط الكمين	169
86.	عناصر نجاح الكمين	170
87.	المراقبات	171
88.	أنواع المراقبات	173
89.	طرق وحيل كشف المراقبات	180
90.	التتكر	187
91.	الفصل الثاني: جرائم القتل وطرق البحث الجنائي فيها	190
92.	القتل عن قصد	191
93.	المبحث الأول: دوافع القتل	191
94.	إجراءات البحث الجنائي في جرائم القتل	195
95.	المبحث الثاني: جرائم سرقة السيارات وطرق البحث الجنائي فيها	197
96.	دوافع سرقة السيارات	198
97.	الأساليب التي يتبعها الجناة بارتكاب جرائم سرقة السيارات	200
98.	أساليب البحث الجنائي في مكافحة ظاهرة سرقة السيارات	202
99.	المبحث الثالث: جرائم الحريق وطرق البحث الجنائي	205
100.	معابنة مسرح الجريمة	206
101.	الباب الثالث: المخدرات كظاهرة إجرامية	211
102.	تعريف المخدرات	213
103.	حكم المخدرات في الشريعة الإسلامية	214

م.م	الموضوع	الصفحة
104.	أنواع المخدرات	215
105.	آثار ومخاطر تعاطي الحشيش	216
106.	الفصل الأول: أسباب تعاطي المخدرات	228
107.	المبحث الأول: أضرار المخدرات	239
108.	الاضطرابات الانفعالية قسمين	242
109.	المبحث الثاني: طرق العلاج وأساليب الوقاية من المخدرات	258
110.	أساليب الوقاية من المخدرات ومقترحات	260
111.	الفصل الثاني: الجرائم المعلوماتية	265
112.	ماهية الجريمة المعلوماتية	267
113.	مفهوم الجريمة المعلوماتية	267
114.	تعريف الجريمة المعلوماتية	267
115.	مفهوم برامج الحاسب الآلي وأنواعها	268
116.	برامج التشغيل	268
117.	برامج التطبيق	269
118.	المبحث الأول: المجرم في جرائم المعلومات ودوافعه	269
119.	مرتكب الجرائم المعلوماتية	270
120.	المبحث الثاني: دوافع ارتكاب الجرائم المعلوماتية	273
121.	صعوبة إثبات جريمة سرقة نظم المعالجة الآلية للمعطيات	275
122.	المبحث الثالث: أساليب مكافحة الجرائم المعلوماتية	280
123.	الخلاصة	283
124.	الفصل الثالث: تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية	285

م.م	الموضوع	الصفحة
125.	المبحث الأول: الحماية القانونية لجسم الإنسان	287
126.	المبحث الثاني: الأعضاء البشرية بين التبرع والبيع	292
127.	رأي مجمع الفقه الإسلامي	295
128.	المراجع	296